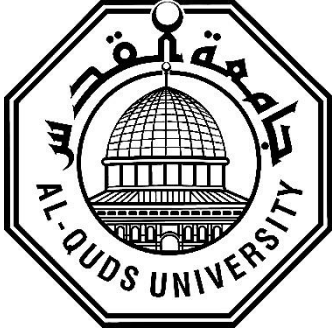




عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

"مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية"

للسنوات : 2010 - 2018 "

(مع التركيز على الأغوار الفلسطينية)

هبة عبد الرحمن عبد الرحمن غانم

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ / 2019م

مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية

للسنوات: 2010 - 2018

(مع التركيز على الأغوار الفلسطينية)

إعداد:

هبة عبد الرحمن عبد الرحمن غانم

بكالوريوس إدارة عامة - جامعة بيرزيت، فلسطين

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

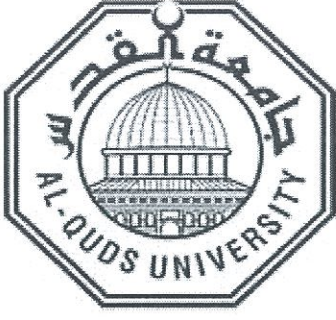
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية

المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا

جامعة القدس

1441هـ / 2019م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية للسنوات:

2018 - 2010

(مع التركيز على الاغوار الفلسطينية)

اسم الطالبة: هبة عبد الرحمن غانم

الرقم الجامعي: 21611163

المشرف: الدكتور عبد الرحمن التميمي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2019/5/19 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور: عبد الرحمن التميمي

2. ممتحناً داخلياً: الدكتور: عبد الوهاب الصباغ

3. ممتحناً خارجياً: الدكتور: سعدي الكرنز

القدس - فلسطين

1441هـ / 2019م

الإهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى:

زوجي الذي ساندني ووقف معي دائماً ومنحني الحب وعلمني المثابرة والطموح والذي أفتخر بكل إنجازاته على الصعيد الطبي بعلمه ومهارته وأخلاقه، رفيق المرحلة وكل مرحلة مضت وستأتي
الدكتور: زيد غانم

ابنائي من تحلو بهم الحياة (سوار وعمر وليان)

والدي الحبيب، المربي الفاضل صاحب الأثر الطيب على أجيال مضت بعلمه وأخلاقه النبيلة ورقى حضوره وأمانته في عمله على مدى عقود عدة

والدتي الغالية، مثال الزوجة والأم الرائعة التي كانت دعواتها طوق النجاة في كل عقبه واجهتني واليد التي مدت لي على الدوام حتى أنهيت هذه المرحلة التي أضافت لي الكثير من العلم والمعرفة.....

كما وإنني أهدي هذا الإنجاز لشخصية فلسطينية وطنية مخلصة بامتياز كانت نموذجاً رائعاً للأمانه والتفاني من أجل شعبنا ووطننا، العم "أبو خالد" سلام فياض حفظه الله وأمدّه بوافر الصحة والعافية.....

إلى اخوتي وأخواتي الأعزاء.....

إلى زميلتي وصديقتي هديل التي أمدتني بالقوة والصبر والطاقة الإيجابية طوال فترة إعداد الدراسة

إلى كل مزارع فلسطيني حافظ على أرضه

إلى أساتذتي الأكارم الذين منحوني الثقة

والإباء

إلى كل هؤلاء أهدي بحثي المتواضع

هبة فياض غانم

إقرار:

أقر أنا - معدة الرسالة - بأنها قدمت إلى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يُقدّم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

الاسم: هبة عبد الرحمن عبد الرحمن غانم

التاريخ: 2019/5/19

شكر وعرفان

أحمدُ الله - عزَّ وجل - حمدَ الشاكرين على ما مَنَّ به عليَّ من الصحة والعافية وتمكينني من إتمام هذا البحث.

وأرفع خالص شكري وتقديري لكل من:

مشرفي وأستاذي الدكتور (عبد الرحمن التميمي) المثال للإنسان، والمعلم الشغوف بالعلم، المفعم بالطاقة والعطاء، صاحب الأسلوب المتميز، القريب من طلابه، المساعد الدؤوب لهم بكل حبٍّ واحترام .

أساتذتي الأفاضل في كل المسافات والفصول الذين لم ييخلوا علينا بعلمهم ومعرفتهم، وأضافوا لنا الكثير، ورفعوا من مخزوننا العلمي والمعرفي والثقافي، كلَّ بأسلوبه وطريقته التي تميَّز بها عن غيره، وأخص بالذكر الدكتور (سعدى الكرنز) ذلك الإنسان المتميز بعلمه ورقى حضوره والذي أمدني بالكثير من المعرفة والثقة وشرفني التعرف إليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الجهات التي قمت بزيارتها، وإجراء المقابلات معها لما أبدوه من اهتمام ومساعدة لإنجاز هذه الرسالة وإتمامها.

والشكر موصول لكل من أفادني بجواب، أو أمدني بكتاب، أو أرشدني إلى صواب، أو دعا لي دعوة في ظهر الغيب خالصة، لكل هؤلاء مني فيض من الشكر والتقدير والامتنان .

وأخيرا .. أسأل الله أن يأخذ بأيدينا وأيدي أجيالنا إلى نور العلم والمعرفة .

والله ولي التوفيق،،،

مصطلحات الدراسة

الاستيطان: يعد الاستيطان من أهم المنطلقات الفكرية الصهيونية وهو يقوم على فلسفتين هامتين هما: 1. طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهميش والتدمير، وهذه الفلسفة في الفكر الصهيوني كانت واضحة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948 .

2. الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، تحت حجج دينية وتاريخية، وذلك بهدف تطبيق نظرية الإحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية، والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة كيان يهودي في المنطقة العربية منطلقاً من فلسطين (إبراهيم، 2010)

الاستيطان اصطلاحاً : الاستيلاء على الأرض واحلال سكان محل السكان الأصليين (الزماعرة، 2012).

المستوطنات الاسرائيلية: هي أرض مخصصة للاستعمار الاستيطاني اليهودي المدني أو شبه العسكري والذي أُقيمت عليه هذه المواقع في حدود العام 1967م ،وتختلف المستوطنات عن المستعمرة لأنها لا تحمل المعنى المتوخى من المدلول اللغوي والسياسي، ذلك لأن المشروع الصهيوني هو مشروع استيطاني. (الزماعرة، 2012)

التنمية الزراعية : يمكن تعريف التنمية الزراعية على أنها : مجموعة من الأساليب والطرق والإجراءات التي لها تأثير فعال وكبير على هيكل الاقتصاد الوطني ؛ وذلك لما لها من دور في عملية تحسين الإنتاج الزراعي كمّاً ونوعاً ؛ بهدف تحقيق الأمن الغذائي، والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة، ويمكن إحداث التنمية الزراعية من خلال العمل على تطوير طرق ووسائل الإنتاج المتبعة، إضافة إلى خلق التعديلات والتغيير في النواحي الاجتماعية والصحية في المجتمع الريفي، إضافة إلى الجانب الفني والاعتماد على التكنولوجيا المناسبة . (رسن، 2011)

الاستيطان الزراعي : هي أحد أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية التي تقوم إسرائيل من خلاله على إحداث الكثير من التغييرات الجوهرية في المصادر الطبيعية الفلسطينية؛ مما يؤدي إلى إلحاق الأضرار الفادحة بالنظام البيئي الفلسطيني، إضافة إلى مصادرة وتجريف الأراضي، والقضاء على الغطاء النباتي، والاستيلاء على الغلاف الرملي، وضخ المياه العادمة، ورمي النفايات الصلبة السامة في الأراضي الزراعية، والسيطرة على المياه الجوفية، وتدمير الغابات، وتشويه الحياة الحيوانية البرية، وتلويث المياه والسواحل، ناهيك عن التحكم في تسويق المنتجات الزراعية محلياً ودولياً، وتحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية يتم البناء عليها بسبب تزايد عدد السكان الفلسطينيين، وعدم تمكين المزارع الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية، والتوسع الزراعي، وتحسين إنتاجيته بأرضه . (التميمي، 2015)

خطط التنمية الفلسطينية: خطط التنمية عبارة عن وسيلة يتم الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف العليا للشعب بما يتناسب مع رؤية المجتمع التي يطمح للوصول إليها في المستقبل وبما يتناغم مع الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والاستغلال الأمثل لها، وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتحضير العديد من الخطط والبرامج التنموية اقتصادياً واجتماعياً؛ وذلك بهدف التخلص من الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وبناء بنية تحتية تناسب العملية التنموية الاقتصادية، وتسعى للتخلص من التشوهات الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني، وتقليل مشكلة الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان .

وقد مرت عملية وضع الخطط التنموية الفلسطينية في عدة مراحل، حيث بدأت أولى محاولات إعداد الخطط التنموية للسنوات من 1994-2000 بما يُسمى " البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني " في محاولة لوضع خطة إنمائية ساعية لترميم الاقتصاد الفلسطيني، لكن لم يتم العمل على تطبيقه بسبب عدم توفر التمويل اللازم، ونتيجة عدم واقعية بعض الافتراضات التي قام البرنامج عليها، مثل : إستراتيجية قطاع التصدير الذي يفتقر للسيادة السياسية والاقتصادية الحرة، أما المحاولة الثانية لخطة التنمية هذه فكانت من خلال تواصل السلطة الفلسطينية مع الدول المانحة في المؤتمر المخصص للمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني عام 1996م، حيث قامت بعرض إستراتيجية التنمية الاقتصادية الفلسطينية، لكن غالبية افتراضات هذا البرنامج كانت تفتقر للواقعية بسبب تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي، والمحاولة الثالثة كانت عندما قدمت

السلطة الفلسطينية وثيقة للدول المانحة في مؤتمر المجموعة الاستشارية لمساعدة الشعب الفلسطيني في نوفمبر 1996م، واحتوت على مبادئ الوثيقة السابقة نفسها في المحاولة الثانية، بالإضافة إلى برنامج استثماري للسنة 1997م ومجموعة مشاريع ذات أولوية لتحقيق التنمية الفلسطينية .

أما الخطة التنموية الثانية فكانت للسنوات 1998-2000 حيث أُعدت لثلاث سنوات، وركزت على البعد السياسي، وتمّ تقسيم المشاريع والإستراتيجيات فيها بالاستناد إلى الأساس الوزاري والقطاعي، أما الخطة التنموية الثالثة فكانت للمدة 2000-2008، حيث كانت مماثلة لخطة الأعوام من 1998-2000 ؛ بسبب عدم التمكن من السيطرة على الظروف السياسية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني، وأخيراً خطة التنمية للمدة 2008-2010 التي كانت تنقسم إلى أهداف إستراتيجية وأهداف متوسطة، إضافة إلى السياسات القطاعية، وركزت في مبادئها على ضرورة إيجاد مصادر تمويلية كفؤة وفعّالة بالاعتماد على المصادر المحلية والأجنبية، والعمل على تطوير مؤسسات السلطة، وتعزيز بنيتها، وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة، والتصدي للاستيطان. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017)

غور الأردن* : وهو الشريط الشرقي للضفة الغربية، يحده من الشرق نهر الأردن والبحر الميت، ويمتد على مساحة يصل عرضها إلى 15 كم، ويصل طولها حوالي 120 كم من منطقة عين جدي القريبة من البحر الميت في الجنوب وصولاً إلى الخط الأخضر جنوبي بيسان في الشمال، ويعيش في مناطق الأغوار ما يقرب من 50000 مواطن فلسطيني في حوالي 20 بلدة ثابتة بما فيها مدينة أريحا، عدا عن البلدات البدوية. (اشتية، 2009)

اتفاقية أوسلو "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية":

وهو الاتفاق الذي تمّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية (في الثالث عشر من سبتمبر من العام 1993)

الذي كان برئاسة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية السابق (ياسر عرفات)، وتمت تسمية الاتفاق بهذا الاسم نسبة إلى مدينة (أوسلو) النرويجية التي تمت

* المزيد من المعلومات في الإطار النظري

المحادثات السرية فيها عام 1991م، وتعدّ هذه الاتفاقية أول اتفاق رسمي يُبرم بشكل مباشر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان أهم ما تمّ الحديث عنه في هذه الاتفاقية: ضرورة إنهاء المواجهة والنزاع بين الطرفين، واعتراف كليهما بحقوق الآخر المتبادلة، وتحقيق العيش للطرفين بشكل سلمي وكرامة وأمن متبادلين، إضافة إلى تطبيق تسوية سلمية قائمة على العدل والشمولية ومصالحة تاريخية بالاستناد إلى العملية السلمية التي تمّ الاتفاق عليها .

وتضمّن الاتفاق - أيضاً - الدعوة لإجراء انتخابات فلسطينية؛ ليتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه، وفقاً لمبادئ ديمقراطية، إضافة إلى الفترة الانتقالية التي تمّ تفصيلها في إعلان المبادئ هذا، وتمّ التعرض للنقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى إنشاء قوة شرطة فلسطينية للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعا الاتفاق - أيضاً - إلى ضرورة إقامة تعاون إسرائيلي فلسطيني مشترك في المجالات الاقتصادية، عدا عما تضمنه من العمل على الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر؛ لإقامة المزيد من ترتيبات التعاون بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من خلال إنشاء لجنة مستمرة. (وثيقة اتفاق أوسلو، 1995)

جدار الفصل العنصري: وهو جدار شرعت القوات الإسرائيلية ببنائه في الثالث والعشرين من شهر يونيو من العام 2002م، بعد أن تمّ إقرار إقامته في شهر أبريل من العام 2002م خلال جلسة خاصة للكاينيت الإسرائيلي إبان حكومة (أريئيل شارون)، الذي امتدّ على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية ؛ بحجة منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل .

يبلغ طول الجدار الفاصل حوالي 770 كم، ويتراوح عرضه من 60-150 متراً، يرتفع يصل إلى 8 أمتار، ويعزل الجدار ما مساحته 733 كم² من الأراضي، ويصل طول الجدار الشرقي الممتد من الشمال نحو الجنوب بحوالي 200 كم، حيث تسيطر إسرائيل من خلال الجدار الشرقي على منطقة الأغوار التي تعدّ سلة فلسطين الغذائية، وقد تضررت نتيجة بناء هذا الجدار (8) محافظات شملت (159) تجمعاً سكنياً، ارتفعت عام 2008م إلى حوالي 180 تجمعاً .

يصل طول مقطع الجدار في محافظة القدس حوالي 168 كم، ونتيجة لذلك فُصلت الكثير من التجمعات الفلسطينية عن مدينة القدس مثل : مخيم شعفاط وكفر عقب، وقد كان لجدار الفصل العنصري تأثير على الحياة السياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، من خلال التأثير على خريطة الضفة الغربية، وحدود وشكل الدولة الفلسطينية، وانعكاساته على قضايا التسوية النهائية مع إسرائيل، إضافة إلى ما هو أهمّ وهو أثره على الحياة اليومية للفلسطينيين، وعلى الاقتصاد والبيئة الفلسطينية . (التميمي 2011)

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى التعرف على تأثير الاستيطان الزراعي على الموارد الطبيعية الفلسطينية من الأرض والثروة المائية، والتنبؤ بمستقبل الزراعة الفلسطينية بناءً على السياسات التي تنتهجها إسرائيل للوقوف في وجه أي تطور زراعي .

تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة، حيث تمت دراسة الاستيطان في الماضي وذلك كوسيلة لفهم الواقع الاستيطاني والتنبؤ بمستقبله وما سيصل إليه، وقد تم إجراء مقابلات مع مجتمع الدراسة الذي تم تحديده مسبقاً قبل بدء المقابلات؛ لأجل تحقيق أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة والخبراء، حيث تمت مقابلة أصحاب الاختصاص في المؤسسات الحكومية ذات الصلة، والجهات المؤثرة في القرارات المتعلقة بالقطاع الزراعي، بالإضافة إلى أشخاص في المؤسسات الأهلية الفاعلة .

كما تم التعرف إلى السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لوضع القطاع الزراعي الفلسطيني، وتأثيرات الاستيطان الزراعي عليه، بالاعتماد على دراسة الوضع الفلسطيني الإسرائيلي القائم حالياً، وما هو متوقع حدوثه في المستقبل .

وخلُصت الدراسة إلى أن منظومة السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية والزراعية في الضفة الغربية عامة ومناطق الأغوار خاصة مستمرة بلا توقف، ومن الصعب مواجهتها إلا بإعطاء الأغوار وكافة الأراضي الزراعية أولوية وطنية، وأهمية تنموية من الطراز الأول، إضافة إلى عدم وجود سياسات متكاملة تمتلك رؤية مستقبلية في موضوع مواجهة الاستيطان، وأن المشاريع الزراعية التنموية هي المشاريع الأكثر جذباً للسكان، والأيدي العاملة، وأن التوسع الديمغرافي هو العنصر الأهم لحماية الأرض واستغلالها بالطريقة المثلى .

وبينتُ الدراسة أن الاستيطان السكاني والزراعي الإسرائيلي من جهة والتنمية الزراعية الفلسطينية من جهة أخرى في مناطق الأغوار لا يمكن أن يتعايشا، وأن الاستيطان بشقيه سيتطور ويتمدد بشكل يحجم وربما سيقضي على القطاع الزراعي في الأغوار؛ بسبب استنزاف المياه والسيطرة عليها وحرمان المواطن الفلسطيني منها، ومنافسة المنتجات، ونقص العمالة الزراعية الفلسطينية .

وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع الفلسطيني في وضع برنامج موحد لمواجهة الاستيطان الزراعي من خلال رفع الكثافة السكانية في مناطق الأغوار، وتطوير واستحداث مشاريع إنتاجية في جميع القطاعات وعلى رأسها قطاع الزراعة، كما أوصت بتكثيف الدعم للمزارعين الفلسطينيين بشكل عام، ومزارعي الأغوار بشكل خاص لمساعدتهم على التوسع والانتشار في كافة أراضي منطقة الأغوار، وضرورة الإسراع في خلق مشاريع جاذبة للسكان .

The impact of agriculture colonization on the Palestinian agricultural developmental plans for years 2010 - 2018

Student Name: Hiba Abdel Rahman Abdel Rahman Ghanim

Supervisor: Dr. Abed Alrahaman Altamemi

Abstract

The objective of this study is to elucidate the impact of agriculture colonization on the Palestinian agricultural developmental plans as well as its effect on the natural resources e.g. land and water.

Besides the study aims at foreseeing the future of the Palestinian agriculture based on the Israeli politics that preclude any Palestinian agricultural progress.

In this study, historical methodology has been implemented by observing the past to understand the present and predict the future, and our study tool was survey with the study population that comprised relevant governmental and non-governmental institutes.

Through these surveys, it has been possible to figure out the expected scenarios concerning the Palestinian agricultural sector and the influence of the agricultural colonization based on studying the current and future Palestinian-Israeli situation.

The study concluded that the Israeli control on the agricultural and water resources in the west bank, especially in the Jordan valley, is continuous.

This control can be confronted by giving the agricultural sector utmost priority and investing as much as possible to promote its development.

In addition, the study pointed to the absence of national politics that counteract the settlements.

Furthermore, it has been shown that the settlements and agricultural development cannot coexist and that settlements will bring agriculture to an end by depleting the resources.

The study recommends an urgent multidisciplinary national plan to confront the agricultural colonization.

This plan can be accomplished by increasing the population in the Jordan valley, developing productive projects in different sectors (agriculture, industry, and tourism), and by promoting funds to the Palestinian farmers in general and to those in the Jordan valley in particular, to help them expand their farms and utilize the available natural resources.

خلفية الدراسة

يتناول هذا الفصل مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، ومبررات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وأسئلة الدراسة، وحدود الدراسة، وهيكلية الدراسة .

1.1 مقدمة الدراسة

بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كان هناك خطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي الإسرائيلي من خلال الهيمنة على الأراضي الفلسطينية، وتطوير الزراعة على حساب المصالح الفلسطينية، حيث كانت أولى المشاريع التي شرعوا بتنفيذها في فلسطين هي مشاريع زراعية؛ كون فلسطين تمتلك الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة، وتمتاز بتنوع المناخ والجغرافيا، وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط.

ففي عام 1870م قامت الجماعات اليهودية بتأسيس مستوطنة " أمل إسرائيل " التي أنشئوا فيها مدرسة كانت تقوم على تزويد المستوطنين اليهود بالخبرة في المجال الزراعي، وتوفير الدعم والتسهيلات لهم .

وفي المدة الواقعة ما بين 1882-1884م تم إنشاء العديد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية التي تمت السيطرة عليها من خلال الشراء والاستئجار، بعد ذلك تم إقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي تبنت كل ما يتعلق بالاستيطان، حينها وصل عدد المستوطنات الزراعية إلى (22) مستوطنة، تم السيطرة من خلالها على (200) ألف دونم، وبعد ذلك ارتفعت لتصل إلى (418) ألف دونم . (www.aljazeera.net/knowledgegate)

وفي عام 2017 م بلغت مساحة الأراضي المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية ما يقرب من 70.200 دونم أغلبها ضمن الزراعات المروية .

حالياً وبعد تقسيم الأراضي في الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و "ب" و "ج" حسب اتفاق أوسلو، حيث تشكل المناطق المسماة "ج" حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، تلك المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، فقد كان لهذا تأثير كبير على حركة ووصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، وفلاحتها والعناية بها ؛ مما أدى إلى تلف المزروعات فيها، وتجريفها واقتلاع الأشجار منها، حيث قُدر عدد الأشجار التي تم اقتلاعها خلال العام 2017م حوالي (10) آلاف شجرة مثمرة، عدا عن تحويل الكثير من الأراضي الزراعية لزراعات أخرى .

www.aljazeera.net/knowledgegate

يعدّ قطاع الزراعة ركناً أساسياً ومهماً للنسيج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والوطني الفلسطيني؛ كونه يمثل أحد أهم صور التحدي والثبات والتمسك بالأرض في وجه الاستيطان الإسرائيلي الذي يبتلع الأرض يوماً بعد يوم، إضافة لأهمية ذلك القطاع في تحقيق الأمن الغذائي باعتباره مصدراً للغذاء والدخل للأسرة الفلسطينية، ودوره في توفير فرص العمل والتشغيل للأيدي العاملة الفلسطينية، حيث يستوعب القطاع الزراعي ما يقرب من 30% من الأيدي العاملة الفلسطينية .
(الحمود، 2012)

ويتفق الجميع كذلك على أنّ هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام نمو وتطور القطاع الزراعي، وفي مقدمتها الإجراءات التعسفية للاحتلال، الهادفة إلى تدمير القطاع الزراعي، والاستيلاء على الأرض الزراعية والثروة المائية .

وفيما يتعلق بالثروة المائية، فقد نشرت وزارة الخارجية البريطانية وثيقة سرية كتبها (بن غوريون) في العام 1941 م حيث تضمنت : (علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بدّ أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا)

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

وسعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع الخطط والسياسات الهادفة للسيطرة على أكبر قدر ممكن من المياه في فلسطين .

ومن الإجراءات الإسرائيلية المؤثرة على الزراعة الفلسطينية جدار الفصل العنصري الذي تمّ إنشاؤه في العام 2002م الذي ابتلع أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية لصالح الإسرائيليين سواء للزراعة أو الشرب أو الصناعة؛ مما أدى إلى اتساع ظاهرة التصحر في الأراضي الزراعية، عدا عن التهامه لما يقرب من 46% من مساحة الضفة الغربية .

(<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>)

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل سعت إسرائيل بسياساتها التعسفية إلى عرقلة المشاريع المائية الخادمة للأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال منع إنشاء الكثير من الحفر المائية في الخزان الجوفي في الضفة الغربية تحت ذريعة مساسه بمشاريع ريّ إسرائيلية قريبة من تلك الحفر .

كان للاستيطان تأثير كبير على السياسات الموضوعة من قبل الجهات المسؤولة، وعلى الخطط التنموية الهادفة لتطوير القطاع الزراعي وتنميته، حيث أدرج في الخطط الإستراتيجية لوزارة الزراعة الفلسطينية للأعوام من 2017 حتى 2022 العديد من الأهداف الإستراتيجية التي تسلط الضوء على العديد من المحاور المهمة التي تتدرج من خلالها أولويات ؛ تهدف لتطوير قطاع الزراعة الفلسطيني، وحمايته من التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ومن أهم تلك الإستراتيجيات تعزيز صمود المزارعين والمزارعات، وتمسكهم بالأرض من خلال تجنيد مواقف مؤسسات ومنظمات دولية للحد من انتهاكات وممارسات الاحتلال المعيقة للتنمية الزراعية الفلسطينية، وتوفير البيئة المناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للمزارعين في المنطقة "ج"، والمناطق المعزولة بجدار الفصل والقدس من خلال التنسيق مع جميع الأطراف المؤثرة .

كذلك تسعى وزارة الزراعة الفلسطينية إلى (مأسسة)، وإدارة القطاع الزراعي من خلال استكمال وتحديث التشريعات النازمة للقطاع الزراعي والعديد من الأهداف الإستراتيجية والأولويات الهادفة لتطوير قطاع الزراعة، وحمايته من الاستيطان الإسرائيلي المتنامي .

من هنا نرى ضرورة دراسة ما يؤثره الاستيطان الزراعي على الخطط التنموية الفلسطينية للقطاع الزراعي.

2.1 مشكلة الدراسة

أصبحت سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أحد أكثر المواضيع الشائكة على الساحة الدولية ؛ كونها أهمّ العقبات التي تقف أمام التنمية الفلسطينية في كل المجالات، والقضاء على أفق التقدم والتطور فيها .

ويعدّ (الاستيطان الزراعي) أحد أهمّ أشكال الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية الذي أدى إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية، وتراجع حصة القطاع الزراعي في الإنتاج القومي الفلسطيني، وذلك من خلال اقتلاع الأشجار المثمرة، والسيطرة على المياه الجوفية الفلسطينية لصالح الزراعة الإسرائيلية، عدا عن الأضرار الجسيمة التي كان جدار الفصل العنصري سبباً فيها من خلال اقتطاع مساحات زراعية شاسعة ومعزولة ؛ لذا أصبح من غير الممكن على المزارع الفلسطيني الوصول إليها، حيث إن الاستيطان لأغراض السكن أصبح قليلاً بسبب عدم قدرة إسرائيل على جذب سكان جدد، وبالتالي أصبح هناك توجه للاستيطان الزراعي، حيث إن المزارع الاستيطانية تستطيع السيطرة على آلاف الدونمات .

وقد أعاق التطور الأفقي الزراعي للاستيطان الخطط الوطنية الفلسطينية، وخاصة في قطاع الزراعة، من هنا يمكن بلورة مشكلة البحث: ما هو مدى اعاقا الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية من العام 2010 وحتى العام 2018 ؟

3.1 مبررات الدراسة

- جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الفلسطينية للأعوام 2010-2018، ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إبراز المبررات التالية :
- تقوم هذه الدراسة في البحث في قضية ملحة وبالغة الأهمية، حيث تعد سياسة الاستيطان الزراعي للأراضي الفلسطينية من أكثر المواضيع المؤثرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الاقتصاد والتنمية في فلسطين .
 - كما تعدّ قضية الاستيطان الزراعي من المشاكل المتنامية ؛ بسبب التوسع الاستيطاني المتزايد سواء بالاستيلاء على الأرض أو السيطرة على الثروة المائية الفلسطينية ؛ وذلك بهدف تحقيق الإحلال الإسرائيلي، وخلق وجود ديمغرافي يؤثر على الوجود الفلسطيني الحالي والمستقبلي .
 - مساعدة أصحاب القرار من خلال تسليط الضوء على السياسات التي من الضروري إدراجها في الخطط التنموية الفلسطينية في الزراعة من أجل التصدي للتوسع الاستيطاني الزراعي والحفاظ على قطاع الزراعة الفلسطيني وتنميته .
 - رصد الاتجاه المستقبلي في ضوء المؤشرات الحالية لتطور الاستيطان وتأثيره على الاقتصاد الزراعي الفلسطيني .
 - عدم وجود رؤيه واضحة في خطط التنمية الفلسطينية لموائمة أهدافها مع الرغبة الوطنية في الحد من الاستيطان .

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من :

- أهمية قطاع الزراعة في فلسطين من خلال تأثيره على الوضع الاقتصادي، وإسهامه في الناتج المحلي الفلسطيني، وتحسين الميزان التجاري لها .
- الأهمية العلمية لهذه الدراسة، حيث يتم من خلالها معرفة مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية .
- أهمية الموضوع من الناحية السياسية والاقتصادية وعلاقته بمستقبل التنمية بشكل عام .

- عدد السكان في ازدياد مضطرد ؛ وبالتالي فإن سياسة التوسع الاستيطاني الزراعي ستؤثر على الوضع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة العلاقة العكسية بين زيادة عدد السكان وتناقص مساحة الأراضي الزراعية التي تعدّ أحد أهم مصادر الدخل وتوفير الأمن الغذائي الفلسطيني، واستيعاب الأيدي العاملة .
- تنامي الزحف الاستيطاني الزراعي على حساب الأراضي الفلسطينية، وعدم القدرة على الوقوف بوجه هذا التوسع المتزايد .
- الوصول إلى نتائج تساعد صانع القرار على اتخاذ آليات مواجهة الاستيطان .

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- دراسة مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية .
- التعرف إلى وجود فرق في تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية تبعاً للموقع الجغرافي .
- التعرف إلى مدى تأثير الاستيطان الزراعي على الثروة المائية الفلسطينية والخطط الموضوعية للحفاظ عليها .

6.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل بمشكلة الدراسة وهو :

1. ما مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الفلسطينية للفترة 2010-2018 ؟

كما أن هناك بعض الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي :

2. ما مدى تأثير الاستيطان الزراعي على الموارد الطبيعية الفلسطينية والخطط الموضوعية للحفاظ عليها ؟

3. ما هو مستقبل تأثير الاستيطان الزراعي في ضوء المؤشرات الحالية (الأرض والمياه؟

7.1 فرضيات الدراسة

- تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الاقتصادية سيؤدي إلى تراجع المساهمة الزراعية في الاقتصاد الوطني؛ كما سيؤدي إلى نقص المساحات الزراعية بشكل متسارع مع الزمن .
1. الفرضية الأولى :هناك الارتباط خطي بين توسع الاستيطان ونقص الأراضي الزراعية
 2. الاستيطان وزيادة استهلاك المياه سيؤدي الى تراجع المساحات المروية في فلسطين

8.1 حدود الدراسة

- **حدود الدراسة المكانية :** يتمثل المجال الجغرافي للدراسة في منطقة الأغوار الفلسطينية .
- **المجال البشري :** ستعتمد الدراسة على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي الفلسطيني، ومناطق الأغوار والخبراء ذوي العلاقة .
- **المجال الزمني :** ستتخذ الدراسة من العام الدراسي 2018/2019 مجالاً زمنياً للجانب الميداني منها.

9.1 هيكلية الدراسة

- تشتمل الدراسة على خمسة فصول على النحو الآتي :
- **الفصل الأول:** يتضمن مدخلاً إلى الدراسة، وتعرض فيه الباحثة مشكلة الدراسة، ومبرراتها، وأهدافها، وأهميتها، وفرضيتها، وأسئلتها وحدودها .
 - **الفصل الثاني:** يحتوي على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .
 - **الفصل الثالث:** يتناول عرضاً شاملاً لمنهجية الدراسة، كمنهجية الإعداد، والأدوات، والمجتمع، ومدى اختبار وصدق أداة الدراسة وثباتها .
 - **الفصل الرابع:** يشتمل على التحليل للمقابلات التي أجريت على مجتمع الدراسة، وعرض النتائج.
 - **الفصل الخامس:** يتضمن النتائج والتوصيات، والخلاصة التي تمّ التوصل إليها .
 - **الأجزاء الختامية:** تحتوي على قائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق (المقابلات) وقائمة المحتويات .

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. خلفية تاريخية عن الاستيطان

1.2 الاستيطان في الفكر اليهودي

بعد أن ظهرت حركة الإصلاح الديني في أوروبا على يد (مارتن لوتر) تولدت فكرة الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين، حيث سعى أصحاب المذهب البروتستانتي للترويج للفكرة القائمة على أساس أن اليهود هم خارج النسيج الغربي، ولا يملكون من خلاله أية حقوق أو واجبات، وأنهم شعب الله المختار، ووطنهم المقدس هو فلسطين؛ الذي يجب أن يعودوا إليه⁽¹⁾.

وقد أعد حينها التاجر الدنماركي (أوليغر بولي) عام 1695م خطة تقوم على أساس توطين اليهود في فلسطين، وقد سلمها لملوك أوروبا، وكان (نابليون بونابرت) أول زعيم دولة أوروبي يقترح رسمياً إقامة دولة يهودية في فلسطين، وذلك أثناء حملته العسكرية على مصر وسوريا، وقد استندت الحملات الداعمة لمشروع الاستيطان اليهودي لفلسطين فشل الدولة العثمانية وسعي أوروبا حينها لتقنين ممتلكاتها .

في تلك المدة ظهر العديد من الزعماء اليهود الذين قادوا تلك الحملات، وقاموا بتعيين أول قنصل بريطاني في القدس عام 1838م، حيث تم تكليفه بتوفير الحماية لليهود في فلسطين، في الوقت الذي سعى فيه سفير بريطانيا في القسطنطينية للحصول على الدعم من السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين .

وفي عام 1860م قام الاتحاد الإسرائيلي العالمي باستئجار (2600) دونم لمدة (99) عاماً، وأقاموا عليها مدرسة زراعية لتدريب مَنْ هاجر من اليهود إلى فلسطين على الزراعة، بعد ذلك استمرت محاولات السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال شراء الكثير من الدونمات من القرى الفلسطينية حتى العام 1881م الذي يعد التاريخ الرسمي للاستيطان الصهيوني لفلسطين بعد وصول (3000) يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين، وإنشائهم العديد من المستوطنات فيها .

2.2 الاستيطان بعد المؤتمر الصهيوني (1897 م)

استمرت بعد ذلك عمليات السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال عمليات الشراء والاستئجار لفترات طويلة، وبعد العام 1917م تمكن اليهود من السيطرة على مساحات أكبر في الأراضي الفلسطينية بمساحات متباعدة؛ بهدف توسيع رقعة الدولة اليهودية، وذلك بعد إعلان وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي عام 1898م تمّ إقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي تمّ على عاتقها التوقيع على كافة الشؤون المتعلقة بالاستيطان اليهودي، حينها وصل عدد المستوطنات الزراعية إلى (22) مستوطنة، تمّ السيطرة من خلالها على (200) ألف دونم، ومن ثم (418) ألف دونم .

انتقلت بعد ذلك عملية الاستيطان إلى مرحلة جديدة من خلال المؤتمرات الصهيونية العالمية التي دعت حينها إلى استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود، إضافة إلى استغلال موضوع القومية اليهودية من خلال تدعيم الوعي القومي اليهودي .

كانت السيطرة على الأرض هي الفلسفة التي اتخذتها الصهيونية العالمية منذ نشوء فكرة توطين اليهود في فلسطين، وقد استمرت بها إسرائيل بعد إعلان قيامها كدولة وحتى يومنا هذا، بالإضافة إلى تركيزها على زيادة عدد اليهود في الأرض التي يتمّ الاستيلاء عليها من خلال جلب أعداد كبيرة منهم من مختلف أنحاء العالم .

3.2 الموجات الاستيطانية

تعرضت فلسطين لخمس موجات متتالية من الهجرات اليهودية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية؛ بهدف توسيع الاستيطان اليهودي للأراضي الفلسطينية، حدثت الموجة الأولى بين الأعوام 1882م - 1903م التي انتقل فيها نحو عشرة آلاف يهودي من روسيا إلى فلسطين بعد حادثة اغتيال قيصر روسيا التي نتج عنها زيادة اضطهاد اليهود .

وفي المدة الواقعة بين 1904م - 1918م كانت الموجة الثانية، حيث وصل عدد المهاجرين إلى 85 ألف مهاجر، تلتها الموجة الثالثة بين الأعوام 1919-1923م، بعد وقوع الحرب البلشفية في روسيا، حيث وصل بعدها عدد المهاجرين اليهود إلى ما يقرب من (35) ألف مهاجر، ثم كانت موجة الهجرة الرابعة في المدة الواقعة بين 1924 - 1932م، حينها وضعت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القوانين التي تحدّ من الهجرة إليها، وفي تلك المدة وصل عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين (62) ألف مهاجر يهودي .

أما الموجة الخامسة فكانت في المدة ما بين 1933-1938م، حيث عانت المجتمعات اليهودية في مناطق الاحتلال النازي في هذه السنوات من التشريد، حتى بلغ عدد المهاجرين نتيجة لذلك ما يقرب من (164000) مهاجر يهودي إلى فلسطين .

كل تلك الموجات كان إلى جانبها عمليات التهجير السرية لليهود الشرقيين من اليمن وتركيا وإيران والحبشة وأفريقيا الشمالية .

4.2 الاستيطان بين عام 1948-1967م

بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين حتى العام 1948م ما يقرب من (650000) مهاجر يهودي، وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل تمّ سنّ العديد من القوانين التي تشجع الهجرة لفلسطين،

كقانون العودة وقانون الجنسية الإسرائيلية، وكل تلك القوانين دعمت الهجرة اليهودية مما جعل عدد المهاجرين بازدياد مستمر .

نجحت الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية بعد نكبة فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م في الاستيلاء على 77% من مساحة فلسطين التاريخية، ونتيجة لذلك تم طرد معظم السكان الفلسطينيين بعد أن ارتكبوا بحقهم العديد من المجازر، وهدم القرى والمدن الفلسطينية، مما أدى إلى تشريد الفلسطينيين إلى البلاد العربية المجاورة، وإقامتهم بمخيمات الشتات التي كانت تفقر لأدنى مقومات المعيشة، وما زال اللاجئين الفلسطينيون الذين ينتظرون العودة إلى وطنهم يعانون من اللجوء والتشرد في كافة دول العالم، رغم صدور الكثير من القرارات الدولية التي تنصّ على حقهم بالعودة إلى بلدهم الأصلي.

وأما دولة إسرائيل الناشئة فقد شجعت ومولت وفتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ ليصل الكثير من اليهود من بقاع الأرض كافة إلى أرض فلسطين، واستمر الحال على هذا النحو حتى حرب 1967م التي أسفرت عن استكمال سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية التاريخية، وأحكمت قبضتها على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بالإضافة إلى قطاع غزة، حيث شكلت فرصة للسير بتنفيذ المخطط الصهيوني لتهويد فلسطين الذي تمّ وضعه في القرن التاسع عشر .

5.2 الاستيطان بعد عام 1967م

في المدة الواقعة ما بين 1967-1976م أقامت إسرائيل ما يقرب من (35) مستوطنة في الضفة الغربية و(22) مستوطنة في القدس، حيث تمّ إدراج ذلك في خطط تمّ إعدادها من قيادات إسرائيلية عليا، حينها تمت مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي المحاذية للقدس ليتم تأسيس المشاريع الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، وبعد ذلك تم إطلاق مشروع خطة "ألون" حيث تمت السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي القريبة من الحدود الأردنية "الأغوار"، وقد تمّ التوصل إلى أن مشروع "ألون" كان يسعى للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية؛ ليتم

تقسيمها بعد ذلك إلى قسمين هما: القسم الشمالي والقسم الجنوبي؛ بهدف فرض السيطرة على مساحات كبيرة منها والعمل أيضا على تقطيع أوصالها⁽¹⁾.

كذلك برز في تلك المدة مشروع مؤسسة (ديان) الذي كان يسعى للسيطرة على الأراضي الفلسطينية لأغراض عسكرية، ليتم بعدها تحويل تلك المعسكرات إلى مستوطنات، حينها وخلال تطبيق تلك المشاريع تم التركيز على انتقاء لمواقع المستوطنات بما يتلاءم مع المشروع الصهيوني المستقبلي للسيطرة على كافة الأراضي لاحقاً، حيث تمت السيطرة على مناطق حساسة وإستراتيجية في الضفة الغربية خاصة في مدينة القدس ومناطق الأغوار .

وفي المدة الواقعة ما بين 1977-1984 تمّ إعداد وتنفيذ مشاريع استيطانية جديدة في ظل حكم حزب " الليكود "، حيث تمّ إقامة ما يقرب من (93) مستوطنة في الضفة الغربية التي كانت مدرجة ضمن خطط كان من أهمها خطة (شارون) .

وبعد فوز حزب الليكود عام 1977م تمّ اتباع خطوات استيطانية تقوم على محاصرة التجمعات السكنية الفلسطينية، وتشجيع الاستيطان داخل الأحياء العربية ؛ فقامت بتهويد الحرم الإبراهيمي في الخليل، وسيطرت على بعض المناطق في مدينة نابلس، وكثفت من عملياتها الاستيطانية في مدينة القدس، وقامت بإنشاء مستوطنات كبيرة بأعداد سكانية عالية ذات نشاط سياسي واقتصادي وأمني كبير، مثل مستوطنة "أريئيل"، حيث يمكن القول أنه في المدة ما بين 1977-1984م تمت مضاعفة عدد المستوطنات في الضفة الغربية، وهذا يؤكد الفكر الإسرائيلي القائم على أساس استيطاني مستمر .

كما تمّ إعداد خطة "غوش أمونيم" وهو اسم لحركة يهودية استيطانية متطرفة؛ هدفها الأول إنشاء المستوطنات بين القرى والمدن الفلسطينية، تلك الخطة التي كانت مدعومة بشكل رسمي من المنظمة الصهيونية العالمية، بالإضافة إلى حصولها على تمويل حكومي من الوزارات الإسرائيلية.

1 إبراهيم، ب (2010) الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين

وفي هذه المدة انسحبت إسرائيل من أراضي سيناء، وسلمتها للدولة المصرية، بناءً على ما تمّ الاتفاق عليه في اتفاقية "كامب ديفيد"؛ مما أدى إلى زيادة حجم الاستيطان في الضفة الغربية لتأمين أعداد المستوطنين التي تمّ ترحيلها من سيناء إلى فلسطين، حيث تمّ الاستيلاء على الكثير من المواقع الإستراتيجية في الضفة الغربية لتحويلها لنقاط عسكرية إسرائيلية ؛ مما أدى إلى إلحاق الأذى بالأراضي الفلسطينية من خلال تغيير طبيعة الأرض والعمل على اقتلاع الأشجار، وتجريف الصخور لتأمين هذه المناطق حتى يصعب اقتحامها .

وفي المدة ما بين 1988-1992م تمّ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بين حزبي "الليكود والعمل" وهنا تعرض الاستيطان اليهودي إلى "الانكماش"، وانخفضت وتيرة الاستيطان، حيث أقيمت (17) وحدة استيطانية كانت تلبي رغبات كلا الحزبين، منها ما أقيم لأغراض زراعية وأخرى أمنية، وتركزت في منطقة الأغوار، ومنها ما أقيم داخل تجمعات سكانية فلسطينية في أراضي الضفة الغربية.

وفي العام 1987م وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى انخفضت وتيرة إقامة المستوطنات، وتمّ إخلاء بعضها بسبب التعرض للمقاومة الفلسطينية آنذاك، لكن ظلت إسرائيل مهتمة بزراعة المستوطنات كوسيلة لرسم حدود أي دولة فلسطينية ستقام في المستقبل، فمشروع إقامة جدار العزل العنصري تعود لما قبل 2002م، حيث تعود جذوره لعام 1967م الذي كان من اقتراح وزير المالية "بنحاس سقير"، وفي عام 2000 م أعلن "يهود باراك" عن نيته لتطبيق سياسة عزل ديموغرافي عن الفلسطينيين، من هنا نستنتج أن فكرة إقامة جدار العزل كانت قديمة في الفكر الصهيوني .

وقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام 1992م ما يقرب من (252.545) مستوطناً، منهم (111.673) مستوطناً في الضفة الغربية و (140.872) مستوطناً يقيمون في القدس .

أما بعد اتفاقية أوسلو فلم يتمّ التعامل مع قضية الاستيطان بوضوح بل تمّ تأجيلها لمرحلة الحل النهائي، مثلها مثل باقي القضايا الحساسة، كقضية اللاجئين والقدس، على الرغم من أهمية هذه القضايا كونها تتعلق بتحديد مستقبل الدولة الفلسطينية .

أدت المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في أوسلو ومديرد والضغوط الدولية إلى تجميد الاستيطان، وتدعيم العملية السلمية، حيث لوحظ انخفاض في وتيرة الاستيطان في تلك المدة، لكنّ إسرائيل استغلت طريقة أخرى للاستيلاء على الأراضي عن طريق توسيع المستوطنات المقامة مسبقاً، ومضاعفة مساحتها، ففي مستوطنة "معاليه أدوميم" - على سبيل المثال - تمت زيادة أعداد المستوطنين لخمسة أضعاف، حيث وصل عدد سكانها إلى (25) ألف مستوطن في حينها .

كما ظهرت - آنذاك - خطط إسرائيلية تهدف لفصل الأراضي التي يسكنها الفلسطينيون عن إسرائيل، كخطة " رابين " عام 1995م التي أقرّ فيها بعدم اعترافه بحدود عام 1967م، وعدم وجود أي نوايا للانسحاب من القدس أو ترك أراضي غور الأردن .

وفي المدة ما بين العام 2000-2005 م شهدت المنطقة أحداث الانتفاضة الثانية التي كانت مختلفة عن الانتفاضة الأولى من حيث الدلائل السياسية والأساليب القتالية، حيث طغى عليها الأسلوب العسكري، وكان لهذا أثر كبير على الوضع الاستيطاني في الضفة الغربية من حيث نزوح كثير من المستوطنين من الضفة برغم كل المحاولات لإبقائهم داخل الضفة الغربية من خلال تقديم الحوافز المادية، ومحاولة توفير الحماية لهم، كذلك لم تتزايد أعداد المستوطنات في الضفة الغربية في السنة الأولى من الانتفاضة مقارنة بالسنوات السابقة، وبالأستيطان المتزايد في مدينة القدس المحتلة .

وقد برزت العديد من الخطط بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م كان أبرزها خطة (باراك) الداعية لفصل إسرائيل عن الفلسطينيين، وتجميع المستوطنين بثلاث تجمعات متصلة بإسرائيل من خلال معابر خاصة .

ثم جاءت خطة (شارون) الداعية لإقامة دولة فلسطينية على 42% من أراضي الضفة الغربية، ووضع الحلول لأي إعلان للدولة الفلسطينية من جانب واحد "الفلسطينيين"، التي تمحورت في العمل على إعادة الانتشار في ثلاث قطاعات رئيسية في الضفة الغربية، وهي: الأغوار والقدس والخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل، وعدم التخلي عن المستوطنات في الضفة الغربية حتى لو كانت في العمق الفلسطيني، بالإضافة إلى إقامة حزامين أمنيين في القدس، الأول حول ما

يسمى بالقدس الكبرى، والثاني يفصل الأحياء العربية عن اليهودية، وفيما يتعلق بالاستيطان دعا (شارون) إلى تكثيف إنشاء المستوطنات؛ لتأكيد الوجود اليهودي وقوته رغم اندلاع الانتفاضة، وما نتج عنها من مقاومة عسكرية فلسطينية .

وفيما يتعلق بخارطة الطريق عام 2002م فقد أعلنت إسرائيل رفضها التام لتفكيك المستوطنات، وعدم موافقتها على تجميد بناء المستوطنات بالرغم من إشارة خارطة الطريق إلى هذا الموضوع بطلب الحكومة الإسرائيلية بتفكيك المستوطنات المقامة عام 2001 م، وتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله .

وفي المدة ما بين 2001-2009 م تم إقامة (232) بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، التي كانت عبارة عن تجمعات مدنية أو شبه عسكرية صغيرة لا يتم إقرارها من قبل الحكومة، كأسلوب خفيّ للتستر على مشاريعها الاستيطانية المستمرة التي لاقت في تلك المدة الكثير من المعارضة والانتقاد الدوليين، ومع مرور الوقت قامت بتحويل تلك البؤر إلى مستوطنات رسمية معترف بها من الحكومة .

وقد كان للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تأثير كبير على الاستيطان في أراضي الضفة الغربية، حيث ارتفعت وتيرته من أجل تأمين اليهود الذين تمّ نقلهم من المستوطنات في قطاع غزة وتوطينهم في مستوطنات الضفة الغربية، حينها وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية ما يزيد عن 443.000 مستوطن عام 2002م .

وبعد إجراء الانتخابات الفلسطينية، وإعلان فوز حركة حماس فيها استغلت إسرائيل ذلك لصالحها فقامت بفرض الحصار، وزيادة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، وأثناء انشغال الفلسطينيين بتشكيل الحكومة، وما مروا به من خلافات نتيجة الانقسام؛ قامت إسرائيل بزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية وخاصة في مدينة القدس .

وكذلك الأمر بعد الحرب على لبنان عام 2006 م، والحرب على غزة عام 2008 م، حيث نزح عدد من المستوطنين المقيمين في الداخل الفلسطيني في المستوطنات المحاذية للشريط الحدودي اللبناني، والشريط الحدودي مع قطاع غزة إلى مستوطنات الضفة الغربية ؛ لحماية أنفسهم من صواريخ المقاومة اللبنانية والفلسطينية، وقد تم استغلال تلك الحرب لبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المقام منها مسبقاً .

وفي العام 2007 م تمّ انعقاد مؤتمر "أنابولس " حيث تطرّق لقضيّتي الاستيطان والدولة الفلسطينية، وحثّ فيه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" الإسرائيليين على إيقاف التوسع الاستيطاني، لكنّ إسرائيل لم تلتزم بذلك، فقد أعلنت بعد ذلك عن شروعها ببناء (300) وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "جبل أبو غنيم" كما وأعلنت عن تخطيطها لبناء مستوطنة جديدة شمال القدس الشرقية تضم 10.000 وحدة سكنية، بالإضافة لإقامتها (20) بؤرة استيطانية في الفترة بين 2007-2009 م .

6.2 الاستيطان الزراعي في الأغوار

1.6.2 تعريف بمنطقة الأغوار

تمتد منطقة الأغوار من بيسان حتى صفد شمالاً، ومن عين جدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً، حيث تشكل المساحة الإجمالية لمنطقة الأغوار 720 ألف دونم ، تمتد على رُبع مساحة الضفة الغربية، ويسكن فيها ما يقرب من 50 ألف مواطن فلسطيني مع احتساب سكان مدينة أريحا (2% من إجمالي سكان الضفة الغربية)⁽¹⁾.

1 . <http://info.wafa.ps> وفا. الأغوار الفلسطينية. المكتب الإعلامي الحكومي. 2015

ومن ناحية إدارية فإن منطقة الأغوار تتبع لثلاث محافظات فلسطينية هي : محافظة طوباس التي تضم أحد عشر تجمعاً " الأغوار الشمالية "، ومحافظة نابلس التي تضم أربعة تجمعات " الأغوار الوسطى"، ومحافظة أريحا وفيها اثنا عشر تجمعاً " الأغوار الجنوبية " (1).

وتُقسم أراضي الأغوار إلى ثلاث مناطق "أ" و "ب" و "ج"، حيث تخضع مناطق "أ" لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية الكاملة، وتصل مساحتها حوالي 85 كم² بنسبة 7.4% من كامل مساحة الأغوار.

والمناطق "ب" هي أراضٍ مشتركة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والسيطرة الإسرائيلية، وتبلغ مساحتها 50 كم² وتشكل 43% من مساحة الأغوار الكلية . أما المناطق المصنفة "ج" فهي أراضٍ تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتُقدر مساحتها بـ 1155 كم² ، وهي تمثل الغالبية العظمى من أراضي الأغوار، بنسبة 88.3% من مساحتها الإجمالية.

تتميز الأغوار بالخصوبة العالية لأرضها وتربتها، واحتوائها على مساحات منبسطة ومفتوحة، وامتلاكها لثروة مائية داعمة لقطاع الزراعة، بالإضافة إلى الطقس الدافئ الملائم للزراعة على مدار السنة.

تستغل إسرائيل معظم أراضي منطقة الأغوار وشمال البحر الميت لاحتياجاتها، وتمنع الفلسطينيين من استخدام ما يقرب من 85% من مساحتها الإجمالية، سواءً بمنع المكوث فيها، أو البناء على أراضيها، أو تحسين البنية التحتية فيها، كذلك تضع العوائق الكثيرة أمام استغلال المواطن الفلسطيني لأرضه في الزراعة من رعي الأغنام، وفلاحة الأرض لإنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية .

1 خلفية عن منطقة الأغوار . بتسليم

تنتهج إسرائيل - أيضاً - سياسة الهدم للوحدات السكنية في مناطق الأغوار باستمرار، فوفق إحصائيات " بتسيلم " في المدة ما بين 2006 - 2017م هدمت إسرائيل ما يقرب من (698) وحدة سكنية في أماكن مختلفة من منطقة الأغوار، عدا عن عمليات الهدم لمباني ومنشآت غير سكنية، كان من بينها منشآت زراعية، حيث قُدر عدد المباني التي هدمتها إسرائيل في المدة بين 2012م حتى أيلول 2017م بـ (806) مبنى .

تقوم إسرائيل - وضمن سياسة الخنق والتضييق - بوضع العراقيل أمام الفلسطينيين لربط المباني بشبكتي المياه والكهرباء ؛ مما يُضطر سكان التجمعات الفلسطينية الاعتماد على مياه الأمطار الضئيلة التي تهطل هناك، حيث يقومون بتجميعها في آبار، عدا عن صهاريج المياه التي يشترونها من السوق الخاصة لتغطية احتياجاتهم من الماء التي يدفعون - مقابل الحصول عليها - أضعاف سعر المياه المزودة من الأنابيب، كذلك فإن المياه التي يحصلون عليها باستخدام الصهاريج غير صالحة للشرب - غالباً - بسبب المتابعة الصحية المتدنية للصهاريج التي يتم نقل المياه خلالها .

وفي الآونة الأخيرة - خاصة منذ بداية العام 2013 م - بدء الجيش الإسرائيلي بإخلاء بعض التجمعات السكانية في منطقة الأغوار ؛ بحجة إجراء الجيش تدريبات عسكرية فيها، ويتم تحذير السكان أنه إذا لم يتمّ التجاوب مع أوامر الجيش الإسرائيلي بإخلاء تلك التجمعات فإنهم سيقومون بإخلائها بالقوة ومصادرة المواشي، وتغريم المواطنين تكاليف الإخلاء، كل هذا أدى إلى عرقلة حياة السكان والمساس بمصدر رزقهم، وتعزيز مشاعر الخوف وعدم الشعور بالأمان والاستقرار .

إضافة إلى كل ذلك تقوم السلطات الإسرائيلية بمصادرة أدنى وسائل ومقومات المعيشة الأساسية للمواطنين هناك، كمصادرة الصهاريج التي تزود السكان هناك بالمياه، ومصادرة الأنابيب التي يتم نقل مياه الينابيع من خلالها، وكذا المعدات الزراعية، والألواح الشمسية التي تزودهم بالقليل من الكهرباء .

كل ما تم ذكره سابقاً من إجراءات وسياسات تنفذها إسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين في مناطق الأغوار؛ تشكل وسائل وممارسات لتقليص الوجود الفلسطيني هناك من خلال دفع المواطن

الفلسطيني لمغادرة منزله، وترك أرضه؛ وذلك لتعميق السيطرة الإسرائيلية وضمها للأراضي التابعة للحكم الإسرائيلي؛ وبالتالي استغلال موارد المنطقة لصالح المستوطن الإسرائيلي .

2.6.2 الوضع الديمغرافي في الأغوار

اعتمدت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967 م خطةً للتخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وكانت هذه الخطة أكثر شراسة ومنهجية في مناطق الأغوار، حيث كان عدد سكان الأغوار حوالي 320.000 نسمة، لكنه انخفض في الوقت الحالي ليكون حوالي 65.000 نسمة (باستثناء التجمعات البدوية والرعوية والزراعية العشوائية) أي بنسبة 2% من سكان الضفة الغربية⁽¹⁾، والجدول أدناه يوضح حجم التهجير لمنطقة الأغوار، وبالتحديد في مدينة أريحا ومخيماتها الكبرى .

جدول رقم (1.2): حجم التهجير في أريحا ومخيماتها الكبرى

التجمع السكاني	عدد السكان في المدة 1948-1967	عدد السكان لعام 1994	عدد السكان لعام 2014
مخيم عقبة جبر	55.000	8000	8608
مخيم عين السلطان	20.000	3000	3790
مخيم النويعة	18.000	مسحته إسرائيل سنة 1980	1493
محافظة أريحا (باستثناء المخيمات)	15.000	30.000	38.364

حنيطي، أ. 2016، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

كذلك لم تقتصر عمليات التهجير في مخيمات أريحا وحسب، بل قامت إسرائيل بتدمير عشرات القرى بشكل كامل، وتم طرد سكانها إلى الأردن، وقد تمّ توثيق نحو (30) قرية وخربة تم تدميرها تدميراً كاملاً في منطقة وادي الأردن خلال فترة الاحتلال عام 1967م، ومن ضمن تلك القرى والخرب: العجاجة، وغور الجفتك، وخزوق موسى، وبير يونس، وتل أبو سوس، والحديدية،

1. حنيطي، أ. 2016، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

وخربة مكحول، والكثير من القرى والخرب الأخرى في المنطقة، بالإضافة إلى العديد من العشائر البدوية التي يصل عدد أفرادها إلى المئات الذين تمّ تهجير عدد كبير منهم في النكبة والنكسة، كعشيرة " الصقور" المقيمة في تلك المنطقة، حيث شنت الاحتلال معظم أفرادها .

وذكر تقرير صادر عن مركز (معاً) أنه في سنة 2010 م ومنتصف عام 2011 م قام الجيش الإسرائيلي بتسليم (350) إخطاراً بالهدم لـ (72) منها تابعة لتجمع الفارسية، وبلغ عدد "البركسات" السكنية وحظائر الماشية التي تمّ هدمها خلال تلك المدة حوالي (272) منشأة .

ومن الأمثلة على التجمعات الرعوية التي تمّ تهجيرها بشكل ممنهج "تجمع الحديدية" الذي يعدّ تجمعاً رعوياً وصل عدد سكانه عام 2011 م ما يقرب من (230) نسمة، حيث بلغ عدد "البركسات" والحظائر التي تمّ هدمها في العام نفسه في هذا التجمع حوالي (16) بركساً وحظيرة، وتمّ تسليم السكان هناك أربعة إخطارات بالهدم والإزالة حينها، ونجم عن هذه الانتهاكات هجرة (40) عائلة من العام 1997 م، حيث انتقل معظمهم إلى مناطق أخرى ضمن المنطقة "ج" .

3.6.2 مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار

بدأت السلطات الإسرائيلية منذ العام 1967م بوضع الوسائل التي من شأنها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإحكام السيطرة عليها، وكان من أهم تلك الوسائل الإعلان عن الأراضي كأراضٍ متروكة، أو استملاك الأراضي للاحتياجات العسكرية، أو السيطرة على أراضٍ للاحتياجات العامة، أو السيطرة على الأراضي بإعلانها كأراضي دولة ⁽¹⁾ .

تمّ التلاعب بكل تلك الوسائل السابقة لتبدو وكأنها قائمة على أسس قانونية من خلال التعديل على أحكامها ومضامينها بالاعتماد على مرجعيات قانونية تعود لعهد الحكم العثماني والانتداب البريطاني، كذلك عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ منظومة تشريعية لمصادرة الأراضي الفلسطينية من خلال استبدال اختصاص المحاكم المحلية بالمحاكم العسكرية والإدارية الإسرائيلية .

1 مليون، م. (2018) الاستيطان في منطقة (ج) غور الأردن مثلاً. الحق alhaq.org

كل تلك الإجراءات كانت تصبّ في مصلحة المستوطنين ؛ لأنها كانت تهدف في أساسها إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لغايات بناء المستوطنات الإسرائيلية، وتوسيع ما تم بناؤه سابقاً في مناطق الأغوار .

وفيما يخص الأراضي المتروكة في منطقة الأغوار فقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية قانوناً يتعلق بأحكام الغائبين ضمن الأمر العسكري رقم "58" عام 1967م لتنفيذه على الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي تضمن الإعلان عن الأراضي التي يملكها الفلسطينيون الذين رُحّلوا عنها في حزيران 1967م بأنها "أراضي متروكة" ؛ وبالتالي سيتم تحويل الإدارة المدنية الإسرائيلية حرية التصرف بها، وقد تصرفت إسرائيل بتلك الأراضي، وقامت بتسليمها للمستوطنات للتوسع بها، وذلك لإدراكها عدم عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم .

وفيما يتعلق بالمناطق العسكرية المغلقة فقد قامت إسرائيل بإصدار عدد كبير من الأوامر التي نصّت على مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية لاحتياجات عسكرية، وأعلنتها مناطق عسكرية مغلقة أمام الفلسطينيين، ورغم وجود ما يقرب من "38" تجمعاً سكانياً فلسطينياً في تلك الأراضي معظمها تجمعات رعوية وبدوية كانت قائمة قبل إحكام إسرائيل سيطرتها عليها .

أما بالنسبة لما يُسمى بـ "أراضي الدولة" فقد استمرت إسرائيل بتشييد وبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية من خلال خلق أساس قانوني لذلك يقوم على مصادرة أراضي الفلسطينيين في منطقة الأغوار وإعلانها "أرض دولة"، حيث قامت بإدخال تعديلات على القوانين ذات الصلة لإضفاء الصفة الشرعية على ممارساتها التعسفية، وقامت بإعلان المستوطنين المقيمين بتلك المستوطنات أنهم "سكان محليون"، بالتالي استولت على آلاف الدونمات من الأراضي من خلال ذلك، ومن ثم قامت بتسجيلها "أراضي دولة" .

كذلك لم يتمّ تحديد حجم الأراضي المصادرة باعتبارها "أماكن غائبين" ؛ بسبب إقامة أصحاب هذه الأملاك خارج فلسطين، لكنه يمكن تقدير هذه الأراضي بآلاف الدونمات، ويصل عدد الفلسطينيين

الذين تركوا أراضيهم في منطقة الأغوار خلال فترة الحرب أكثر من 100.000 فلسطيني، وقد قامت إسرائيل بعمليات تبديل لأراضي الغائبين لتتمكن من السيطرة على مساحات متواصلة لإقامة المستوطنات عليها، ومن أبرز المستوطنات المقامة على أراضي الغائبين (أرغمان، ومحولاً، وتومر، ومخورا، ونيران)⁽¹⁾.

كذلك صنفت إسرائيل مساحات كثيرة من منطقة الأغوار كـ "محميات طبيعية" تقدر مساحتها 318.000 دونم، تشكل 20% من أراضي وادي الأردن، موزعة على 26 موقعاً .
بالتالي يُمنع الفلسطينيون من استخدام هذه الأراضي للرعي والزراعة، وعدم إتاحة الفرصة لهم لاستخدام المياه الموجودة فيها أو قطف النباتات البرية .

وهناك 200.000 دونم مصنفة "كمناطق عسكرية" مغلقة، وهذا يكشف الأهداف الإسرائيلية تجاه أراضي وادي الأردن، وقد تمت السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الأغوار وتمّ تصنيفها " كأراضي دولة"، حيث بلغت 861.000 دونم بنسبة 53.4% من مساحة مناطق الأغوار، واستولت إسرائيل - أيضاً - على 472.000 دونم حينما ادّعت الحصول عليها من السلطان العثماني سرّاً، وقامت بعدها بتأميم تلك الأراضي، وأعلنت أن المساحات المتبقية المقدرة بـ 386.000 دونم هي " أراضي دولة" بالاستناد إلى قانون الأراضي العثماني لسنة 1858م .

وقد تمّ مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي لأغراض عسكرية، وتمّ إعلانها "مناطق عسكرية مغلقة"، حيث بلغت مساحتها 736.000 دونم بنسبة 45.7% من الأغوار موزعة على (11) موقعاً .

كل تلك المناطق المذكورة يُمنع الفلسطينيون من دخولها والانتفاع من مواردها، ويُستثنى منهم المواطنون الذين كانوا يسكنون أصلاً بالمناطق العسكرية قبل أن يتم تصنيفها بـ "مناطق مغلقة لأغراض عسكرية"، واعتُبرت المستوطنات وسيلة لتحقيق الأمن؛ مما أدى إلى ضم 11.778 دونماً من الأراضي لتوسعة المستوطنات المقامة أصلاً في مناطق الأغوار عام 2007م .

1 حنيطي، أ. 2016، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

يُضاف إلى هذا جدار الفصل العنصري الذي ابتلع حوالي (2500) دونم من أراضي قريتي بردلة وعين البيضا، وما زالت تسيطر إسرائيل على الأراضي الواقعة شرقي شارع (90)، حيث زرعت فيها مئات الآلاف من الألغام على مساحة أراضٍ تقدر بـ (16.973) دونماً، وبالرغم من قرار الكنيسة الذي يقضي بإزالة تلك الألغام إلا أنها ما زالت موجودة ولم يتم التخلص منها .

والجدول أدناه يوضح مساحة المنطقة التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها في وادي الأردن وشمال البحر الميت .

جدول رقم (2.2) مساحة المنطقة التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها في وادي الأردن وشمال البحر الميت .

التصنيف	المساحة بالدونمات	النسبة المئوية بالنسبة إلى وادي الأردن وشمال البحر الميت	النسبة المئوية بالنسبة إلى الضفة الغربية
المناطق البلدية للمستوطنات	191.143	11,8	3,4
أراضي دولة	861.397	53,4	15,4
أراضٍ مغلقة : إطلاق نار وتدريبات الجيش	736.437	45,7	13,1
محميات طبيعية	317.890	20	5,6
الألغام	16.973	1	0,3
جدار الفصل العنصري	2500	0,15	0,004
المجموع (باستثناء المساحات المتداخلة)	1.249.003	77,5	22,3

حنيطي، أ. 2016، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

4.6.2 إقامة المستوطنات وتمويلها

بلغ عدد البؤر الاستيطانية المقامة في منطقة الأغوار (37) مستوطنة، وأشارت التقارير إلى أن ما يزيد عن 70% من المستوطنات المقامة في هذه المنطقة شُيِّدت على "أراضي دولة"، وأكثر من

19% منها أُقيم على "أراضي مسح"، وأن 11% منها تمّ بناؤه على أراضٍ تعود ملكيتها لفلسطينيين⁽¹⁾.

وهناك الكثير من الهيئات التابعة للحكومة الإسرائيلية تقوم بإعداد الخطط التي تسهّل مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار، إضافة إلى قيامها بتأمين تمويل المستوطنات، وتنظيم الإجراءات التي يتمّ فيها تأمين موافقة مجموعة من الوزارات والهيئات التابعة للدولة، والحصول على التوقيع النهائي على عقود مقاولات البناء .

وتعدّ الحكومة الإسرائيلية المساهم الأكبر في تمويل الاستيطان، وإقامة المستوطنات، وتقديم الدعم، وضخ الاستثمارات فيها خاصة المشاريع الزراعية، كذلك تقوم الحكومة الإسرائيلية بتقديم الحوافز التي تشجع الأزواج الشابة الانتقال إلى منطقة الأغوار من خلال تقديم الحوافز النقدية، والمساعدة في تسديد رسوم التعليم، وتوفير السكن، وتقديم القروض الميسرة لهم، بالإضافة إلى الخصومات على الضرائب .

كذلك قامت الحكومات الإسرائيلية بتقديم الكثير من الإعانات الزراعية، وتطوير المرافق السياحية في المستوطنات المقامة هناك، عدا عن الإعانات المقدمة للمستوطنين هناك فيما يخصّ التعليم والتشغيل.

5.6.2 استغلال الموارد الطبيعية في منطقة الأغوار

سعت إسرائيل إلى استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في منطقة الأغوار لصالح المستوطنين والمشاريع الإسرائيلية المقامة هناك بالوتيرة نفسها التي سارت بها للاستيلاء على الأراضي، وبناء المستوطنات، حيث يقوم المستوطنون المقيمون بمنطقة الأغوار باستغلال المياه، وباقي الموارد الطبيعية لأغراض الزراعة التي تشكل جزءاً مهماً في الاقتصاد الإسرائيلي، ومحوراً مهماً في

1 مليون، م. (2018) الاستيطان في منطقة (ج) غور الأردن مثلاً. الحق alhaq.org

المشاريع التي تقوم بها المستوطنات المقامة هناك، حيث تُعدّ مصدر إيرادات مهم للمستوطنات، واستدامة وجودها في مناطق الأغوار .

وفيما يتعلق بتوزيع الثروة المائية بمناطق الأغوار، فإن الأغوار تتميز بامتلاكها موارد ضخمة من المياه الجوفية إضافة إلى مياه نهر الأردن، وقد أصدرت إسرائيل منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية مجموعة من الأوامر التي تمكّنها من الوصول للموارد المائية الفلسطينية دون أي قيود، كذلك فإن سيطرة إسرائيل على المناطق المصنفة "ج" ساعدت على تعزيز السيطرة على الموارد المائية لصالح الإسرائيليين .

وفيما يخصّ مياه نهر الأردن - فإن إسرائيل تسعى - باستمرار - إلى حرمان السكان الفلسطينيين من حصولهم على حصة معقولة منها من خلال وضع الكثير من العقبات التي تعرقل وصولهم لضفاف نهر الأردن .

يعدّ الخزان الجوفي الجبلي المشترك المصدر المائي الوحيد المتاح للمواطن الفلسطيني بمنطقة الأغوار، وهو ينقسم إلى الخزان الجوفي الغربي والشرقي، لكنه لم يكن متاحاً للاستفادة الكاملة منه لأصحاب الأرض، حيث تقوم إسرائيل بسرقة المياه المتدفقة منه لصالح الآبار الإسرائيلية التي أقاموها هناك، وتصادر إسرائيل من مياهه سنوياً ما يقرب من 89%، وتترك للفلسطينيين 11% فقط .

وقد تمّ تقييم حصة الفرد الفلسطيني من المياه يومياً، وتمّ التوصل إلى أن نصيبه يقلّ عن (100) لتر يومياً، وهي الحصة الموصى بها من منظمة الصحة العالمية ؛ بالتالي فإن هذا الوضع مثير للقلق بشأن حال المواطن الفلسطيني المقيم في التجمعات السكانية في منطقة الأغوار، كما أن المياه التي يحصلون عليها غير مرتبطة بمنظومة شبكات تزويد المياه .

يبلغ عدد الآبار القائمة في منطقة الأغوار (29) بئراً، وتقوم شركة المياه الإسرائيلية " ميكوروت " باستخراج كميات كبيرة من المياه بانتظام لتوفيرها للمشاريع الزراعية هناك، وحيث تنتج هذه المشاريع محاصيل زراعية يتمّ إنتاجها لتصديرها للخارج، بالمقابل فإنها تقوم بتقليص إمداد المناطق

التي يسكن بها الفلسطينيون بالمياه بنسبة تقل عن 50% لتوفير المياه لصالح المستوطنات الزراعية في الأغوار؛ بالتالي يضطر المواطن الفلسطيني لشراء المياه المنقولة في الصحاريج التي تكون أعلى بكثير من المياه التي يتم الحصول عليها من المصادر الطبيعية .

6.6.2 القيود المفروضة على التنقل والوصول

تسعى السلطات الإسرائيلية إلى خلق بيئة قسرية على الفلسطينيين من خلال فرض القيود على تنقلهم في منطقة الأغوار، وذلك لإجبارهم على ترك أماكن سكنهم، حيث تركت تلك القيود المفروضة على التنقل آثاراً سلبية على الرعي والزراعة، حيث تشكل مضارب البدو شبه الرّحل والتجمعات الرعوية التي يعمل أبناؤها على رعي قطعان الماشية ما يقرب من 40% من مجمل سكان منطقة الأغوار، كذلك أدت تلك القيود المفروضة على التنقل إلى عزل منطقة الأغوار عن باقي أراضي الضفة الغربية .

وقد اقتضت حركة المرور التي تصل منطقة الأغوار بخارجها على خمسة طرق مقامة، على أربعة منها حواجز عسكرية إسرائيلية، وهذا كله أدى إلى فرض قيود صارمة للوصول إلى منطقة الأغوار، وإتاحة السيطرة التامة للسلطات الإسرائيلية عليها، كذلك يواجه المواطن الفلسطيني الكثير من العوائق التي تحدّ من إمكانية وصولهم لأراضيهم الزراعية وبخاصة تلك القريبة من المستوطنات الإسرائيلية .

كل تلك القيود المفروضة على التنقل من منطقة الأغوار وإليها وداخلها أدت بلا ريب إلى تحجيم المنافع الاقتصادية للفلسطينيين من خلال زراعة أراضيهم بسبب عدم قدرتهم على تسويق محاصيلهم الزراعية ؛ ما أوجد مشكلة كساد للمنتجات الزراعية الفلسطينية .

كذلك أدت القيود المفروضة على التنقل في الأغوار إلى صعوبة وصول الفلسطينيين إلى مرافق الخدمات الأساسية خارج منطقة الأغوار كالمدارس والمستشفيات... ألخ ؛ مما خلق المصاعب على المواطن الفلسطيني في حياته اليومية .

7.6.2 القيود المفروضة على أعمال الهدم والبناء

إن من أهم السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية لتضييق الخناق على منطقة الأغوار، والاستيلاء على المزيد من أراضيها - هو ما تضعه من قيود على البناء، وقيامها بهدم المساكن والمباني - حيث أدرجنا سابقاً أن غالبية أراضي منطقة الأغوار مصنفة ضمن المنطقة "ج" - بالتالي

يُحظر على الفلسطينيين تشييد البنى التحتية، وخلق مشاريع تنمية كحفر للآبار، أو شق طرق زراعية، أو تمديد شبكات للري، واستصلاح للأراضي الزراعية .

وقد نصت (اتفاقية أوسلو) الثانية على أنه سيتم نقل صلاحيات التخطيط والتنظيم في المناطق "ج" تدريجياً للسلطة الفلسطينية، لكن لم يتم تنفيذ ذلك إطلاقاً، مما منع الفلسطينيين من بناء المساكن والمباني الأخرى، أو تطوير البنية التحتية إلا بعد الحصول على التصاريح من الحكومة الإسرائيلية التي نادراً ما يتم إعطاؤها للفلسطينيين للشروع بتنفيذ مشاريعهم، مما اضطر الكثير من المواطنين بناء منازلهم دون الحصول على الترخيص برغم خطر هدمها من قبل إسرائيل، ففي العام 2016م هدمت إسرائيل (220) مبنى يملكها الفلسطينيون في منطقة الأغوار، مما أدى إلى تهجير (667) مواطناً من أماكن سكنهم .

كذلك تقوم إسرائيل بمصادرة وتدمير الخزانات التي يتم تجميع مياه الأمطار فيها ؛ للحيلولة دون الاستفادة التجمعات الريفية والرعية منها، وهذا يزيد من أزمة المياه في منطقة الأغوار التي تؤدي إلى تقليص كمية المياه المتاحة للمزارعين .

كذلك يتم حرمان المواطن الفلسطيني من الحصول على تراخيص لترميم الآبار القديمة، وبناء آبار جديدة، ففي كانون الأول من العام 2014م قامت إسرائيل بهدم بركة لتجميع مياه الأمطار في منطقة " الجفتلك " بعد أشهر من تشييدها، مما يجبر المواطن لشراء المياه المنقولة بالصهاريج التي تزيد من الأعباء المادية عليهم .

وقد تمّ نقل مسؤولية تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للفلسطينيين إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، لكن عدم المقدرة في الحصول على تراخيص البناء أدى إلى إعاقة قدرة السلطة الفلسطينية عن الوفاء بالتزاماتها .

كل ما تمّ ذكره من ممارسات إسرائيلية في مناطق الأغوار أدت إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من أماكن سكنهم، مما أدى إلى تراجع كبير في أعداد الفلسطينيين المقيمين في هذه المنطقة، وهذا ينعكس سلباً - بكل التأكيد - على القطاع الزراعي الفلسطيني في مناطق الأغوار، فقد كان عدد المواطنين الفلسطينيين القاطنين بمنطقة الأغوار حوالي 250000 نسمة قبل الاحتلال الإسرائيلي، بينما أصبح عدد المواطنين الفلسطينيين هناك ما يقرب من 53000 نسمة .

8.6.2 تأثير الاستيطان على الأرض والثروة المائية

1.8.6.2 الأرض :

سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 1967م على توسيع المستوطنات القائمة بزيادة عدد المستوطنين، أو زيادة رقعة الأراضي المقامة عليها، أو بناء مستوطنات جديدة، وبحسب ما نصّ عليه القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان ؛ فإنّ بناء هذه المستوطنات هو اعتداء على حقوق المواطن الفلسطيني، حيث ينتهك حقهم بتقرير المصير، والحق بالمساواة، وملكية أرضه، وكافة الموارد الموجودة فيها، كما أنه يمس حقه بالحصول على مستوى حياة لائق⁽¹⁾ .

وقد استولت إسرائيل على ما يزيد عن 50% من مساحة الضفة الغربية ؛ وذلك لبناء المستوطنات وتوفير احتياطي في الأرض لضرورة توسيع تلك المستوطنات، وقد تمّ الاعتماد على وسيلة إعلان الأراضي الفلسطينية كأراضي دولة، وذلك كأداة للاستيلاء على الأرض، حيث تمّ اتباع هذا الأسلوب كأداة للاستيلاء على الأرض منذ العام 1979م، استناداً على القانون العثماني الذي تمّ إصداره عام 1858م .

1 بتسليم، (2002) سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

كما اعتمدت إسرائيل على طرق قضائية للاستيلاء على الأراضي بإعلانها مناطق عسكرية، أو اعتبارها أراضي متروكة، والاستيلاء عليها لاحتياج يهودي، عدا عن شراء المواطنين للأراضي في السوق الحرة بدعم من الحكومة الإسرائيلية .

كل تلك الطرق تعدّ مخالفة للقوانين الأساسية، ففي معظم الأوقات كان يتم تسجيل الأراضي باسم الدولة الإسرائيلية دون علم الفلسطينيين بذلك، ثم يتم إعلامهم بعد انتهاء موعد الاعتراض .

وقد كان استخدام تلك الأراضي مسموحاً به للإسرائيليين فقط، ويمنع الفلسطينيون من الاستفادة من تلك الأراضي، ويعدّ هذا عملاً غير قانوني ؛ كون الفلسطينيين هم أصحاب الحق، وإسرائيل كيان محتل، حيث من المفترض إعطاء الأولوية لاحتياجات أصحاب الأرض .

شاركت محكمة العدل العليا في عملية مصادرة الأراضي بالعمل على خلق مسوغات قانونية لتلك الإجراءات من خلال الموافقة على السيطرة على الأراضي لاحتياجات عسكرية، كما رفضت كذلك التدخل لمنع إجراءات إعلان تلك الأراضي بأنها أراضي دولة .

وقد تمّ ضمّ المستوطنات لدولة إسرائيل من خلال تطبيق القانون الإسرائيلي عليها بالرغم من وجودها على أراضي الضفة الغربية، وسريان القانون الأردني على تلك الأراضي، مما أدى إلى خلق سياسة التمييز بسبب وجود جهازين قضائيين منفصلين بالمنطقة نفسها، حيث يتم إعطاء الفرد حقوقه بها وفقاً لاعتبارات قومية .

اتبعت إسرائيل سياسات عديدة لتشجيع الهجرة، والإقامة في المستوطنات من خلال منح المكافآت والحوافز الاقتصادية، حيث تقوم ست وزارات بتقديم المنح والمكافآت لليهود، كوزارة الإسكان التي تعطي القروض الكبيرة لشراء الشقق السكنية، ومديرية إدارة أراضي الدولة التي تقدم تخفيضات كبيرة لاستئجار الأراضي، ووزارة التعليم التي تقدم إعفاءات لأفساط تعليم أبناءهم، ووزارة التجارة التي تساعد في إنشاء بنى تحتية في المناطق الصناعية، وكذلك وزارة المالية التي تخفض من

ضريبة الدخل للأفراد والشركات، ووزارة العمل والرفاه من خلال تقديم المحفزات للباحثين الاجتماعيين .

كل تلك المنح والتسهيلات كانت متوفرة بمستوى أعلى في المستوطنات مقارنة مع ما يتم تقديمه داخل إسرائيل، ففي العام 2000م كان معدل المنح المقدمة لليهودي المقيم في الضفة الغربية أكثر بنسبة 65% من المنح المقدمة لليهودي المقيم داخل إسرائيل .

كذلك لم تغفل إسرائيل عن مصادرة الأراضي الزراعية ؛ كوسيلة لضرب الاقتصاد الفلسطيني؛ ذلك لأن الزراعة هي أحد أهم مصادر دخل الفلسطينيين، ولقناعة إسرائيل بأن تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني يعدّ من أهمّ الوسائل المؤدية لتثبيت الشعب الفلسطيني بأرضه، خاصة المناطق التي يعتمد فيها السكان على الزراعة كمصدر أساسي لمعيشتهم .

وطمح إسرائيل في زيادة أعداد المستوطنات والمستوطنين سيكون بالتأكيد على حساب الأراضي الفلسطينية، فمتطلبات المستوطنات في تزايد مستمر ؛ لتحقيق الرفاه المعيشي لليهود المقيمين فيها، ومع ازدياد عدد سكان المستوطنات تتزايد الحاجة لمساحات أكبر من الأراضي ؛ وذلك لتوفير كل أسباب الراحة والانسجام، كبناء الحدائق والمتنزهات العامة، وكل هذا بالتأكيد على حساب الفلسطينيين وأرضهم ومزارعهم .

كذلك كان للمستوطنات تأثير على الأراضي بطرق أخرى غير الاستيلاء عليها مباشرة، فالأراضي الفلسطينية المحاذية للمستوطنات تعاني الأمرين من الاستيطان والمستوطنين، حيث يعاني الفلسطينيون من صعوبة الوصول لأرضهم بسبب ذرائع إسرائيلية أمنية، مما سهّل على المستوطنين سرقة المحاصيل الزراعية بتلك الأراضي، وحرق الأشجار واقتلاعها، وإتلاف الأرض وتجريفها، مع توفير الحماية لهم من الجيش الإسرائيلي، ناهيك عن تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية القريبة من المستوطنات لمكبّات للنفايات، أو للتخلص من المخلفات الصناعية فيها، سواء أكانت سائلة أم صلبة، بالتالي يتم إيقاع الأضرار البيئية والصحية للمواطنين المقيمين هناك، وجعل الأراضي مع الوقت غير صالحة للزراعة .

كذلك كان لجدار الفصل العنصري يد كبرى في ابتلاع الأراضي الفلسطينية والسيطرة عليها، حيث التهم آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية التي كانت غالبيتها أراضي زراعية في المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية من الضفة الغربية، ووضع الكثير من العقبات أمام وصول المزارع الفلسطيني لأرضه لقطع ثمارها والاعتناء بها، مما اضطر الكثير من الفلسطينيين إلى التخلي عن أراضيهم وهجرها، ونقل أماكن سكنهم للمدن للعمل هناك وكسب الرزق ؛ حيث أصبح من السهل أن تُنقل ملكية هذه الأراضي للمستوطنين فيما بعد .

أُلحق الجدار أضراراً موزعه على حوالي (915) ألف دونم من أراضي الضفة الغربية منها 86% أراضي زراعية ⁽¹⁾ .

كذلك كان للطرق الالتفافية تأثير كبير على الأرض الفلسطينية ؛ لما ألحقته من ضرر على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى مخلفات الصخور الضخمة الناتجة عن شق الطرق، حيث يتم رميها في الأراضي المحاذية لها، وقد اضطر الكثير من الفلسطينيين إلى هجرة الأراضي القريبة من تلك الطرق الالتفافية وإهمالها خوفاً من اعتداءات المستوطنين، مما سهل استيلاء إسرائيل على تلك الأراضي، وضمها لملكيتها، وإقامة المستوطنات عليها لاحقاً .

كذلك كان لسياسة إغراق الأسواق الفلسطينية بالمحاصيل الزراعية المنتجة من أراضي المستوطنات اليهودية تأثير كبير على الأراضي الفلسطينية وإنتاجها، حيث يؤثر ذلك بشكل سلبي على قطاع الزراعة الفلسطيني وإضعافه ؛ وبالتالي إحباط المزارع الفلسطيني بسبب عدم تغطية العائدات لتكاليف الزراعة، مما يولد لديه عزوفاً عن العمل في قطاع الزراعة، وإهمال أرضه، وتحويلها من أراضي زراعية مُنتجة إلى أراضي بور قاحلة، وهذا ما ترنو إليه إسرائيل لوضع يدها على الأراضي وإقامة المستوطنات فيها .

1 إبراهيم، ب (2010) الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين

2.8.6.2 أجهزة التخطيط

توجد أجهزة التخطيط في الضفة الغربية التي تديرها الإدارة المدنية، حيث تقوم بتغيير خارطة الضفة الغربية، والمصادقة على المخططات الهيكلية للمستوطنات، وإصدار التراخيص لإنشاء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات الموجودة من قبل، وشق الطرق الالتفافية لها .

وقد قامت أجهزة التخطيط الإسرائيلية بتجريد العديد من مؤسسات التخطيط الفلسطينية من صلاحياتها، كذلك تقوم أجهزة التخطيط الإسرائيلية في الضفة الغربية بالحدّ من تطور المدن والقرى الفلسطينية، من خلال رفض إعطاء تراخيص البناء، يضاف إلى ذلك قيام الإدارة المدنية بهدم المباني غير المرخصة بالرغم من كونها بُنيت على أراضٍ يملكها فلسطينيون ملكية خاصة .

وفي عام 1995م تمّ تسليم السلطة الفلسطينية صلاحية التخطيط والبناء في المناطق "أ" و "ب" وهي تشكل ما نسبته 40% من مساحة الضفة الغربية، وهي المناطق التي يقطن فيها الغالبية العظمى من الفلسطينيين، ولكنه تمّ سحب صلاحية التخطيط من الجهات الفلسطينية لتطوير أطراف البلدات غير المأهولة التي تصنف بالمناطق "ج"، حيث تملك أجهزة التخطيط الإسرائيلية صلاحية السيطرة عليها والتصرف بها (1) .

3.8.6.2 التوزيع الجغرافي للمستوطنات

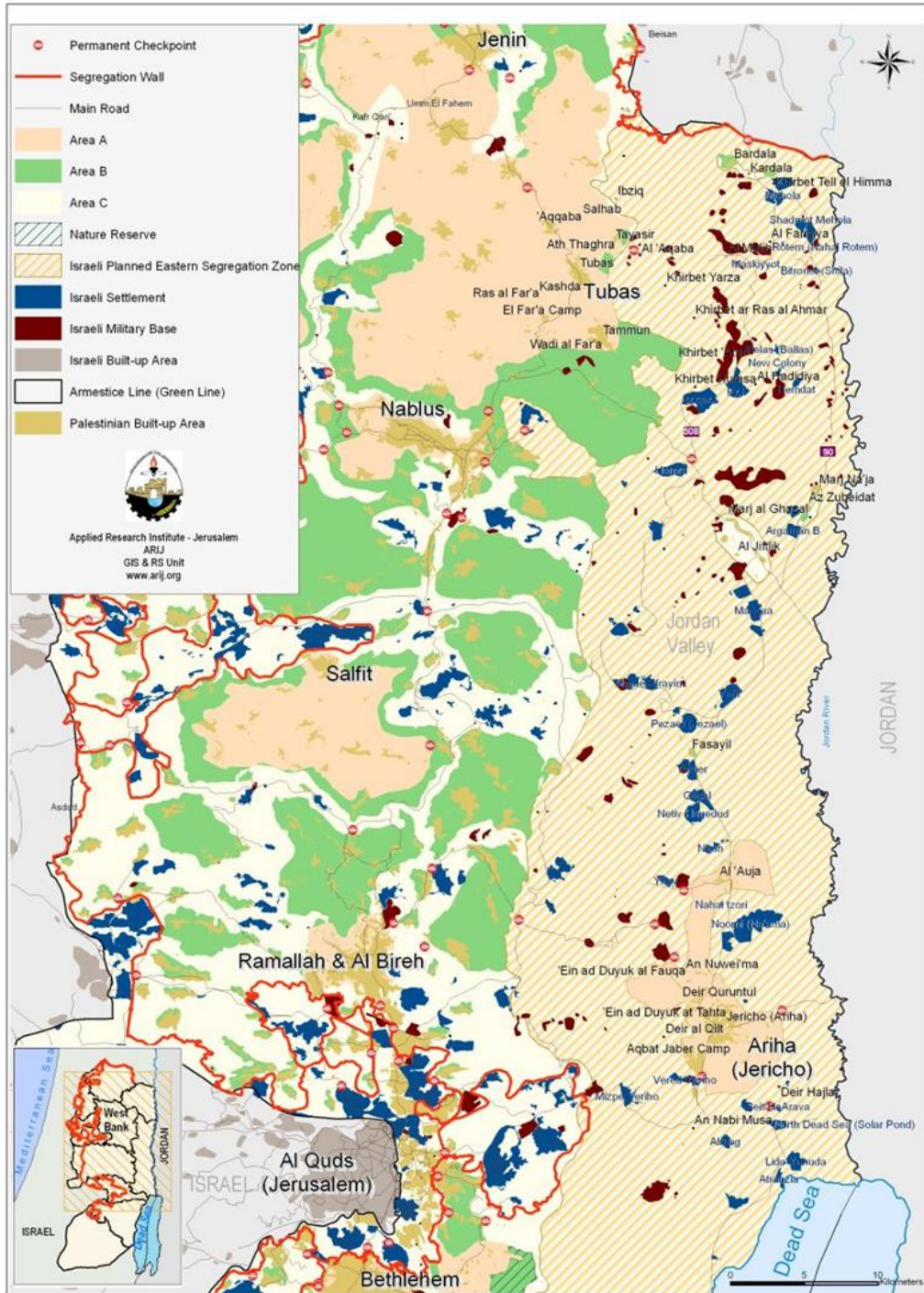
فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية، فقد تمّ التركيز على إنشاء المستوطنات بالقرب من المدن التي يدّعي اليهود أن لهم حقاً تاريخياً فيها كوسيلة لمنع تواصل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية ؛ ولخلق وجود لهم في تلك المدن ومن ثمّ السيطرة الكاملة على تلك المدن (2) .

1 بتسليم، (2002) سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

2 تفكجي، خ. الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة: واقع وإشكاليات.

كما قامت إسرائيل بتوزيع المستوطنات الصغيرة في المناطق البعيدة، وإنشاء حزام من المستوطنات الكبيرة حول المدن الكبرى كالقدس وتل أبيب لجعلها وسيلة حماية لهذه المدن وحزام استيطاني يساعد في تعزيز الأمن داخل تلك المدن .

والخريطة أدناه توضح توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية .



خريطة 1.2: توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس "أريج"

4.8.6.2 الاستيطان والأمن المائي

يهدد الاستيطان الكثير من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وقد تمّ بحثها ومناقشتها باستفاضة في الكثير من الدراسات والأبحاث، لكنّ كان هناك تقصير - نوعاً ما - في الدراسات المختلفة في تغطية تأثير الاستيطان على الأمن المائي .

ومن خلال هذا المبحث ستركز الدراسة على تأثير الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين، وقبل تناول " كيف يهدد الاستيطان الأمن المائي للفلسطينيين ؟ " لا بدّ ابتداءً من مناقشة الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه، وانتهاك حقّ الشعب الفلسطيني في مياهه، وزعزعة أمنه المائي، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً .

الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه

يستند الأمن المائي في القانون الدولي إلى الحقّ في المياه، وقد استمدّ الأساس القانوني للحقّ في الماء من التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حول المادتين (11) و (12) من المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجوهر هذا التعليق الذي استندت إليه مؤشرات قياس الأمن المائي يتركز حول " حق الإنسان في الماء في أن يُمنح الحصول على كمية من الماء كافية ومأمونة ومقبولة، ويمكن الحصول عليها مادياً، كما تكون ميسرة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية " (1)

والحق في المياه لا بدّ من أن يتمّ حمايته، وأن لا يتمّ انتهاكه واحتكاره ؛ ومن أجل أن تتم حماية هذا الحق فقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضرورية أن تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك حقهم في الماء . ومن بين تلك الانتهاكات التي أوردتها " (أ) الاستخراج غير العادل للمياه (ب) الزيادة في أسعار المياه بحيث لا يمكن تحملها (ج) الفشل في نظم توزيع المياه (مثل: شبكات الأنابيب والآبار) .

1 Committee on Economic, Social and Cultural Rights, Twenty-ninth session, **The right to water (arts. 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights)**, General Comment No. 15, 2002, p. 1. Available at: http://www2.ohchr.org/english/issues/water/docs/CESCR_GC_15.pdf

وإسرائيل ملزمة بحماية حقّ الفلسطينيين في المياه، وعدم انتهاك هذا الحقّ بموجب القانون الدولي، ويمكن الاستناد إلى اتفاقية (لاهاي) في هذا الشأن، إذ أن إسرائيل دولة احتلال . فاتفاقية (لاهاي) لعام 1907م تحظر على الدولة المحتلة تغيير معالم الدولة التي احتلتها، أو تغيير تشريعاتها لصالحها.

وقد قامت إسرائيل بتغيير التشريعات التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م من خلال إصدارها العديد من الأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة على موارد المياه وإمداداتها، وتحظر على دولة الاحتلال الاستفادة من مصادر المياه في الأراضي المحتلة، وبموجب المادة (27) من (اتفاقية جنيف الرابعة) تمنع الدولة المحتلة التمييز بين سكان الأراضي المحتلة¹، وتقوم إسرائيل بالتمييز بين المستوطنات وبين الفلسطينيين فيما يتعلق بسياساتها المائية، لأنها أدركت منذ احتلالها فلسطين أهمية المياه الإستراتيجية لها، واعتبرتها جزءاً من حماية أمنها حتى ولو كان على حساب الأمن المائي للفلسطينيين، خاصة في ظل ندرة المياه، وتوقع الكثيرون بأن الماء - وليس البترول - هو أساس الحروب القادمة في الشرق الأوسط. والإستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل للمياه على حساب الأمن المائي الفلسطيني، نفذتها عبر عدة إجراءات وخلال عدة مراحل، ارتأت الباحثة تقسيمها إلى:

1. مرحلة إنشاء إسرائيل عام 1948م : حيث أدخلت إسرائيل مفهوم " الحدود الآمنة " منذ نشأتها عام 1948م، وقد ارتبط هذا المفهوم بتوفير الموارد المائية سواءً بالاستيلاء على المياه من الأنهار المحاذية لحدودها، أو تجفيف بحيرات كالحولة، أو من خلال إنشاء قنوات مياه متعددة لمواطنيها، معتبرة أن قضية المياه إحدى قضايا الأمن الإسرائيلي .

2. مرحلة احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م، وخلال هذه المرحلة قامت إسرائيل بما يلي:

أ. فرض قيود صارمة على منح الفلسطينيين أي ترخيص لحفر آبار جوفية جديدة من خلال الأوامر العسكرية. ووفقاً (لأمنستي) فقد تمّ منح (13) تصريحاً فقط للفلسطينيين لحفر الآبار خلال (29) سنة ما بين العام 1967-1996م .

- ب. مَنع الفلسطينيين من تعميق الآبار الارتوازية التي حُفرت قبل عام 1967م .
- ت. مَنع بناء شبكات لتوزيع المياه التي تركت 25% من الفلسطينيين خاصة في القرى دون إمدادات للمياه عبر شبكات الأنابيب .
- ث. تحديد كميات المياه التي يسمح للفلسطينيين باستخراجها من الآبار، وذلك بتركيب عداد على كل بئر للمراقبة الدورية .
- ج. السماح للمستوطنين بحفر ما يحتاجونه من آبار بعمق أكبر مما يُسمح به للفلسطينيين .
- ح. السماح للمستوطنين باستغلال المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ وذلك لريّ مزروعاتهم، علماً بأن كثيراً من القرى العربية التي صُوِّدَت أراضيها وتحولت إلى مستوطنات زراعية ما تزال محرومة من مياه الشرب .
- خ. بناء المستوطنات في الضفة الغربية حَوْلَ الأحواض المائية .
- د. الاستيلاء على حوالي 90% من ينابيع الضفة الغربية التي سخرتها لاحتياجات المستوطنين .
- ذ. الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها إسرائيل في الضفة الغربية تحتوي على أهم مصادر المياه، فقد أنشأت المستوطنات في المواقع الحساسة، مثل قمم الجبال والمناطق شبه المهجورة التي توفر للمستوطنين تعزيز سيطرتهم على أجزاء كبيرة من الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه، تاركةً بذلك للفلسطينيين الأراضي القاحلة التي لا يتوفر فيها أية موارد مائية يمكن الاعتماد عليها.

3. مرحلة أوسلو عام 1995م : ضمن اتفاقية (أوسلو) الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن هذه الاتفاقية تنصّ على تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق A و B و C، " أ " و " ب " و " ج " حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والسلطة المتعلقة بالأراضي في منطقة C " ج " .

وما تهتمّ به هذه الدراسة من هذا التقسيم وما قامت به إسرائيل خلال هذه المرحلة كي يتم فهم أهمية المياه الإستراتيجية لحماية الأمن المائي للمستوطنات الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن المائي للفلسطينيين، هو :

أ. إدراك إسرائيل أن المنطقة C " ج " - التي تمثل ثلاثة أرباع مساحة الضفة الغربية حيث تشتمل على الموارد المائية الأكثر حساسية التي أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية، وتمسك إسرائيل بالضفة الغربية للحصول والسيطرة على آبار المياه الجوفية في المنطقة التي تبعد عن خطوطها الدولية 2- 6 كم داخل الضفة الغربية، وهو الحد الأقصى لانسحابها من أراضي الضفة الغربية خلال عمليات التسوية الإقليمية .

ب. قيام إسرائيل بحجز أكثر من (90) مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية الجوفية خلف جدار الفصل، لتُضخ سنوياً لصالح المستوطنات وداخل إسرائيل نفسها .

إنّ السياسة المائية التي اتبعتها إسرائيل - التي اعتبرتها جزءاً من إستراتيجيتها لحماية أمنها - كانت على حساب الأمن المائي للفلسطينيين، ويساعد في فهم الإستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل في إنشاء المستوطنات لتوفير أمنهم المائي، على معرفة (كيف أثر الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين؟) إذ أن مصادرة الأراضي الفلسطينية وإنشاء المستوطنات عليها وتوسيعها لم يكن بشكل عشوائي، ولاحقاً سيتم معالجة تأثير الاستيطان على الأمن المائي للفلسطينيين .

الاستيطان وتأثيره على الأمن المائي للفلسطينيين

يواجه قطاع المياه في فلسطين مشكلة حادة ومتراكمة في نقص المياه لسدّ احتياجات الفلسطينيين، وتزداد المشكلة مع استمرار الإسرائيليين في استغلال ونهب المياه الفلسطينية . إضافة إلى عدم التوزيع العادل للمياه في استخراج المياه، والهجمات المتكررة للمستوطنين الإسرائيليين على سكان القرى واتلاف وتخريب ممتلكاتهم، مثل قيامهم بتلويث آبار مياه السكان الفلسطينيين، ورمي النفايات والمواد الكيميائية فيها، والقيام بقطع وتخريب أنابيب المياه الواصلة للفلسطينيين، ولا يختلف اثنان في أنّ مثل هذه الممارسات تنتهك الأمن المائي الفلسطيني، فدولة الاحتلال ينبغي أن تلتزم " بتوفير الحماية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها من انتهاك الحق في الماء، إذ يتوجب عليها أن تقوم بإنفاذ القوانين ؛ لمنع التلوث، والاستخراج غير العادل للمياه، وعدم حماية نظم توزيع المياه من أن يتم تخريبها أو العبث فيها كالتدخل والتلف والدمار .

استمرت إسرائيل في انتهاك الأمن الفلسطيني للمياه من خلال الشركة الإسرائيلية للمياه (ميكروت Mekorot) وهي المزود الرئيسي للمياه لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، ولم تعامل ميكروت -

فيما يتعلق بتوفير الأمن المائي - الفلسطينيون والمستوطنين سواء بسواء، فقد سمحت ميكروت منذ احتلال الضفة الغربية بحفر سبع آبار جديدة فقط للفلسطينيين لتوفير مياه الشرب . بينما سمحت للمستوطنات بحفر آبار عميقة بجوار ينابيع المياه في بعض مناطق الضفة الغربية ؛ مما أدى إلى جفافها، ولم تسمح للفلسطينيين بحفر الآبار بالعمق ذاته، وقطعت إمدادات المياه عن كثير من القرى الفلسطينية في حين استمرت بتوفيرها للمستوطنين، كما انتهجت سياسية تمييزية في أسعار المياه بين المستوطنين والفلسطينيين، إذ تبيع المياه للفلسطينيين بسعر أعلى من المستوطنين، ففي الوقت الذي يُباع فيه المتر المكعب الواحد للمستوطنين بسعر (1.8) شيكلاً، فإن سعر المتر المكعب الواحد من المياه يُباع للفلسطينيين بـ (2.5) شيكلاً .

9.6.2 الاستيطان والتوسع العمراني المستقبلي في فلسطين

1.9.6.2 سياسة التخطيط الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية

تسعى إسرائيل من خلال جهاز التخطيط الإسرائيلي في الضفة الغربية للوقوف بوجه أي تطور فلسطيني في المجالات كافة، أو تخطيط مستقبلي، مع السعي الدائم للاستيلاء على المزيد من الأراضي لصالح المستوطنات، حيث تُسخر أقصى مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية لاحتياجات المستوطنات، وبالمقابل تعمل جاهدة لتقليص موارد الأرض المتاحة لخدمة متطلبات الفلسطينيين .

ففي عام 1995 م، وبعد اتفاق أوسلو قامت إسرائيل بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، وجرى الاتفاق أن يتم العمل بهذا التقسيم لخمس سنوات فقط، وهذه المناطق هي :

- المناطق التي تحوي العمران الفلسطيني التي يسكن فيها الفلسطينيون، وصُنفت إلى مناطق "أ" و "ب"، حيث تفتقر تلك المناطق لسهولة التواصل الجغرافي، وتوزع هذه المناطق إلى (165) جزيرة منعزلة، وتم تسليم السيطرة عليها للسلطة الفلسطينية⁽¹⁾ .

1 بتسليم، 11 تشرين ثاني 2017، سياسة التخطيط في الضفة الغربية.

https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building

- أما باقي أراضي الضفة الغربية التي تشكل ما نسبته 61% من مساحتها الإجمالية فقد صُنفت مناطق "ج"، وهذه المناطق متصلة جغرافياً ببعضها، وتم إبقاؤها تحت السيطرة الإسرائيلية من الناحية الأمنية والمدنية التي يندرج تحتها التخطيط والبناء والبنى التحتية والتطوير .
- وتحتوي المناطق "ج" المتسع الكافي لإحداث التطور الحضري والزراعي والاقتصادي للفلسطينيين، لكن سيطرة إسرائيل التامة عليها يحول دون ذلك، حيث يُمنع الفلسطينيون من البناء والتوسع بها تحت ذرائع ومسميات كثيرة " كأراضي دولة " و " مناطق إطلاق نار " و " محميات طبيعية " و " حدائق وطنية "، ويتم استغلالها لصالح المستوطنات من خلال ضمها لها كاحتياطي أراضٍ .

تقوم إسرائيل بتطبيق سياسة منع البناء والتوسع الفلسطيني في تلك المناطق عن طريق الرفض الكلي لطلبات إصدار رخص البناء على اختلاف احتياجاتها، سواءً أكانت لبناء بيوت سكنية، أو مبانٍ زراعية، ومعالجة مرافق البنى التحتية، كذلك فإنها ترفض إعداد الخرائط الهيكلية للبلدات الفلسطينية في مناطق "ج" أو المصادقة على الخرائط التي يتم إعدادها من قبل السلطة الفلسطينية .

وقد أظهرت معطيات الإدارة المدنية أنه تمت الموافقة على (33) رخصة فقط للفلسطينيين من أصل (2020) طلب في تلك المناطق، في المدة الواقعة ما بين 2010-2014 م، رغم امتلاكهم للأرض ملكية خاصة، مما اضطر الكثير من المواطنين الفلسطينيين لبناء منازلهم دون تقديم طلب لإصدار رخص بناء، لكن هذا يفرض عليهم العيش تحت تهديد هدم منازلهم في أي وقت .

وتمسّ هذه السياسة معظم أراضي وبلدات الضفة الغربية ؛ ذلك لأن معظمها حتى المصنفة ضمن مناطق "أ" و "ب" تملك احتياطي أراضي على أطراف القرى والبلدات وهذه الأراضي مصنفة ضمن المنطقة "ج" .

ومع مرور الوقت تزداد الحاجة للمزيد من التمدد الأفقي للبناء عليها غير أراضي المناطق "أ" و "ب" نتيجة تزايد الكثافة السكانية، بالتالي يُضطر الفلسطينيون البناء على ما تبقى من أراضٍ زراعية في مناطق "أ" و "ب" رغم كونها ملائمة لأغراض أخرى كالزراعة مثلاً، وهذا يؤثر بلا شك على

القطاع الزراعي والاقتصاد الفلسطيني، وينعكس أيضاً على توفير الخدمات العامة للفلسطينيين وتطويرها، حيث لا تتوفر مساحات كافية لبناء المرافق العامة كالعيادات الصحية والمدارس والمتنزهات العامة .

كذلك يؤثر التقسيم لأراضي الضفة الغربية على التخطيط الإقليمي المناسب لبلدان الضفة الغربية من خلال تحسين البنية التحتية، وتسهيل التواصل بين البلدات الفلسطينية، من جهة أخرى تقوم إسرائيل بإعطاء الضوء الأخضر للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي "ج" لاستغلال أراضي واسعة لتطوير مرافقها، والقيام بتخطيط مفصل لها، والسماح لهم بالبناء دون الحاجة لإصدار تراخيص، حيث يتم إعداد الخرائط الهيكلية لها بمساحات بناء واسعة مما يجعل كثافة البناء فيها منخفضة .

كل هذا يصبّ في صالح المستوطنات واحتياجاتها وتطورها، حيث تُعد مناطق "ج" إحتياطي أراضي للمستوطنات ؛ ولهذا السبب تسعى إسرائيل لتثبيت سيطرتها على تلك الأراضي، ووضع يدها على كافة مواردها لتحقيق استيطان قوي مُتنامٍ مقابل وجود فلسطيني ضعيف .

ويتجلى تأثير السياسة التي تنتهجها إسرائيل في التعامل مع أراضي المنطقة "ج" والفلسطينيين المقيمين فيها في الأمثلة التالية لبعض القرى والأراضي الفلسطينية (1)

- في جنوب الخليل هناك عشرات القرى الفلسطينية غير المعترف بها من الإدارة المدنية الإسرائيلية التي يتم رفض تحضير المخططات لها، حيث يعيش فيها أكثر من ألف شخص تحت تهديد الطرد، بالاستناد إلى مبرر واهٍ كونهم يقيمون في أراضي مصنفة على أنها " مناطق عسكرية " .

- إجراءات إسرائيل والإدارة المدنية في منطقة " معاليه أدوميم " لإخلاء ما لا يقل عن ألفي بدوي فلسطيني فيما يطلق عليه " بلدات ثابتة " الذي تقوم به إسرائيل لصالح المستوطنات المقامة في هذه المنطقة، ولإيجاد تواصل عمراني سهل بينها وبين القدس، حيث قامت إسرائيل بطرد مئات البدو من هذه المناطق لغرض توسيع المستوطنات المقامة هناك .

1 بتسليم، حزيران 2013، تفعل ما تشاء: سياسة إسرائيل بمناطق "C" في الضفة الغربية.

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201306_acting_the_landlord

- معاناة فلسطينيي غور الأردن من الهدم المستمر لبيوتهم ؛ مما يضطرهم إلى ترك مناطق عملهم وسكنهم الأصلي لاستغلال تلك الأراضي لصالح إسرائيل ؛ لإقامة التدريبات العسكرية هناك، أضف إلى ذلك معاناة المواطنين هناك من مشكلة توفير المياه لاحتياجاتهم اليومية، وأغراض الزراعة، وسقي المواشي، وزيادة في القمع تقوم إسرائيل بمصادرة الصهاريج التي يستخدمونها في حلّ ضائقة المياه التي يعانون منها .

- مناطق الخضر ويتما وقيية هي أمثلة لبلدات فلسطينية تقع معظم مناطقها العمرانية ضمن المنطقة "ب" ولكن غالبية الأراضي التابعة لها المتاحة للبناء والتوسع وإقامة المرافق العامة كالمتنزهات أو تحسين البنى التحتية كإقامة العيادات الصحية أو المدارس يقع ضمن المنطقة المصنفة "ج" ؛ وهذا بالطبع يقف عائقاً كبيراً أمام أي تطور ممكن لهذه القرى والسكان المقيمين فيها، وقد لجأ الكثير من الفلسطينيين المتضررين من تقسيم الأراضي "أ" "ب" و "ج" إلى المحكمة العليا وتقديم الالتماس للحصول على العون والمساعدة ورفع الظلم الواقع عليهم، لكن المحكمة لم تتدخل في قرارات الإدارة المدنية المُجحفة بحق هؤلاء المواطنين الفلسطينيين، وشاركت بطريقة غير مباشرة بمواصلة السياسة المؤذية والتمييزية .

واستناداً إلى القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان فإن سيطرة إسرائيل على مناطق "ج" تُعدّ سياسات متناقضة تماماً لما تقوم به من انتهاكات لحقوق الفلسطينيين وفق القانون الدولي، وقوانين حقوق الإنسان التي من المفترض أن تجبر إسرائيل على السماح للفلسطينيين باستغلال أرضهم لغرض البناء أو تطوير البنى التحتية، والاعتراف بالبلدات المقامة فيها، ومدّ تلك المناطق بشبكات المياه والكهرباء، والتواصل مع الجهات المسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية لرسم الخطط التطويرية لتلك القرى وسكانها، ووقف سياسات الهدم للبيوت والمباني المُعدة لغرض توفير سُبُل المعيشة، وتحصيل الأرزاق للفلسطينيين المقيمين هناك، كالمباني الزراعية والتجارية وآبار تجميع المياه، ومنع سياسة تهجير الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم .

2.9.6.2 السيطرة على الثروة المائية

لم تكتفِ إسرائيل بوقف التوسع العمراني الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"، بل تعدى ذلك للسيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة فيها، بمصادرتها للمياه الموجودة بتلك الأراضي، وتقييد وصول الفلسطينيين إليها والاستفادة منها، بالإضافة إلى تدميرها للبنى التحتية التي يقومون بإنشائها لتوفير المياه لهم لاستغلالها لتسيير حياتهم اليومية، وتشغيل مشاريعهم التنموية التي تُعد مصدر رزق للكثير من سكان هذه المناطق، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهري كانون ثاني وشباط 2017 م بهدم مرافق مياه مُقامة في جنوب الضفة الغربية مكونة من سبعة آبار مياه يستخدمها المزارعون هناك لري مزروعاتهم، وسقاية المواشي التي يربونها في مزارعهم، ومن أسماء تلك المناطق بلدة تقوع بمدينة بيت لحم وخشم الدرج -خشم الكرم في جنوب الخليل، بالإضافة إلى منطقة الأغوار حيث هدموا أنبوباً يقوم بتوصيل المياه إلى ثلاث تجمعات هناك، وقامت أيضاً بقطع أنبوب مياه كان السكان قد أعادوا صيانتته بعد أن تمّ تخريبه على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى تدمير الإدارة المدنية لأنبوب مياه كان قد أُعدّ لنقل المياه من قرية عاطوف التابعة للمنطقة المصنفة "أ" لثلاث تجمعات صغيرة واقعة ضمن المنطقة المصنفة "ج" وهي : خربة رأس الأحمر وخربة الحديدية وخربة حمصة التي يعمل سكانها في الرعي والزراعة، حيث تم تدميره بالكامل، وأدى ذلك إلى وقوع سكان هذه التجمعات بمعاناة نقص المياه ؛ مما اضطرهم إلى الاعتماد على المياه المنقولة بواسطة صهاريج تجرها جرّارات زراعية، حيث يصل صافي سعرها أضعاف سعر المياه الذي يدفعه الإسرائيليون ثمن المياه التي يحصلون عليها من خلال شبكة مياه "مكورت" الإسرائيلية .

1 بتسليم، 7 آذار 2017، الإدارة المدنية هدمت مرافق المياه وأبقت مزارعين فلسطينيين بلا مصدر مياه لأسرهم، لأغنامهم ولمحاصيلهم الزراعية.

https://www.btselem.org/arabic/video/20170307_demolition_of_water_infrastructure_khashm_a_daraj#full

كل تلك السياسات الإسرائيلية المفروضة على المواطن الفلسطيني تخلق واقعاً حياتياً لا يُطاق؛ وتدفع بهم إلى الهجرة، وترك أراضيهم ؛ لتضع إسرائيل يدها عليها فيما بعد

3.9.6.2 جدار الفصل العنصري والتوسع العمراني الفلسطيني

شرعت إسرائيل في بناء الجدار مع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، ويُعدّ جدار الفصل العنصري أكثر مشاريع البنى التحتية تكلفة من بين المشاريع التي قامت إسرائيل بإنشائها .

ادعت إسرائيل حينها أنّ بناء الجدار لا يرسم أي حدود سياسية مستقبلية، والحقيقة أنه بُني كجدار حدودي، وتم اعتماد مساره مع الأخذ بعين الاعتبار مواقع المستوطنات، وهدف العمل على توسيعها بالمستقبل .

يقع 85% من مسار الجدار داخل مناطق الضفة الغربية، وتم الإعلان من الجهاز الأمني على أن 74% من المناطق التي أصبحت في الجانب الإسرائيلي من الجدار التي يقيم فيها ما يقرب من 7.500 فلسطيني باعتبارها " مناطق تماس "، حيث تمّ فرض مجموعة من القوانين القاسية بحق الفلسطينيين الذين يرغبون في البقاء أو الدخول إليها، إذ يتوجب عليهم إصدار تصاريح من الإدارة

المدنية، وفي المقابل فإنّ المواطن الإسرائيلي يحق له دخول هذه المناطق بحرية دون أية قيود (1) .

علماً بأنّ هذه التصاريح التي يتم إعطاؤها للمواطنين الفلسطينيين تتراوح صلاحيتها من يومين إلى سنتين، ويتم عبور هذه المناطق بعد أن يتم المرور من خلال بوابات حديدية موجودة داخل الجدار، حيث يتم إخضاع الفلسطينيين للفحص والتفتيش الأمني، كما لا تتم الموافقة على إعطاء التصاريح إلا لقائمة احتياجات معينة محددة من قبل الإدارة المدنية .

1 بتسليم، تشرين أول 2012، الحياة في ظل المضايقات: تأثير الجدار على المدى البعيد.

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201210_arrested_development

وهذا يؤدي إلى صعوبة إمكانية تواجد فلسطيني الضفة الغربية في مناطق التماس، بالإضافة إلى الامتثال للبرامج التي تفرضها عليهم الإدارة المدنية التي يُسمح لهم من خلالها الدخول لهذه المناطق.

كل هذا أدى إلى فقدان المقدرة على استغلال الفلسطينيين لأراضيهم بسهولة ؛ مما أثر على القطاع الزراعي الفلسطيني، وعكس بلا شك على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، عدا عما خلفه الجدار من ضعف قدرة الفلسطينيين على البقاء والثبات بأرضهم، والحيلولة دون وجود إمكانية لخلق تنمية مستدامة، كذلك فإنه قلّ بشكل كبير من تواجد الفلسطينيين في المناطق المحاذية للجدار، بالإضافة إلى تقييده للعلاقات الناشئة بين البلدان الفلسطينية القريبة من الخط الأخضر وحتى بين مواطنين إسرائيليين .

وكمثال على تأثير الجدار على الوجود الفلسطيني سنذكر مدينة قلقيلية التي كانت من أكثر المناطق تضرراً من جدار الفصل العنصري على كل المقاييس، حيث أدى عزل مدينة قلقيلية عن باقي مناطق الضفة الغربية والتي تعد رابع أكبر مدن الضفة الغربية، ما أدى إلى التأثير على إمكانية تطوير وتحسين وضع المدينة بشكل كبير ولملموس، حيث تم استغلال غالبية الأراضي المخصصة للبناء في هذه المدينة البالغة 4.200 دونم فقط، حيث كانت مساحة الأراضي التي تمت المصادقة عليها للبناء والتوسع بهذه المدينة هي الأقل من بين مدن الضفة الغربية كافة في السنوات 2010 و2011 م التي بلغت 1.5% من مجمل ما تمّ المصادقة عليه بالضفة الغربية، وهذا - بلا شك - أدى إلى تراجع إمكانية تطور المؤسسات والمنشآت التابعة للمدينة التي تُعد ضرورية وحساسة كالمدارس والمؤسسات التربوية والصحية وغيرها .

وبلا شك فإنه مسّ بحرية التنقل داخل المدينة وخارجها، حيث فصلها عن كافة مناطق الضفة الغربية، وعكس كل ذلك على نسبة الزيادة السكانية في المدينة بالمقارنة مع سائر مدن الضفة الغربية بالرغم من كونها رابع أكبر مدن الضفة، حيث اضطر ما يقرب من 10.000 مواطن فلسطيني إلى ترك المدينة، أما الذين توافدوا إليها من مدن أخرى بالضفة فلكونها قريبة من أماكن

عملهم في إسرائيل، عدا عن تأثيرها على مصالح المواطنين بسبب إغلاق أكثر من 600 متجر ومشغل ومحطة وقود ومصالح تجارية تقع غربي المدينة وهي محاذية للخط الأخضر .

كذلك الحال في بلدة بير نبالا، حيث أدى دخول جدار الفصل العنصري الإسرائيلي لأراضي مدينة رام الله إلى سجن قرى وبلدات فلسطينية عديدة كانت بير نبالا أولها، حيث بلغ عدد سكان هذه البلدة قبل اختراق الجدار لها ما يقرب من 4.000 نسمة من سكان القدس الشرقية، كانوا يقيمون ببيوت مستأجرة، أو بيوت بملكية خاصة بالتزامن مع حفاظهم على ممتلكاتهم وبيوتهم بمدينة القدس، حيث شكلت هذه البلدة واحدة من ضواحي مدينة القدس في السبعينات، وفي التسعينات تميزت بازدهار اقتصادها بسبب موقعها الجغرافي المتميز بقربها من مدينتي القدس ورام الله، وسهولة العبور من خلالها إلى مدن المركز بإسرائيل، مما جعلها نقطة تلاقٍ للتجار الفلسطينيين والإسرائيليين أدى إلى تميز التجارة فيها .

ولكن بعد أن اخترقها الجدار تم فصلها عن القدس الشرقية، وحُصر ربطها بمدينة رام الله عبر شارع جديد، وقطع الجدار علاقاتها التجارية التي كانت تربط سكان هذه البلدة بتجار من مدن الضفة الغربية وإسرائيل، إضافة إلى قطع العلاقات بين سكان البلدة ومواطني مدينة القدس الشرقية، وكان أكثر الأحياء تضرراً فيها حي (المواحيل) الذي كان يسكنه ما يقرب من 250 عائلة مقدسية من القدس الشرقية، وكان ذلك الحي قد أنشئ فيه (30) مشغلاً قبل بناء واختراق الجدار له، مما أدى إلى قتل النشاط الاقتصادي فيه وتهجيرهم بالكامل .

بالإضافة إلى منطقة (اللطرون) التي كانت تشكل مركز مواصلات رئيسي، حيث نجد اليوم غالبية المصالح التجارية التي كانت فيه قد تم إغلاقها، فأصبحت المباني السكنية فارغة، والمباني التي لم يتم استكمال بنائها أصلاً بعد بناء الجدار واختراقه للمنطقة .

كذلك أدت هجرة سكان القدس الشرقية من بلدة بير نبالا إلى انخفاض كبير جداً في حجم البناء داخل البلدة، وهبوط حاد في أسعار الشقق سواء كانت المعروضة للبيع أو للإيجار بسبب قلة الإقبال عليها.

4.9.6.2 ممارسات المستوطنين والتوسع العمراني الفلسطيني

ومن القضايا المؤثرة على التوسع العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية ما يعانيه المواطن الفلسطيني من اعتداءات وتخريب على يد المستوطنين، حيث أصبح عنف المستوطنين ضد المواطن الفلسطيني جزءاً من الحياة اليومية، خاصة تلك القرى والبلدات القريبة من المستوطنات، فمن أشكال الاعتداءات الكثيرة : رشق المواطنين بالحجارة وإتلاف ممتلكاتهم من سيارات ومنازل، وتدمير الأراضي الزراعية، وحرق أشجار الزيتون، وإغلاق الطرق، وصولاً للاعتداءات الجسدية وإزهاق أرواح الكثير من الفلسطينيين .

وبالرغم مما يقع على قوات الاحتلال الإسرائيلي من واجب توفير الأمن للفلسطينيين إلا أنها تتجاهل دورها في حمايتهم، بل وصل الحدّ إلى سماحها للمستوطنين بإيقاع الضرر بالمواطنين الفلسطينيين، ومساعدتها لهم من خلال تقديم الحماية والأمان أثناء اعتداءاتهم، وأحياناً قد تنضم لهم كعناصر مُعتدية .

فحسب ما تمّ رصده من مركز المعلومات في هيئة مقامة الجدار والاستيطان، فقد كان هناك (54) اعتداءً وانتهاكاً بحق المواطنين الفلسطينيين على يد جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين في شهر كانون الثاني من العام 2015، وغالباً ما تتهاون السلطات الإسرائيلية في إيقاع العقاب على المستوطنين المُعتدين، وتتم تبرئتهم، وإغلاق ملفات التحقيق دون أن يتم تحريك ساكن بإطاحة العقاب بحق الجناة .

وقد نشرت مؤسسة " يش دين " في العام 2015 م تقريراً بينت فيه أن نسبة احتمالية إدانة المستوطنين للأضرار التي يلحقونها بالفلسطينيين بشكل يومي لا تتجاوز 1.9%، وهذا يجعل الفلسطينيين غير مهتمين بفكرة تقديم الشكاوى إلى الشرطة عن الاعتداءات المرتكبة بحقهم⁽¹⁾ .

1 بتسليم، 11 تشرين ثاني 2017، عنف المستوطنين: عدم تطبيق القانون.

ومن أكثر الأوقات التي تشد فيها الاعتداءات على الفلسطينيين من قبل المستوطنين في موسم قطاف الزيتون من كل عام، حيث يشنّ المستوطنون العديد من الهجمات العدوانية على الفلسطينيين كوسيلة لحرمانهم من الوصول لأراضيهم، وجني ثمار محاصيلهم، والاستيلاء على خيرات أرضهم، وفي بعض الأحيان يشارك الجيش الإسرائيلي - أيضاً - في منعهم من الوصول لأراضيهم القريبة من المستوطنات .

إن لتلك الاعتداءات المتكررة التي يعاني منها الفلسطينيون آثاراً بعيدة المدى على أراضيهم ومزارعهم؛ لأن صعوبة الوصول للأرض وخدمتها سيؤدي إلى تضرر تلك الأراضي وإهمالها؛ وبالتالي ضعف وتراجع إنتاجها، وفي نهاية المطاف سيتخلى أصحابها عن فكرة الوصول إليها، مما يُسهل لإسرائيل امتلاكها .

وتتزايد حدة هذه الاعتداءات مع ازدياد التوسع الاستيطاني في أراض الضفة الغربية، حيث أصبحنا نلمس ونشاهد امتداد ونمو الاستيطان في معظم المناطق الفلسطينية، حيث يتم بناؤها على سفوح ومرتفعات أراضي الضفة الغربية، ويتم عملية شق الطرق الالتفافية لها، بالإضافة إلى إحاطتها بالأسوار لحمايتها، وهذا كله يؤثر على حياة الفلسطينيين، ويعيق حركتهم سواء بالتواصل فيما بينهم أو في سعيهم لكسب أرزاقهم .

ومن الأمثلة على القرى الفلسطينية التي تعاني من مضايقات المستوطنين بلدة (اسكاريّا) جنوب مدينة بيت لحم القريبة من التجمع الاستيطاني (عتصيون)، حيث تلفها 12 مستوطنة، وتُصب كاميرات المراقبة في كل مكان، كما لا يُسمح للمواطنين المقيمين فيها من التوسع العمراني، عدا عن المعاناة النفسية من احتمالية هدم بيوتهم في أي وقت رغم بساطتها⁽¹⁾.

1 أبو بكر، ر. 2015-4-21، كيف يعيش سكان القرى الفلسطينية القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، الحدث.

<https://www.alhadath.ps/article>

وقد قامت سلطات الاحتلال بحظر التجول، وفرض الإغلاقات على القرية في الانتفاضة الثانية ما أدى إلى خسارة بعض أبناء القرية لأعوامهم الدراسية بسبب تلقيهم التعليم في مدارس القرى المجاورة .

كذلك تعاني الكثير من الحرب الفلسطينية من البنية التحتية المدمرة بسبب قربها من المستوطنات، كخربة (حمام) في طولكرم، حيث يعيش سكانها في بيوت أسقفها من الزينكو بظروف معيشية سيئة.

وهناك قرية (امريحا) جنوب غرب مدينة جنين التي يعاني سكانها من اعتداءات المستوطنين المقيمين في مستوطنتي (حرميش ومابودوتان) المحاذيتين للقرية، عدا عن عدم اعتراف الاحتلال بتلك القرية؛ مما يجعل سكانها يعيشون في بيئة خالية من البنى التحتية الملائمة، حيث لا تتوفر الشوارع المعبدة، ولا يوجد فيها مدارس ؛ ليتلقى أبناء القرية تعليمهم، وتجدر الإشارة إلى أنه تم توفير خدمة المياه والكهرباء لتلك القرية مؤخراً من خلال بلدية يعبد، وتعدّ البيوت المقامة في هذه القرية غير قانونية، ومهددة بالهدم في أي وقت، وتتم مراقبة أي توسع عمراني فيها عبر التصوير الجوي لاتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الاحتلال الإسرائيلي .

وصل عدد سكان القرية إلى 400 مواطن بعد أن كان عددهم 700 مواطن بسبب معاناتهم من المستوطنات القريبة، حيث يعاني أهالي القرية من مضايقات المستوطنين لهم أثناء عبورهم للشارع الرئيسي الذي يمرّ من وسط القرية المؤدي إلى المستوطنات المحاذية للقرية وإلى حاجز برطعة .

كذلك يؤدي الجيش الإسرائيلي تدريبات عسكرية قريبة من القرية، وهذا بالتأكيد يمسّ أمن وأمان سكانها والقرى المجاورة لها .

وهناك منطقة (وادي قانا) التي يحيط بها سبع مستوطنات تقف بوجه تحسين البنى التحتية، وتطوير المنطقة، وتوسيع عمرانها، حيث تقع منطقة (وادي قانا) بين مدينتي سلفيت وقلقيلية، حيث تعاني خربة (عيون كفر قرع) من محاصرة الاستيطان لها بكل المجالات، فمثلاً يُمنع سكانها من بناء

بيوت لمواشيهم وحيواناتهم التي يقومون بتربيتها، والعيش من منتجاتها، وهذا يجعلهم متخوفين من سرقة المستوطنين لحيواناتهم بسبب إحاطتهم للقرية من كل الاتجاهات .

ويُمنع سكان القرية من الزراعة أو الاعتناء بمزروعاتهم التي تمت زراعتها قبل عشرات السنين، حيث يقوم المستوطنون بتدمير المحاصيل الزراعية بواسطة الخنازير التي يطلقونها في أراضي القرية .

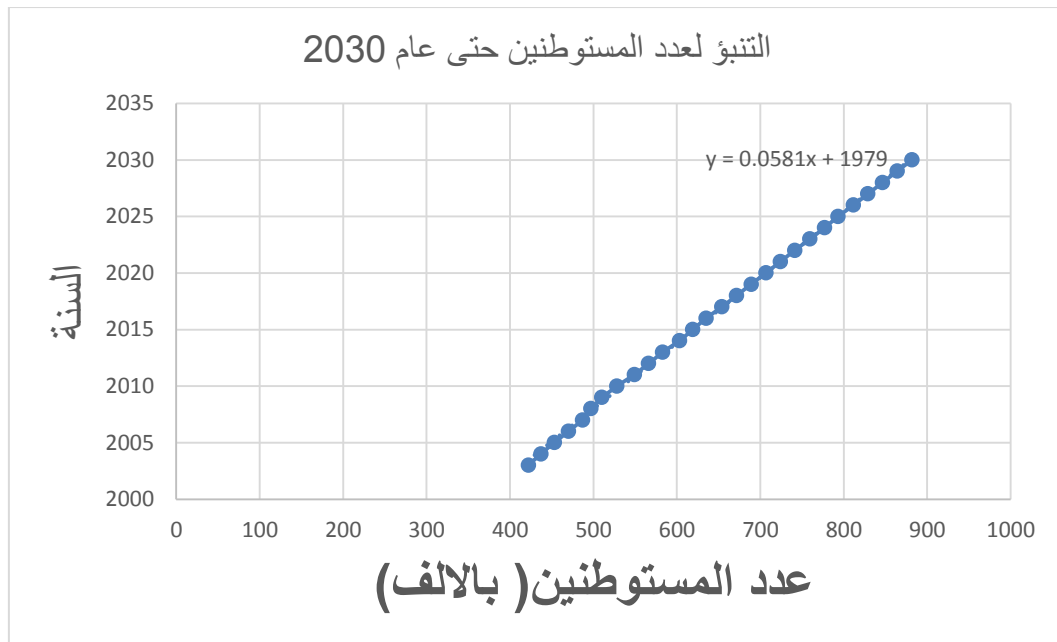
وهناك صوراً أخرى لمعاناة سكان البلدات والقرى القريبة من المستوطنات في الضفة الغربية، منها مخلفات المصانع التي يتم التخلص منها في أراضي القرى الفلسطينية، كما يحصل في قرية (نزلة الشيخ زيد) في محافظة جنين، حيث أُقيمت بالقرب منها مستوطنة (شاكيد) عام 1981م على 360 دونماً، وتمت إقامة منطقة صناعية تابعة للمستوطنة على 100 دونم، وتتم فيها صناعة السجاد والبلاستيك والحديد والجلود، وتتم عملية التخلص من مخلفات هذه الصناعات في أراضي هذه القرية، وهذا بلا شك يؤثر على السلامة البيئية والصحية لسكانها .

وتشير التقارير المعدّة عن هذه القرية إلى ازدياد إصابة سكانها بأمراض السرطان، عدا عن تزايد مساحة الأراضي التي أصبحت غير صالحة للزراعة والحياة الرعوية .

كذلك فإنّ تأثير المستوطنين وانتشار المستوطنات بكافة أراضي الضفة الغربية تجاوز سرقة المساحات الشاسعة من الأراضي الفلسطينية لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية ومرافقها ليصل تأثيرها على مصادرة الأراضي لغرض شق الطرق الالتفافية المقامة لخدمة المستوطنين المقيمين بتلك البؤر الاستيطانية التي تم بناؤها، كذلك قامت إسرائيل بنصب الحواجز العسكرية الثابتة المقيدة لحركة السكان الفلسطينيين، وهذا أدى إلى إعاقة وصول الفلسطينيين لأراضيهم الزراعية للاهتمام بها، والاستفادة من خيراتها، ووقف بوجه إمكانية التوسع بتلك الأراضي والاستفادة منها لغرض أي توسع عمراني فيها، حيث تتجاهل إسرائيل بذلك احتياجات الفلسطينيين لتقرير مصيرهم، والتخطيط لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم بالاستناد إلى ممتلكاتهم من الأرض التي يصعب الوصول إليها، ومن

المؤكد أن تضع إسرائيل يدها عليها بعد أن تصبح أراضٍ متركبة، لا يتم الاعتراف بها واستثمارها (1).

ان استمرار التطور السريع لعدد المستوطنين سيوصل العدد الى ما يقارب 880 ألف مستوطن في حدود 2035 أي ما يقارب 18% من السكان الفلسطينيين



شكل 2.2: التنبؤ لعدد المستوطنين حتى عام 2030م.

1 بتسليم، كانون أول 2016، إخلاء سبأ - اتغلال: طرائق إسرائيل في الاستيلاء على الحيز القروي الفلسطيني.

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201612_expel_and_exploit

جدول (3.2): توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية

السنة	عدد المستوطنين (بالالف)
2003	422
2004	437
2005	453
2006	470
2007	487
2008	497
2009	510
2010	528
2011	549
2012	566
2013	583
2014	603
2015	619
2016	635
2017	654
2018	671.43
2019	689.07
2020	706.70
2021	723.85
2022	741.27
2023	759.34
2024	776.96
2025	793.26
2026	811.65
2027	828.96
2028	846.51
2029	863.99

7.2 الزراعة في فلسطين

1.7.2 قطاع الزراعة ودوره في الاقتصاد والعمالة الفلسطينية

هناك إجماع على أن قطاع الزراعة الفلسطيني يعدّ مصدراً أساسياً للدخل، وتدعيم الأمن الغذائي الفلسطيني، وتوفير العملة الصعبة من خلال الصادرات، بالإضافة إلى مساهمته المحورية في انتعاش قطاع الصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات، سواء كانت كمزود متطلبات أو وسيلة تستخدم لخدماتها ومخرجاتها .

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي لعام 2014م ما يقرب من 919 مليون دولار، ووصلت القيمة التي إضافة قطاع الزراعة الفلسطيني عام 2012م حوالي 339.1 مليون دولار بنسبة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ إجمالي الصادرات الزراعية عام 2014م ما يقرب من 67 مليون دولار بنسبة 7% تقريباً من إجمالي الصادرات .⁽¹⁾

وللقطاع الزراعي دور مهم في توفير فرص العمل للمواطن الفلسطيني خاصة في الأزمات التي يكون عمل الفلسطيني غير متاح بالقطاعات الأخرى ؛ مما ينعكس إيجاباً على تعزيز الصمود والثبات الفلسطيني، ورفع القدرة على التكيف بأصعب الظروف الحياتية، حيث وصلت نسبة العاملين في قطاع الزراعة عام 2015م حوالي 8.7% من إجمالي العاملين الذكور، و 13.1% من إجمالي الإناث العاملات، وهذا يعكس أهمية قطاع الزراعة للمرأة الفلسطينية .

2.7.2 قطاع الزراعة ودوره في الصمود الفلسطيني وأهم العقبات التي تحاصره

لا تنحصر أهمية الزراعة في فلسطين على الجوانب الاقتصادية، بل تتجاوزها إلى الجانب السياسي لما لها من دور محوري في حماية الأرض من التوسع الاستيطاني، والحفاظ على ما تبقى من موارد مائية، حيث ترسم صورة الصمود الفلسطيني على أرضه ووطنه، وأداة للتصدي لهجمات الاحتلال لمصادرة الأرض وممتلكاتها .

وتتميز فلسطين بامتلاكها لأراضي خصبة، حيث كانت ثلثا أراضي فلسطين تستغل كاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني قبل نكبة عام 1948م، بينما - الآن وبعد إتفاقية أوسلو وتقسيم الضفة الغربية لثلاث مناطق "أ" و "ب" و "ج" - بلغت مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة 1.2 مليون دونم، بنسبة 20% من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و 10% في قطاع غزة، ويقع 62.9% من هذه الأراضي في المنطقة المصنفة "ج" الخاضعة للسيادة الإسرائيلية الكاملة، في حين تقع 18.8% في المنطقة المصنفة "ب" التي تعتبر أراضي تحت السيادة

1 إستراتيجية القطاع الزراعي 2017_2022، وزارة الزراعة.

الإدارية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، و 18.3% منها في المنطقة المصنفة "أ" وهي الأراضي الوحيدة الخاضعة للسيادة الفلسطينية الكاملة .

وكباقي القطاعات الاقتصادية الفلسطينية يواجه قطاع الزراعة الكثير من المشاكل والعقبات، وعلى رأسها ما يعانيه قطاع الزراعة من سياسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث يخلق الاحتلال الإسرائيلي الكثير من المشاكل التي تقف بوجه الزراعة الفلسطينية وتطورها .

ويُعد جدار الفصل العنصري أحد أهمّ تلك المشاكل ؛ بسبب ما ينتج عنه من عزل للأراضي الزراعية، وتدمير للبنية التحتية الزراعية، حيث أدى بناء الجدار إلى منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول لأراضيهم ومزارعهم والاعتناء بها ؛ بسبب مصادرتهم للأراضي، وإغلاق بعض الأراضي لاعتبارها مناطق عسكرية، وبناء المستوطنات على الأراضي الصالحة للزراعة، وشنق الطرق الالتفافية عبرها، وسرقة مواردها المائية⁽¹⁾ .

كذلك تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات (94) ألف دونم، بالإضافة إلى أراضي الحراج التي بلغت مساحتها (320) ألف دونم من مجموع المحميات الطبيعية، و (48) محمية طبيعية، لم تقم إسرائيل بتسليم السلطة الوطنية الفلسطينية منها سوى (17) محمية فقط، توجد غالبيتها في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار⁽²⁾ .

كذلك تضع إسرائيل الكثير من العقبات أمام حركة السلع من المنتجات الزراعية بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، عدا عن معاناة أصحاب المواشي من توفير أماكن رعي لحيواناتهم، وخاصة المقيمين بالقرب من المعسكرات والمستوطنات، حيث تبلغ مساحة المراعي (2.02) مليون دونم، بينما تبلغ المساحة المخصص منها للرعي (621) ألف دونم، وهذا يدل على ممارسات الرعي الجائر، وتزداد المشكلة بسبب تدني معدلات الأمطار السنوية في هذه الأراضي .

1 مركز الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2018، مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين.

2 إستراتيجية القطاع الزراعي 2017_2022، وزارة الزراعة.

كذلك يلعب الدعم الكبير للمزارعين الإسرائيليين والمستوطنين دوراً كبيراً في تشويه الزراعة الفلسطينية؛ لما يخلقه من منافسة للإنتاج الزراعي المحلي من خلال إغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية المدعومة.

ويعاني المزارع الفلسطيني من مشكلة قلع المستوطنين للأشجار المثمرة، وتدمير المحاصيل التي تُعد مصدر رزق أساسي لصغار المزارعين، بالإضافة إلى مشاكل محدودة الموارد الطبيعية والبيئية التي يتنافس عليها قطاع الزراعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

حيث تضع إسرائيل يدها على غالبية الأراضي الصالحة للزراعة بسبب وقوعها ضمن المنطقة المصنفة "ج"، عدا عن استيلائها على الموارد البيئية، وعدم توفر المياه الكافية لتوفير احتياجات الزراعة المروية، حيث تبلغ مساحة الزراعة المروية الفلسطينية 19% من الأراضي المخصصة للزراعة، ويقدر استهلاك الموارد المائية لأغراض الزراعة في الضفة الغربية (90) مليون متر مكعب، وهذا ينعكس بشكل سلبي على تطور الزراعة المروية الفلسطينية وبالتالي على بناء الاقتصاد الفلسطيني .

بالإضافة إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بسبب محدودية الأراضي التي من الممكن البناء عليها في المناطق "أ" و "ب"، مما يدفع المواطن الفلسطيني للبناء والتوسع بالأراضي الصالحة للزراعة .

ومشاكل التربة وتدهور خواصها وإنتاجيتها، والاستخدام الخاطئ للمبيدات الحشرية والعشبية والكيماويات؛ مما يقلل من خصوبة التربة، أضف إلى ذلك تدهور نوعية المياه التي يستخدمها المزارعون والناجمة أصلاً عن قلة الموارد المائية المتوفرة .

ومن المشاكل التي تواجه الزراعة الفلسطينية المشاكل الفنية التي تتمحور بضعف البحوث العلمية الزراعية، والنقص في المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة، وقلة الباحثين في المجالات الزراعية كافة، بالإضافة إلى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في غياب التمويل الزراعي

والريفي، وقصور العمل الجماعي والتعاوني، وقلة الحيازات الزراعية وتشتتها ؛ مما يؤثر سلباً على الكفاءة الإنتاجية .

وأخيراً فهناك معوقات مؤسسية وتشريعية متمثلة في القوانين والتشريعات الزراعية، وعدم موائمتها، والافتقار إلى نظام التأمين الزراعي، والتضارب بين المؤسسات الزراعية .

3.7.2 أنواع الزراعة في فلسطين

يمكن تصنيف الزراعة في فلسطين إلى نوعين :

- الزراعة المعيشية : وهي التي تهدف لسدّ احتياجات السكان كالقمح والشعير والعنب واللوزيات، وتتم زراعتها في المناطق الجبلية، وتعتبر مياه الأمطار هي مصدر الري الرئيس لها (1) .
 - الزراعة التجارية : وهي التي يتم فيها إنتاج المحاصيل الزراعية لغرض التسويق داخل فلسطين وخارجها، كالزيتون والزهور، وتكثر الزراعة لغرض التجارة في السهول الساحلية والأغوار، وهذا الصنف من الزراعة يعتمد على مياه الري .
- وفيما يتعلق بطريقة ري المزروعات تقسم الزراعة في فلسطين إلى :
- الزراعة المروية : حيث يقوم المزارع بري المزروعات بنفسه بعدة طرق، كاستخدام الأحواض والحفر أو بالتنقيط والرش، ومن أمثلة المزروعات المروية التوت الأرضي والحمضيات والخضروات، وتشكل 19% من مجمل الأراضي الفلسطينية المخصصة للزراعة .
 - الزراعة البعلية : وهي التي يتم الاعتماد فيها على مياه الأمطار لري المزروعات، فكلما ازدادت كميات الأمطار المتساقطة يزداد إنتاج هذه المزروعات، ويقل إنتاجها عندما تكون كمية الأمطار قليلة، ومن أهم المزروعات البعلية الفلسطينية الحبوب بجميع أشكالها كالشعير والقمح وال فول والعدس، كذلك تعدّ شجرة الزيتون من المزروعات البعلية، وتنتشر في المناطق الجبلية والسهلية، وتنتشر بكثرة في مدن طولكرم ونابلس وسلفيت وجنين، بالإضافة إلى العنب الذي

1 موضوع، 18 سبتمبر 2016، أنواع المزروعات الفلسطينية وأماكن زراعتها.

يعدّ من المزروعات البعلية المعتمد بربه على مياه الأمطار، وتشكل الزراعة البعلية الغالبية في الزراعة الفلسطينية بنسبة 81% من المساحة الكلية المخصصة للزراعة⁽¹⁾.

4.7.2 الأقاليم الزراعية الفلسطينية

تتميز الأراضي الفلسطينية بتنوع الأقاليم الزراعية؛ بسبب التنوع المناخي الفلسطيني، وهذا بلا شك سيؤدي إلى تنوع كبير في المحاصيل الزراعية، حيث يوجد خمسة أقاليم زراعية يتميز كل واحد منها بزراعات معينة تختلف عن باقي الأقاليم، وهي:

- المنطقة شبه الساحلية : تنحصر هذه المنطقة في شمال الضفة الغربية، وتشمل مناطق شمال جنين، وغرب طولكرم وقلقيلية، وتصل مساحتها حوالي 400 ألف دونم، وتتميز هذه المناطق بأنها سهلية وغنية بالمياه الجوفية الضرورية لري المزروعات هناك .

ويصل معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 400-600 ملم، ويتم استغلال أراضي هذه المناطق للمزروعات الصيفية والشتوية، والخضروات بأنواعها المروية والبعلية، والحمضيات، وبعض الأشجار الحقلية المثمرة⁽²⁾.

- المناطق الجبلية الوسطى: تنحصر هذه المنطقة من شمال جنين إلى جنوب الخليل وتصل مساحتها حوالي (3.5) مليون دونم، وتتصف غالبية المناطق بتضاريسها الجبلية، وبسبب ضحالة ووعورة تربتها فإنه يصعب استخدام التقنية الزراعية فيها، ويهطل على تلك المناطق من الأمطار 300-600 ملم سنوياً، وفيها حوالي مليون دونم أراضٍ مزروعة معظمها بالأشجار المثمرة كالزيتون الذي تصل نسبة تغطيته للمساحات المزروعة بالأشجار المثمرة حوالي 80% من مجموع المساحة، ثم يأتي العنب الموجود بكثرة في الخليل وبيت لحم، كذلك يوجد في مساحات محدودة من تلك المناطق محاصيل الحبوب الشتوية والخضروات .

- منطقة السفوح الشرقية (شفا الغور) : وتقع في الجانب الشرقي من الضفة الغربية، وتمتد من شرقي محافظة جنين حتى البحر الميت، وتصل مساحتها حوالي (1.5) مليون دونم .

1 إستراتيجية القطاع الزراعي الفلسطيني، 2017-2022، وزارة الزراعة.

2 مركز الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2018، الأقاليم الزراعية في الأراضي الفلسطينية.

وتتصف هذه المنطقة بالجفاف وقلة الأمطار التي لا تتجاوز 250 ملم سنوياً، وتكثر المراعي في هذه المناطق باستثناء بعض الأراضي التي تتم زراعتها بالشعير .

تعاني هذه المناطق من الانحدار الشديد من 800 م فوق سطح البحر إلى 150 م تحت مستوى سطح البحر، وهذا أدى إلى انجراف التربة، وبسبب الرعي الجائر هناك تراجع الغطاء النباتي في هذه المناطق وانقراض لبعض النباتات البرية .

- المناطق الساحلية : وتقع في منطقة قطاع غزة المتميز باحتوائه على أنواع مختلفة من التربة، وتتركز الكثبان الرملية في الشريط الساحلي من الجزء الغربي، وتتم زراعة الحمضيات والخضروات هناك، وتغطي أراضي الجزء الشرقي التربة الرملية الرسوبية التي تمتاز بعمقها وتُزرع فيها الفواكه والخضروات.

أما التربة الطمية الخصبة المتكونة من جريان المياه في الأودية فتُستغل لزراعة الفواكه والمحاصيل الحقلية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار في قطاع غزة حوالي 300 ملم سنوياً، أما المنطقة الجنوبية منها فأماطارها قليلة، حيث تبلغ حوالي 150 ملم سنوياً .

- المنطقة الغورية : تصل مساحة هذه المنطقة حوالي 400 ألف دونم، وتتميز بانخفاض مستوى أراضيها عن تحت مستوى سطح البحر بما يتراوح ما بين 200-300 متر . وتتوفر مياه الري هناك مما يساعد على تعدد الأصناف المزروعة، بالإضافة إلى مناخها الدافئ الذي يُسهل زراعة العديد من الأصناف بأوقات تختلف عن وقت زراعتها في باقي الأقاليم في فلسطين، حيث تُزرع العديد من أصناف الخضروات خلال شهور فصل الشتاء .

5.7.2 إستراتيجية الحكومة الفلسطينية تجاه قطاع الزراعة

تعدّ الخطة الإستراتيجية لقطاع الزراعة جزءاً لا يتجزأ من الخطة الوطنية للحكومة الفلسطينية، فبالإضافة إلى احتواء الخطة الوطنية لأجندة السياسات الوطنية المتضمنة للرؤية والأولويات والسياسات الوطنية - فإنها تحتوي على الإستراتيجيات الوطنية لثمانية عشر قطاعاً، وثلاث إستراتيجيات عبر قطاعية، وهذه الإستراتيجيات تحوي الخطة القطاعية لها بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية والنتائج والسياسات التي تهدف كل مؤسسة عاملة في القطاع ؛ لتحقيقها مع نهاية

النطاق الزمني للخطة، وكذلك البرامج الحكومية المعتمدة من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل قطاع .

تم وضع الخطة الإستراتيجية للقطاع الزراعي للأعوام 2017-2022 م بعد أن تمّ تشكيل فريق مكون من الجهات المختصة بالتخطيط وإدارة الموازنة، بالإضافة إلى الفريق الوطني لإعداد إستراتيجية القطاع الزراعي 2017-2022م بقرار من وزير الزراعة، وتمّ تشكيل أربع لجان فنية مكونة من لجنة الموارد الطبيعية ولجنة الخدمات الزراعية واللجنة الفنية للإنتاج الزراعي ولجنة المأسسة والإدارة .

وتمّ عقد ورشة عمل للفاعلين في قطاع الزراعة ؛ بهدف مناقشة المعوقات، ووضع التدخلات السياسية والاتفاق عليها، وبعد ذلك تم إعداد مسودة أولية للإستراتيجية بناءً على ما تم التوصل إليه لمشاورات أولية، بالإضافة إلى انعقاد اجتماع بين مجموعة التخطيط وإدارة الموازنة مع الفريق الوطني لإقرار الإستراتيجية بنسختها الأخيرة .

وتتمثل الرؤية المستقبلية لقطاع الزراعة الفلسطيني في : " زراعة مستدامة منافسة محلياً وخارجياً، تساهم بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وارتباط المواطن الفلسطيني بأرضه، وتعزيز من سيادته على موارده بما يساهم في بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة " .

وتتبع هذه الرؤية من الإيمان بقدرة القطاع الزراعي والمزارعين الفلسطينيين على استيعاب متطلبات الأسواق المحلية والعالمية ؛ مما سيحقق أهداف تنمية القطاع الزراعي ويشارك في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، كما تمّ وضع هذه الرؤية نتيجة إدراك جميع الأطراف المسؤولة بأن تطوير وتنمية قطاع الزراعة له ارتباط وثيق بحماية الأرض، وتثبيت حق الفلسطينيين فيها .

وكان من أهم المرتكزات التي تم الاعتماد عليها في الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي تكثيف الجهود للعمل في مناطق "ج" والقدس، من خلال السعي مع جميع الأطراف لإيجاد سياسات وبرامج تتسجم مع أولويات التنمية في المناطق "ج"، وأولويات التنمية الزراعية بشكل خاص عبر

تدخلات تدعم صمود المزارعين والمرأة الريفية والبدوية هناك، وتسعى لخرط الشباب والنساء في أعمال زراعية توفر لهم العيش الكريم .

وتمّ التركيز كذلك على معالجة آثار ونتائج التدمير والتشوهات الناجمة عن الاحتلال، من خلال إدانة الشركاء الدوليين للانتهاكات المستمرة للأرض والبيئة الفلسطينية، وتقديم الدعم المالي لإصلاح ما دمره الاحتلال عبر مشاريع وبرامج زراعية تنموية .

كذلك تم تسليط الضوء على فكرة الوصول للأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتقوية الشركة بين القطاعين العام والخاص؛ لتحقيق التنمية والاستدامة والرفاه لجميع الأطراف .

واهتمت - أيضاً - بالعمل على إيجاد البدائل والحلول للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي؛ وذلك لضرورة الاهتمام بالنظام البيئي والتنوع الحيوي الزراعي والتصحر، مما سيساعد على تحقيق استدامة الأنظمة الزراعية والوقوف بوجه تدهور الأراضي، وضياح المصادر المائية، وتحسين نوعية المنتجات الزراعية، وصحة الإنسان والنبات والحيوان .

بالإضافة إلى الاهتمام بتفعيل دور المؤسسات الزراعية وخاصة المهتمة بصغار المزارعين، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية، وتوفير الموازنات والدعم المناسب من الموازنة العامة والدول والمؤسسات المانحة، وتعزيز الارتباط بأهداف التنمية المستدامة، حيث تطمح الجهات المسؤولة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2030م، وتسعى لتحقيق ذلك، وأخيراً تطوير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لصالح دعم وتنمية الزراعة الفلسطينية .

وتضمنت الخطة الإستراتيجية لقطاع الزراعة مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تمثلت في :

- تعزيز صمود المزارعين وتمسكهم بالأرض مما سيسهم في انخراط الرياديين والنساء والمزارعين والمستثمرين في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة، وتشجيع المزارعين المعرضين لانتهاكات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين إلى المحاكم ذات الاختصاص .

- السعي لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية والزراعية، ومتكيفة مع المتغيرات المناخية، حيث سينتج عن ذلك ازدياد كمية المياه المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وتحسين كفاءة إدارتها، بالإضافة إلى ازدياد مساحة الأراضي المزروعة، والأراضي التي يتم السعي لحمايتها من التدهور، وتسهيل وصول المزارعين لأراضيهم ومواردهم المائية ببسر وسهولة .
- السعي لزيادة إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي والأمن الغذائي، وما سينتج عنه من تقليل انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات، ورفع تنافسية تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .
- وصول المزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات إلى خدمات زراعية نوعية متناسبة مع احتياجات سلسلة القيمة في القطاع الزراعي ؛ مما سيؤدي إلى تنوع وتطور أدوات درء المخاطر الزراعية، بالإضافة إلى تحسين مساهمة الأبحاث التطبيقية في إنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة في أولويات التنمية الزراعية .
- وأخيراً، بناء قطاع زراعي يحتوي على أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة ؛ وبالتالي سيكون هناك تكامل في التشريعات الزراعية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة، وتعزيز القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي، بالإضافة إلى خلق جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين .

المبحث الثاني

8.2 الدراسات السابقة :

هناك اتفاق على أن البحوث والدراسات السابقة تلقي الضوء على الكثير من المحاور التي تفيد الباحث في دراسته بكل ما له صلة بإجراءات دراسته، كصياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها، وتحديد عينة الدراسة، والأدوات المستخدمة، حيث تعد الدراسات السابقة نقطة انطلاق في معظم البحوث في الدراسة التحليلية، حيث تتيح للباحث إعادة اختبار بعض النتائج التي توصل إليها الباحثون في كافة المجالات المتعلقة بدراسته، إضافة لما تقدمه من المزيد من الإطلاع بموضوع الدراسة، وفي ضوء ذلك قمنا بتناول دراسات متعلقة بموضوع دراستنا، وفيما يأتي عرض لبعض من الدراسات التي تناولت موضوع الاستيطان بمختلف أشكاله وما له من تأثير على الواقع الفلسطيني بما فيه القطاع الزراعي :

دراسة صوافطة (2015) سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية

تناولت هذه الرسالة تأثير سياسات إسرائيل الاستيطانية في الأغوار الفلسطينية، وخاصة في منطقة المالح، والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة طوباس من الناحية الاقتصادية، وسلطت الضوء على أحد أهم أسباب الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وهو السيطرة على الأرض، فبالرغم من أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق والأرض إلا أنهم يعانون من سياسات الطرد والتهجير والسيطرة على أرضهم لخدمة مشروع الاستيطان في الضفة الغربية، وخاصة في مناطق الأغوار منذ نكسة العام 1967م، وهدفت هذه الرسالة إلى دراسة السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وخاصة الاستيطان في مناطق الأغوار الفلسطينية ؛ وذلك لمعرفة أبعاد ذلك اقتصادياً على سكان الأغوار وأرضهم مما سيؤثر على مختلف مجالات حياتهم .

وتناول الفصل الأول الحديث عن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، وما رافق ذلك من إقرار للعديد من المشاريع الاستيطانية التي تهدف للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الرؤية القانونية للاستيطان في القانون والقرارات الدولية .

أما الفصل الثاني فتطرق لطبيعة الاستيطان في الأغوار، وخاصة منطقة المالح، حيث تناول السياسات الإسرائيلية فيها التي تهدف لتقطيع أوصال الضفة الغربية، إضافة إلى سياسات المؤسسات الفلسطينية وسكان الأغوار الشمالية في مواجهة السياسات الاستيطانية، وتم الحديث عن الآثار التي سببها الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني في منطقة الأغوار عامة ومنطقة المالح خاصة (منطقة الدراسة)، وما نتج عن ذلك من انعكاس للواقع الاجتماعي للسكان، والتنمية السياسية، وحقوقهم وخاصة حقهم في قيام دولة فلسطينية .

وأخيراً تم البحث عن مستقبل الأغوار اقتصادياً في ظل استمرار الصراع منذ العام 1948م؛ وذلك للتعرف إلى مصير منطقة الأغوار في ظل استمرار إسرائيل بتوسعها الاستيطاني، وحرمان الفلسطينيين من استغلال أراضي الأغوار كاملة يحقق المزيد من التنمية المستدامة، ويساهم في معالجة العجز في الموازنة الفلسطينية، بالتالي يتم تجاوز العديد من المشاكل في القطاع الزراعي، ويتم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة الفلسطينية، مما يساهم في تحقيق التنمية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال رفع إجمالي الإنتاج المحلي نتيجة تفعيل الاستثمار والتنمية في الأغوار .

وتوصلت هذه الدراسة إلى استمرار امتداد الاستيطان الإسرائيلي على أراضي الأغوار بالرغم من عدم صحة التبريرات القائمة على أساس تحقيق الأمن لإسرائيل، وأن استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأغوار لا يشكل حلاً فعالاً للتصدي لأية تهديدات، بالإضافة إلى أن حجم البناء الاستيطاني في الأغوار أقل بكثير مما هو عليه في مدينة القدس، بالتالي فإن السيطرة على الأغوار سببها المكاسب التي تحصل عليها إسرائيل من الأراضي الزراعية هناك، وهذا بالتأكيد سيكون له انعكاس إيجابي على اقتصاد إسرائيل بما سيضيف لها مبالغ طائلة، مقابل تحقيق تدني في الإنتاج المحلي الفلسطيني، وما سيسببه من تأثير سلبي على مستوى حياة المواطنين في الأغوار خاصة، وفلسطين عامة؛ بسبب عدم توفر الأراضي في مناطق "أ" و "ب" لإنشاء المشاريع الاستثمارية فيها، وسيطرة إسرائيل على مناطق "ج" التي تقع مناطق الأغوار ضمنها، وبالتالي من غير الممكن إحداث توسع بتلك الأراضي من قبل سكان مناطق "أ" و "ب" لخلق مشاريع ربحية هناك .

كذلك كان من نتائج الدراسة أن استمرار سيطرة إسرائيل وتزايد توسعها بمنطقة الأغوار سيؤدي إلى تراكم الخسائر الاقتصادية فلسطينياً، وتراجع فرص الاستثمار فيها نتيجة خوف المستثمرين من المغامرة بأموالهم، ووقوعها بعد ذلك تحت السيطرة الإسرائيلية، كذلك تعدّ المستوطنات مصدراً

مهماً لإمداد إسرائيل بالسلع التي تحتاجها ؛ بسبب ما تحصل عليه من دعم حكومي، وحوافز مادية، وتسهيلات لجعلها دولة منتعشة اقتصادياً .

وأوصت هذه الدراسة إلى ضرورة تحقيق مقاطعة فعلية لمنتجات المستوطنات، وفرض عقوبات وغرامات على المخالفين؛ مما سيؤدي إلى رفع إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني نتيجة زيادة استهلاك المنتجات الفلسطينية، بالإضافة إلى ضرورة دعم المقاومة الشعبية لمواطني الأغوار من قبل الحكومة الفلسطينية بمؤسساتها كافة، ومن المنظمات الدولية، وذلك لتثبيت الوجود الفلسطيني على أراضي الأغوار .

وأوصت الدراسة بتنامي الوعي الحكومي لقيمة مناطق الأغوار الاقتصادية، والسعي لإقامة المشاريع فيها، وجلب الاستثمارات لها من القطاعين العام والخاص، إضافة لجذب رؤوس الأموال من الخارج لإنجاح تلك المشاريع ؛ لما ستشكله من دفع لعجلة الاقتصاد الفلسطيني، وتشغيل الكثير من الأيدي العاملة، ورفع إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من نسبة العجز في الموازنة الفلسطينية، كما دعت لوضع مناطق الأغوار على قائمة أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية ؛ وذلك بوضع موازنة خاصة لها، وتشكيل هيئة مخصصة لتحقيق التنمية في مناطق الأغوار، واستصلاح الأراضي، وإنشاء شبكات مياه للزراعة، وتقديم الخدمات للمزارعين هناك .

أخيراً، أوصت تلك الدراسة بضرورة التركيز على تأهيل البنية التحتية، وشق الطرق، وإقامة مراكز رعاية صحية وتعليمية، والسعي لتمديد خطوط الماء والكهرباء للمناطق المحرومة منها ؛ للنهوض بالواقع الفلسطيني هناك .

دراسة سلامة (2008) السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية " دراسة في الجغرافيا السياسية "

تعد الثروة المائية أهم الموارد الطبيعية التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات مع اختلاف الزمان والمكان، وهذا كان من أهم أسباب الصراع بين الشعوب منذ القدم، وأدى وقوع فلسطين في النطاق الجاف وشبه الجاف من الناحية المناخية الذي يتميز بانخفاض معدلات تساقط الأمطار وقلة الموارد المائية إلى ازدياد الأهمية الإستراتيجية للموارد المائية في هذه المنطقة، وإلى جعل فلسطين ذات أهمية كبرى لإسرائيل التي اعتبرتها خزاناً مائياً إستراتيجياً بالنسبة لها، حيث قامت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967م بالسيطرة

على الموارد المائية فيها من خلال إقامة المستوطنات فوق الأماكن التي تحوي أحواض مائية جوفية، وقامت بإصدار القوانين والأوامر العسكرية لاستغلال المياه الفلسطينية، مما أدى إلى التأثير على الأوضاع التنموية في الأراضي الفلسطينية، ونتيجة التزايد السكاني وارتفاع الطلب على الموارد المائية - بالرغم من محدوديتها - فإن الأزمة المائية ستتفاقم في المستقبل القريب، خاصة مع ازدياد التوسع واحتكار إسرائيل للثروة المائية .

وتتمثل مشكلة الدراسة في الأساس بظروف جفاف المناخ، وموارد الماء المحدودة التي تتفاقم بسبب سياسة إسرائيل الممنهجة للسيطرة على الموارد المائية التي انعكست على سكان الضفة الغربية اجتماعياً واقتصادياً، بالتزامن مع توفير كامل احتياجات المستوطنات الإسرائيلية من الموارد المائية بأسعار منخفضة، وطرق ميسرة ؛ وذلك بهدف دعم المشروع الاستيطاني، واستمرار السيطرة على الأرض الفلسطينية بكل مواردها .

وهدفنا هذه الدراسة إلى التعرف على معطيات الواقع، والأسس التاريخية للصراع المائي الفلسطيني، وذلك لربط الزيادة السكانية مع الاحتياجات المائية، وأثر هذا على الاستقرار المستقبلي في منطقة الدراسة، كذلك هدفت إلى كشف مخططات إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، والسعي لوضع إستراتيجية قادرة على مواجهة هذه الأهداف والمخططات من خلال استخدام المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ هذه المشكلة ومتغيراتها، كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي لدراسة البيانات الرقمية بالتحليل والتفسير، وعرض ما تسببه تلك السياسة على الحياة الفلسطينية، ووضع النتائج والتعميمات التي كانت تشير إلى محدودية الموارد المائية، وتزايد مشكلة الجفاف بسبب تسخير إسرائيل جميع الموارد المائية لصالح مشاريعها الاستيطانية، حيث تمثل الضفة الغربية المصدر الرئيسي لإسرائيل لتحقيق الأمن المائي، وهذا أدى إلى تدهور الأوضاع التنموية والاجتماعية لدى الفلسطينيين .

ويشكل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صراعاً للبقاء، والسيطرة على الأرض - مع الأخذ بعين الاعتبار - الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المائية ؛ وبالتالي يُفرض على الجهات المسؤولة فلسطينياً العمل على وضع إستراتيجية قادرة على مواجهة المشاكل المائية، ووضع خطط فاعلة للسيطرة على الموارد المائية وإنتاجها وتوزيعها، بالاعتماد على التكنولوجيا المائية ؛ للعمل على زيادة كفاءة الاستخدام المائي، ويقلل الفاقد منه، ووضع الإستراتيجيات على الصعيد الإقليمي لاستغلال موارد المياه، واسترداد الحقوق المائية من خلال المشاريع الرامية إلى إعادة توزيع المياه

واستغلالها بالاستناد إلى أسس قانونية وشرعية عالمياً، ومع المؤسسات ذات العلاقة لإلزام إسرائيل بالقانون الدولي المتعلق بالمياه، وكشف انعكاسات السياسة المائية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين وإقامة المشاريع التنموية .

وتحدث الفصل الأول من الدراسة عن منهجية البحث وأسلوبه، أما الفصل الثاني فقد ركز على الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لمنطقة الدراسة، ومصادر المياه، والتوزيع الجغرافي للأحواض الجوفية في الضفة الغربية، أما الفصل الثالث فقد تعرض لدراسة الفكر السياسي الإسرائيلي بخصوص المياه، حيث تضمن إستراتيجية إسرائيل المائية في الضفة الغربية، والمخططات والمشاريع المائية والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية المجاورة .

وركّز الفصل الرابع على الاستيطان الذي يعد أحد أهم وسائل السيطرة على الأرض ومواردها، بالإضافة إلى دراسة المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية بعد عام 1967م، والموازنة المائية العامة، أما الفصل الخامس فتحدث عن مستقبل الوضع المائي في الضفة الغربية بالاستناد إلى السياسة المائية الإسرائيلية العربية بشأن الثروة المائية .

وأخيراً، كان الفصل السادس الذي عرض نتائج وتوصيات الدراسة، وكانت أهم النتائج معاناة الضفة الغربية من قلة معدلات التساقط المطري، ومحدودية الموارد المائية المتوفرة مع استمرار الزيادة السكانية وازدياد الحاجة للموارد المائية، بالإضافة إلى اعتبار إسرائيل الضفة الغربية شريان الاستيطان الإسرائيلي بما تحويه من موارد مائية - متجاهلة بذلك الحقوق المائية الفلسطينية - مما أدى إلى إعاقة التطور الاقتصادي، وإلحاق الضرر على الأوضاع التنموية والاجتماعية لدى الفلسطينيين .

ومن أهم ما تم عرضه في تلك الدراسة من نتائج هو : أن الضفة الغربية سوف تعاني من مشاكل مائية كبيرة نتيجة زيادة عدد السكان، وتنامي سيطرة إسرائيل على الموارد المائية ؛ مما سيؤثر على الأوضاع الحياتية الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بالإضافة إلى احتمالية تنامي الصراع مع الدول المجاورة، حيث تلجأ إسرائيل للخيار العسكري كحل لأي مشاكل متعلقة بأمنها المائي، في ظلّ عدم التزام إسرائيل بأي اتفاقيات تم توقيعها مع الجانب الفلسطيني أو العربي لحل مشاكل الصراع على المياه، وتجاهلها للقوانين الدولية فيما يتعلق بالحقوق المائية الفلسطينية .

وأوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية عربية قادرة على مواجهة مخططات المشاريع المائية الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال موارد المياه في المنطقة لصالح المستوطنات، بالإضافة إلى العمل

على حماية المشاريع المائية العربية من الاعتداءات الإسرائيلية عليها وتحقيق الدعم العربي للمشاريع المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، والعمل على إبراز حقوق الفلسطينيين في مواردهم المائية إلى العالم والمؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة .

كذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على خلق تعاون عربي مشترك لإيجاد موارد مائية إضافية كمشاريع المياه الإقليمية ومشاريع التحلية مثلاً .

أما على الصعيد المحلي فدعت الدراسة إلى سعي الحكومة الفلسطينية لتطوير وتنظيم طرق استغلال وتوزيع المياه باستخدام التكنولوجيا الحديثة ؛ لزيادة كفاءة الاستغلال، وتقليل الفاقد المائي، إضافة إلى توفير الأموال للعمل على صيانة شبكات المياه وتطوير البنية التحتية المائية الفلسطينية، وتقديم الدعم للمواطنين في مجال حفر الآبار، وإنشاء القنوات المائية لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية، وعرض المعاناة الفلسطينية والأزمة المائية للمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية . كذلك دعت إلى زيادة الاهتمام بالأحواض الجوفية في الضفة الغربية ؛ لاستغلالها لصالح المواطن الفلسطيني في الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى زيادة سيطرتها عليها لصالح المستوطنات، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بتشكيل لجان متخصصة من الخبراء وأصحاب الكفاءات في مجال الثروة المائية الفلسطينية ؛ لإيجاد قاعدة علمية قادرة على مواجهة المفاوضات الإسرائيلية ومخططاته للسيطرة على المياه الفلسطينية .

أخيراً، أوصت الدراسة إلى تقنين الاستغلال الفلسطيني للمياه عن طريق توعية المواطن الفلسطيني بمخاطر الأزمة المائية، وإقناعه بضرورة مساهمته في تقليل هذه المخاطر بالاعتماد على وسائل إعلامية، وبرامج توعية مؤثره قادرة على الحد من تفاقم الأزمة المائية .

دراسة سليمية (2006) المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل

فقد عانت محافظة الخليل - كغيرها من مدن الضفة الغربية - من النمو العشوائي العمراني نتيجة المعوقات التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي طوال السنوات الماضية، بالإضافة إلى غياب السياسات الوطنية للتخطيط والتطور العمراني، فقد تعرضت مدينة الخليل لهجمات استيطانية شرسة منذ العام 1967م، كانت تهدف للاستيلاء على الأرض، وتدمير حياة المواطن الفلسطيني، حيث أقامت إسرائيل حوالي (27) مستعمرة في محافظة الخليل، وهذا بالتأكيد أثر على النمو العمراني

الفلسطيني، وخلق تجمعات فلسطينية كثيفة، بالمقابل كان هناك توسع استيطاني متنامٍ بكامل المواصفات العمرانية الملائمة .

وقد تم اختيار محافظة الخليل كمجتمع للدراسة ؛ ذلك لأن هذه المحافظة تتعرض لأشهر الهجمات الاستيطانية، وتستخدم 89% من هذه المستوطنات لأغراض سكنية، وتخصص الباقي لأغراض عسكرية، حسب إحصائيات المركز الجغرافي الفلسطيني، ويعيش المستوطنون وسط المدينة بين المواطنين الفلسطينيين، وهذا يخلق الكثير من المشاكل في حياتهم اليومية نتيجة العنف الذي يمارسونه ضد الفلسطينيين، ووضع الكثير من العقبات أمام ممارستهم لحياتهم اليومية بشكل طبيعي.

وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل التطور العمراني للتجمعات السكانية الفلسطينية في ظل وجود المستعمرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تحديد التأثيرات المختلفة التي تسببها المستوطنات على الأحياء والتجمعات السكانية الفلسطينية، ووضع أهم الاحتياجات والمشاكل التي تواجهها تلك التجمعات السكانية، مع إبراز مخاطر المشاريع الاستيطانية على محافظة الخليل، وعلى التطور المستقبلي للتجمعات السكانية الفلسطينية فيها .

واعتمدت هذه الدراسة على منهجين رئيسيين، هما : المنهج الوصفي القائم على وصف الواقع وسلبات وإيجابيات ذلك الوضع على الوضع العمراني والديمقراطي والاقتصادي الفلسطيني، ثمّ المنهج التحليلي والاستنتاجي القائم على تحليل الوضع الحالي للمستوطنات والمناطق السكنية الفلسطينية، وذلك لوضع الحلول والنتائج لاتجاهات نمو وتوسع المناطق السكنية الفلسطينية .

وتضمنت فصول الدراسة تحليلاً للواقع الحالي للتجمعات السكانية الفلسطينية في محافظة الخليل مع تواجد المستعمرات الإسرائيلية، كذلك تم التطرق لموضوع الطرق الالتفافية المقامة حول المدن الفلسطينية لتسهيل تنقل المستوطنين على حساب الأرض وأصحابها، بالإضافة إلى موضوع الجدار الذي أقامته إسرائيل حول محافظة الخليل .

وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي مع بقاء المستوطنات سيؤدي إلى تفاقم المشاكل العمرانية، وتدمير النمو الحضاري الفلسطيني، والوقوف بوجه النهوض بالتجمعات السكانية الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من ممارسة حقهم الطبيعي في النمو والتوسع العمراني بشكل طبيعي كباقي الشعوب، عدا عن تأثير المستوطنات الإسرائيلية في جعل المناطق الفلسطينية بعزلة عن بعضها البعض .

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط إقليمية شاملة للتصدي للاستيطان الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تنظيم التطور العمراني المستقبلي للتجمعات الفلسطينية في محافظة الخليل بالاستناد إلى الدراسات المعدة لذلك .

دراسة صالح (2012) ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة " فلسطين نموذجاً "
ترتبط الإرادة السياسية الحرة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الزراعية، حيث لا بدّ من توفر الأمن الغذائي لامتلاك الإرادة السياسية الحرة ؛ وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي، في المقابل فإن عدم امتلاك البلاد لأمنها الغذائي يجعلها فاقدة للإرادة السياسية الحرة واتخاذ القرارات المستقبلية .
وارتكزت الدراسة في البداية على توفير قاعدة معلوماتية تم الاستناد إليها لفهم العلاقة بين الإرادة السياسية الحرة وتحقيق التنمية الزراعية، وتمّ أخذ الواقع الفلسطيني كنموذج لصناع الإرادة السياسية الحرة نتيجة غياب التنمية الزراعية والأمن الغذائي .

وعرضت الدراسة أهمية الزراعة ودورها القوي في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد جزءاً من الأمن القومي، إضافة إلى دورها في دعم اقتصاد البلاد كونها أحد أهم قطاعات التشغيل، إضافة إلى دورها في تقوية القطاع الصناعي من خلال توفير رأس المال، مع إبراز أهمية الزراعة فلسطينياً كونها تعد أحد أهم وسائل الحفاظ على الأرض والصمود في مواجهة التوسع الاستيطاني، وتم التطرق للمشاكل التي يعانيها هذا القطاع الاقتصادي والعقبات التي تقف أمام تطوره، سواء تلك الموجهة من الاحتلال الإسرائيلي أو التي يقف الاحتلال الإسرائيلي وراءها أو العقبات والإشكاليات الذاتية .

وتم طرح بعض القواعد التي من الممكن الارتكاز عليها لبناء إستراتيجية زراعية تنموية في فلسطين؛ وذلك لجعلها قادرة على تحقيق أمنها الغذائي ؛ وبالتالي يصبح بالإمكان مواجهة الضغوطات التي يتم التعرض لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي لمنع الفلسطينيين من المطالبة بحقوقهم الوطنية، حتى لا يصبح الفلسطينيون أصحاب إرادة سياسية حرة .

وافترضت هذه الدراسة أنه من غير الممكن أن تمتلك فلسطين إرادة سياسية حرة دون وجود قطاع زراعي متطور، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي كوسيلة للتقليل من نسبة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة، وهذا بدوره سيؤدي إلى سد حاجة المواطن، وإلغاء الاعتماد على الدول الأخرى لتحقيق الاكتفاء الغذائي، بالإضافة إلى زيادة تعلق الفلسطيني بأرضه وانتمائه لها .

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف واستعراض المفاهيم الأساسية، كمفهوم التنمية الزراعية المستدامة، والإرادة السياسية الحرة، ثمّ الاعتماد على المنهج التحليلي، وذلك لتقديم تحليل طرق امتلاك الإرادة السياسية الحرة من خلال التنمية الزراعية المستدامة، وتحليل للقدرات والإمكانات الفلسطينية والأمور الواجب توفرها لتحقيق تلك التنمية .

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج والتوصيات كان من أهمها : ضرورة بناء إستراتيجية تنموية زراعية فلسطينية مستدامة ؛ وذلك للوصول للإرادة السياسية الوطنية الحرة التي أصبحت أمراً حيوياً وطريقاً إجبارياً لتقوية صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتثبيت حقوقه الوطنية إضافة لحماية نفسه من التعرض للابتزاز من إسرائيل والدول المانحة، وهذا لن يتم إلا بعد خلق وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات من خلال استخدام الموارد المحلية بشكل رشيد وفعّال، والعمل على الحفاظ عليها وتنميتها .

الشريدة مركز الشرق العربي (آب 2010) الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب " دراسة بحث ميدانية "

حيث تم تخصيص هذه الدراسة للانتهاكات الإسرائيلية لمناطق الأغوار، وتمّ من خلال هذه الدراسة تحديد المساحة الإجمالية لمنطقة الأغوار، والمساحات الزراعية فيها، وتمّ تحديد مساحة الأراضي الزراعية التابعة للفلسطينيين، وتلك المسيطر عليها التابعة للمستوطنات الإسرائيلية بالإضافة إلى الأراضي المصنفة كمواقع عسكرية مغلقة .

وتعرضت هذه الدراسة كذلك للواقع السكاني الفلسطيني في غور الأردن المتمثل بمحدودية السكان الفلسطينيين هناك رغم المساحات الشاسعة في المنطقة، وكان هذا الخلل الديمغرافي لصالح إقامة المستوطنات هناك، وتم التعرض للمخططات الإسرائيلية في الأغوار منذ العام 1967م، حيث تمّ تقسيم السيطرة على أراضي الأغوار إلى ثلاث مناطق مصنفة وهي "أ" و "ب" و "ج"، وتمت الإشارة إلى أنه لم يتم إحداث أي تغيير إيجابي على مساحة الأراضي الخاصة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو عام 1993م، بل على العكس تماماً حيث تخسر السلطة الفلسطينية باستمرار من الأراضي المصنفة "ج" الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، عدا عما تقوم به إسرائيل لفصل منطقة الأغوار عن المحيط الفلسطيني من خلال الحواجز والتحصينات المفروضة على الفلسطينيين للدخول إليه .

وعرضت الدراسة المشاريع الإسرائيلية التي تم إعدادها لضمان استمرار سيطرة إسرائيل على غور الأردن، مثل مشروع (آلون) الذي يهدف إلى تضيق مجال الخيارات الممكنة لوضع تسوية للسيطرة على الأراضي، وتطبيق سياسة الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض، وتوسيع الاستيطان على طول أراضي غور الأردن، إضافة إلى مشاريع أخرى كمشروع (غوش أمونيم) ومشروع (شارون) ومشروع (ننتياهو).

وتم الحديث في الفصل الثالث من الدراسة عن الاستيطان في منطقة الأغوار بشكل مفصل، حيث تم إدراج أسماء المستوطنات في الأغوار، وسنة تأسيسها، ونوع المنتجات التي تنتجها تلك المستوطنات، حيث بلغ حينها عدد المستوطنات في مناطق الأغوار (31) مستوطنة، كانت في معظمها زراعية، وبلغ في ذلك الوقت عدد سكان المستوطنات هناك حوالي (4300) مستوطن .

أما الفصل الرابع فخصّص لموضوع التهجير والتحكم الديمغرافي، حيث تم تسليط الضوء على ما تقوم به إسرائيل من تهجير لسكان مناطق الأغوار، ووضع يدها على أملاك الغائبين، وتم إدراج أسماء الخرب المهجرة كلياً من أراضي الأغوار، بالإضافة إلى الخرب التي تم تهجير أهاليها بشكل جزئي.

وفي الفصل الخامس تم تسليط الضوء على المعوقات التي تقف بوجه تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، وتمثلت تلك المعوقات بالحوجز العسكرية التي كانت وما زالت تمثل عائقاً أمام حرية حركة المزارعين والمنتجات إلى السوق المحلي والعربي، إضافة إلى سيطرة إسرائيل على مصادر المياه، وهجرة القطاع الزراعي لصالح العمل في المستوطنات، عدا عن معوقات التسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية .

أما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه للبحث عن تراجع تربية الثروة الحيوانية، وتم أخذ منطقة الأغوار الشمالية كمثال، وعرضت الدراسة أسباب تراجع تربية الماشية، ومراحل استهداف الثروة الحيوانية.

وهذان (2013) اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس تعدّ محافظة طوباس من أبرز المدن الفلسطينية وأكثرها شهرة في مجال الزراعة، لكن - وعلى الرغم من ذلك - فقد عانت هذه المنطقة من قلة التخطيط الشامل، ونتيجة لذلك تم إعداد مشاريع جزئية تناولت مواقع معينة داخل هذه المحافظة، ورافق ذلك توسع ونمو عمراني غير مدروس،

حيث تعاني هذه المحافظة من ظاهرة التوسع العمراني الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، بالرغم من إقرار قانون زراعي يسيطر على التوجه للبناء في الأراضي الزراعية، إضافة إلى المخطط الوطني المكاني الذي يمنع تطبيق القانون الزراعي على الأراضي ذات القيمة الزراعية العالية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اتجاهات التوسع العمراني في محافظة طوباس بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأثر ذلك على الأراضي الزراعية، كاشفة أسباب هذا الامتداد والتوسع على مناطق معينة دون أخرى، حيث كان هناك زيادة سكانية ملموسة في المحافظة، وتوسع في الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وساهمت في هذا الامتداد عوامل أخرى بشرية وطبيعية .

واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي ؛ للعمل على إبراز العوامل المؤثرة على التوسع على حساب الأراضي الزراعية بالاعتماد على الدراسات والمقابلات مع أصحاب الاختصاص في المؤسسات الحكومية .

وتم الاعتماد على بعض الوسائل التعزيزية كالصور الجوية والخرائط لتفسير نمط التوسع واتجاهاته في محافظة طوباس، بالإضافة إلى الاعتماد على برنامج GIS في عمليات التحليل . وكانت خلاصة هذه الدراسة ما يؤثره الاحتلال الإسرائيلي في منع التوسع العمراني لبعض التجمعات التي تقع أراضيها ضمن المنطقة المصنفة "ج" الذي يمنع إعطاء تراخيص البناء للسكان في هذه المناطق المصنفة "ج" ؛ مما يضطرهم للتوسع في الأراضي المخصصة للزراعة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار في المخططات الهيكلية الجزئية التخطيط للأراضي الزراعية لمحافظة طوباس .

وأوصت هذه الدراسة بضرورة قيام المجالس البلدية في محافظة طوباس بدراسة المخططات الهيكلية المقترحة، والعمل على إعادة تقييمها للحفاظ على استدامة الأراضي ذات القيمة الزراعية العالية، إضافة إلى ضرورة استحداث تصنيف جديد للمخططات الهيكلية التي تضم تصنيف أراضي عالية القيمة ذات التربة الزراعية الخصبة التي من الواجب أن يتم استثنائها من المخططات الهيكلية.

جاد اسحق، جولييت بنوره . معهد الأبحاث التطبيقية " أريج " السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار

بدأت الدراسة بتعريف منطقة الأغوار، وعرضت التقسيم الإداري لها، وأبرزت دور منطقة الأغوار الأساسي في توفير المنتجات الزراعية في الضفة الغربية، وتمّ الحديث في هذا الجزء من الدراسة عن إخضاع منطقة الأغوار للقوانين الإسرائيلية، وإعلان جزء كبير منها كمناطق عسكرية مغلقة، والاستيلاء على مساحات كبيرة لإقامة قواعد عسكرية عليها، وبناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية .

وتطرقت هذه الدراسة إلى اتفاقية أوسلو الأولى التي تضمنت إعطاء الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا، ليتم بعدها نقل تمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات للفلسطينيين، وكان المحور الثالث في الدراسة قد تحدث عن منطقة الأغوار واتفاقية أوسلو الثانية التي دعت لانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق إدارية "أ" و "ب" و "ج"، حيث تشكل مناطق "أ" و "ب" 8.4% من المساحة الكلية لمنطقة الأغوار .

كذلك تحدثت هذه الدراسة عن منطقة العزل الشرقية في الضفة الغربية، حيث قامت إسرائيل في العام 2002م بتنفيذ سياسة العزل من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية التي تمتد من شمالها إلى جنوبها، مهيمنة بذلك على أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، ومفتنة للقرى والمدن الفلسطينية، ومستولية على الموارد الطبيعية للأراضي، ومجموعة غالبية المستوطنات الإسرائيلية .

حيث خلقت إسرائيل منطقة العزل الشرقية على طول امتداد منطقة غور الأردن، وذلك عبر فرض السيطرة الإسرائيلية لكل الطرق الموصلة للمنطقة الشرقية من الضفة الغربية، وخلق القيود على حركة المواطن الفلسطيني ومنتجاته الزراعية، وتمّ عرض المستوطنات الإسرائيلية المقامة في منطقة العزل الشرقية البالغ عددها حينها (38) مستوطنة، إضافة إلى عرض تصنيف ملكية الأراضي في منطقة العزل الشرقية المسجلة وغير المسجلة وأراضي الدولة مع مساحة كل تصنيف.

وعرضت الدراسة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في منطقة العزل الشرقية التي قُدّر عددها حينها بحوالي (32) بؤرة استيطانية، أما عدد التجمعات الفلسطينية في منطقة العزل الشرقية فبلغ عددها حينها (44) تجمعاً سكنياً فلسطينياً .

وتم البحث عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية في منطقة العزل الشرقية التي فُرضت من خلال وضع الحواجز العسكرية في تلك المنطقة، وذلك لإكمال سياسة العزل العنصري التي تتبعها إسرائيل لخلق التحرك الفلسطيني، وإجبار المواطن على الرحيل، هذا عدا عن الشوارع الالتفافية الإسرائيلية في منطقة العزل الشرقية، إضافة للحديث عن مخططات الهدم والإخلاء في منطقة العزل الشرقية، حيث تم إدراج تفاصيل لبعض التجمعات الفلسطينية التي تم استهدافها في منطقة العزل الشرقية .

وتطُرقت الدراسة للعرض الإسرائيلي المقترح للمخطط الهيكلي الإسرائيلي لقرية (فصايل) الفلسطينية، ذلك العرض الذي يعرّض الكثير من المنازل الفلسطينية لخطر الهدم، وبالتالي ترحيل سكانها بسبب عدم إدراجها ضمن المخطط الهيكلي الإسرائيلي، إضافة إلى اجتهاد إسرائيل لجعل التخطيط الهيكلي للمستوطنات الإسرائيلية المقامة هناك قابل لاستيعاب الزيادة السكانية والعمرانية المستقبلية، وتم مقارنة المخطط الهيكلي الإسرائيلي المقترح لقرية (فصايل) بالمخطط الهيكلي الإسرائيلي لمستوطنة (بيتسائيل) الإسرائيلية، وكان من أهم المحاور الهامة التي تمّ الحديث عنها التي تؤثر على السيطرة الإسرائيلية لمناطق الأغوار - التعامل مع مجموعة من المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها أولوية وطنية، وذلك بوضع ميزانية خاصة لها تبلغ حوالي (2) مليار شيكل، مخصصة لمجالات التعليم والإسكان والتشغيل وتطوير البنية التحتية، حيث بلغ عدد هذه المستوطنات (90) مستوطنة، (29) منها واقعة في منطقة العزل الشرقية .

وتمت دراسة المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على أراضي حوض البحر الميت، حيث قامت إسرائيل في العام 2009م بنشر إعلان طلب تسجيل (139000) دونم تقع قبالة شواطئ البحر الميت الشمالية والغربية، وسمحت إسرائيل بتقديم اعتراض على ذلك من الجهات المتضررة بالرغم من عدم قبولها لأي اعتراضات سوف تُقدّم .

أخيراً، تطُرقت الدراسة لما تسعى إليه إسرائيل بين الأمس والحاضر والمستقبل، حيث تمّ التركيز على المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على منطقة الأغوار بعد العام 1967م، وتمّ التوصل لسعي إسرائيل لتكثيف وجودها الاستيطاني في مناطق الأغوار ؛ وذلك لتقوية واستمرار سيطرتها على هذه المنطقة مستخدمة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية ذريعة لذلك لاعتبارها المنطقة الشرقية للضفة الغربية عائناً أمنياً أمام ما تسميه " الجهة الشرقية " .

سلمان (2015) مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان لمنطقة الأغوار، وإظهار دور المشاريع الزراعية وأهميتها، والمعوقات التي تتعرض لها، بالإضافة إلى أهمية الأغوار لفلسطين، والعوامل الجاذبة والطاردة للسكان من وإلى منطقة الأغوار .

وتم استخدام المنهج الوصفي " الأسلوب التحليلي " من خلال إجراء مقابلات مع مجتمع الدراسة الذي تم تحديده مسبقاً للوصول إلى أهداف الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى كبار المزارعين والخبراء، حيث تمت مقابلة (12) شخصاً في القطاع الحكومي و (5) أشخاص من قطاع المؤسسات غير الحكومي، إضافة إلى (9) أشخاص من كبار مزارعي الأغوار الفلسطينية، كما تمت مقابلة (4) خبراء في مجال الزراعة والمشاريع التي تتعلق بمنطقة الأغوار، حيث بلغ عدد المقابلات (30) مقابلة شملت كافة القطاعات ذات الصلة .

وقد تم التعرف على السيناريوهات المستقبلية لأعداد السكان بالأغوار بالاستناد إلى الواقع الفلسطيني 2030 م .

وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية التي تعمل على جذب السكان إلى منطقة الأغوار بشكل مباشر أو غير مباشر تقتصر على فئات معينة، وهم الأيدي العاملة وأصحاب المشاريع والاستثمارات.

وقد أشارت نتائج المقابلات أن الاحتلال الإسرائيلي يعدّ أحد أهم المعوقات التي تقف أمام المشاريع الزراعية في الأغوار، إضافة إلى إعاقة التنمية هناك، بالتالي فإنه من الواجب على السلطة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية إنشاء المشاريع التنموية والدراسات المعمقة للاستفادة من هذه المنطقة من كافة النواحي، سواء أكانت زراعية أو سياحية أو صناعية، وذلك لمواجهة الاستيطان، حيث - وعلى الرغم - من وجود عوامل جاذبة للسكن في منطقة الأغوار المتمثلة بالربح من عائدات المشاريع الزراعية كالمشاريع التنموية المستدامة، ومشاريع البيوت البلاستيكية، ومشاريع استصلاح الأراضي، وزراعة النخيل، إلا أن هناك سبباً قوياً لعدم رغبة الفلسطينيين في السكن والإقامة هناك حيث درجة الحرارة العالية، وقلة الخدمات المعيشية، والانتهاكات الإسرائيلية، وقلة

المشروعات الزراعية هناك ؛ مما أدى إلى هجرة السكان من هناك، واستغلال الأرض لصالح التوسع الاستيطاني .

وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم للمشاريع الزراعية في مناطق الأغوار من خلال زيادة حصة منطقة الأغوار من الموازنة العامة لوزارة الزراعة، وزيادة الدعم لصندوق التعويضات للمزارعين عن الأضرار التي يتعرضون لها سنوياً، بالإضافة إلى إجراء التسهيلات القانونية والإدارية للمستثمر الفلسطيني في مجال الزراعة في مناطق الأغوار ؛ وذلك لتعزيز الصمود هناك. كذلك أوصت الدراسة بضرورة وضع الخطط والسياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة في الأغوار، بالإضافة إلى إجراء الدراسات المتخصصة في مناطق الأغوار والزراعة هناك، ودراسة الانتهاكات التي تتعرض لها، مع وجوب تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مناطق الأغوار، وتشجيع المواطن الفلسطيني للسكن هناك، وتوفير الحوافز لذلك كتوفير فرص العمل والخدمات المعيشية، كما أوصت بضرورة عقد المؤتمرات والورش لإبراز الأهمية السياسية والاقتصادية لخلق المشاريع الزراعية في الأغوار .

أخيراً، دعت إلى ضرورة وجود مؤسسة تشكل إطاراً عاماً للتخطيط الشامل هناك، وبناء مدينة سكنية شمال منطقة الأغوار .

قنّام، أبو الزين (2005-2006) القطاع الزراعي الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية ووسائل المواجهة والتكيف الفلسطينية : دراسة حالة - محافظة جنين

تم إجراء هذه الدراسة في المدة الممتدة بين شهري تموز 2005 وتموز 2006، وتمّ الاعتماد فيها على المنهج الوصفي، حيث قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات، ودراسة الفرضيات واختبارها بالاعتماد على الدراسات السابقة، وكان هناك استبانة مكونة من (147) فقرة مقسّمة إلى (13) محوراً رئيسياً وكان المقياس الرئيسي لها خماسياً .

وقد كان هدف الدراسة الرئيسي التعرف إلى آثار الممارسات الإسرائيلية على القطاع الزراعي الفلسطيني عامةً، وفي محافظة جنين على وجه الخصوص، والتعرف إلى الوسائل التي تبناها المزارع الفلسطيني للتصدي لهذه الآثار والتكيف معها .

وكان مجتمع الدراسة جميع مزارعي ومزارعات محافظة جنين البالغ عددهم حينها (16911) مزارعاً، وكانت العينة قصدية وعددها (302) مبحوثاً، وتمت معالجة وتحليل البيانات إحصائياً.

وتوصلت الدراسة لنتيجة مفادها : أن أهم الآثار المباشرة للاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الزراعي في محافظة جنين المتمثلة في منع المزارعين من الوصول لمزارعهم، وتجريف الأراضي الزراعية، ومصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار .

وقد كان التسويق الزراعي أكثر المحاور تأثراً بالاعتداءات الإسرائيلية بسبب عدم توفر المقدرة على تصدير المنتجات الزراعية، وإغلاق المعابر أمام تسويقها إلى الخارج، وتغيير أماكن الأسواق المركزية، وامتلاء الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، يليه بعد ذلك الإنتاج الزراعي نتيجة النقص في الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الدخل الزراعي، وتلف المنتجات الزراعية نتيجة لعدم القدرة على الوصول إليها والاعتناء بها وقطفها، إضافة إلى ما يتعرض له من تلف أثناء عملية التسويق بسبب عدم المقدرة على توفير وسائل النقل السليمة، واحتجازه من قبل القوات الإسرائيلية، وأخيراً مستلزمات الإنتاج الزراعي الناتجة بسبب ارتفاع تكاليفه، وعدم القدرة على توفير الأسمدة اللازمة، إضافة إلى ارتفاع أسعار البلاستيك والمبيدات الزراعية والمياه والبذور والأدوية البيطرية. وكان من أهم الإجراءات التي تم الاتفاق عليها كوسيلة للتخفيف من هذه الآثار والتكيف معها التي اعتمدها المزارع الفلسطيني في محافظة جنين بحسب من تم دراسته على المبحوثين :

استخدام الأسمدة العضوية بدلاً عن الأسمدة الكيماوية، والعمل على توفير مصادر تمويل بديلة لتوفير كافة مستلزمات الإنتاج (الاستدانة مثلاً)، والعمل على التعامل مع البلاستيك من الدرجة الثانية، واستخدام المبيدات العضوية بدلاً من الكيماوية، واستغلال البذور المحلية، والاعتماد على الريّ البعلّي بدلاً من المروي، والتوجه لتربية الحيوانات الأقل عرضة للأمراض، وتشجيع العمالة الأسرية، وتسويق المنتجات محلياً، والتوجه للزراعة المختلطة .

وأوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة وطنية تدرس الأضرار، وتحدد أولويات الدعم للمزارعين المتضررين وآلياته، إضافة لاستصلاح الأراضي البور، وتحفيز القيام بالحصاد المائي لاستغلاله في الزراعة، كذلك أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم الحكومي لكافة مستلزمات الإنتاج الزراعي، وحماية المنتج المحلي بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والعمل على إرشاد المزارع الفلسطيني في استخدام الأسمدة العضوية، والاستغناء عن الأصناف المهجنة في الثروة الحيوانية سواء كانت أجنبية أو إسرائيلية، وأخيراً دعت الدراسة إلى تحفيز التصنيع الزراعي كنوع من استغلال فائض الإنتاج وصعوبة تسويقه بسبب المعوقات التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي لذلك .

بصلات، التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في محافظة قلقيلية في ظل جدار الضم والتوسع الإسرائيلي - دراسة حالة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار التي أوجدها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي المقام في محافظة قلقيلية على آفاق التنمية الزراعية المستدامة في المناطق المتضررة، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال المقابلات الشخصية مع المزارعين المتضررين من الجدار الفاصل، إضافة إلى لقاء جهات صاحبة اختصاص مع مؤسسات ذات علاقة، وتمّ التوصل من الدراسة تأثر (21) تجمعاً، حيث تمت مصادرة ما يقرب من 5%، وعزل 39% من الأراضي المزروعة، منها 15% لصالح الاستيطان، مبيناً بأن الجدار تسبب في مصادرة وعزل حوالي (23076) دونماً، بنسبة 19% من المساحة الكلية للمحافظة، ناهيك عن تدمير وعزل (19) بئر ماء جوفي، ولهذا فإنّ ما يقرب من 69% من الأراضي المروية قد تأثرت بسبب بناء الجدار فيها .

كذلك تسبب الجدار بعزل حوالي 32% من أعداد الأبقار المرباة في محافظة قلقيلية، بالإضافة إلى عزل 17% من الأغنام والماعز، و 21% من إجمالي أعداد الدجاج البياض .

وقد أثر الجدار بشكل مباشر على البنية التحتية الزراعية، إضافة إلى الواقع المفروض على الأرض الذي وقف عائقاً أمام تحقيق التنمية من خلال التأثير على اقتصادية المشاريع الزراعية، وتقليص مساهمة الزراعة كمصدر للرزق، الذي تسبب بدوره في تدني معدل ادخار الأسر الزراعية، وانخفاض ما تربحه المشاريع الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعدل الديون، والاعتماد على الدعم الخارجي، كذلك فقد عمل على قلة دعم المزارع الفلسطيني في الأنشطة الأخرى في المجتمع الفلسطيني، وتدني دخل المزارعين، وبالتالي انخفاض عدد الأسر العاملة في قطاع الزراعة، وهذا يوصلنا لنتيجة أن جدار الفصل العنصري أدى إلى التأثير بشكل سلبي على تحقيق الأمن الغذائي في الأسرة الفلسطينية المتواجدة داخل التجمعات التي يعترضها الجدار ؛ بسبب قلة الإنتاج المحلي من الغذاء، والاعتماد بشكل كبير على الدعم الغذائي الخارجي، أضف إلى ذلك مشكلة عدم توزيع الغذاء المتوفر بشكل عادل نتيجة صعوبة وصوله لبعض المدن والقرى والتجمعات بسبب الحواجز والبوابات المقامة على الجدار، وعدم ثبات توفر الغذاء نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر، وتذبذب أسعار المواد الغذائية بشكل عام والزراعية على وجه الخصوص .

وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ بعض الإجراءات على الصعيدين الدولي والمحلي .

فدولياً دعت إلى ضرورة بذل كافة الجهود للضغط على مجلس الأمن لتنفيذ القرار الصادر من المحكمة الدولية في (لاهاي) الذي صرّح بعدم شرعية وقانونية الجدار .

أما على الصعيد المحلي فقد أوصت بضرورة تشجيع المزارع الفلسطيني على الاستمرار في زراعة أرضه، واستثمارها وعدم إهمالها، إضافة إلى تقديم الدعم والمساعدة للمزارعين الذين تقع أراضيهم خلف الجدار بتسويق منتجاتهم، وتسهيل نقلها للقيام ببيعها، وتحفيز التواصل بين المهندسين وأصحاب الاختصاص والمزارعين المتضررين من الجدار، وأخيراً تخصيص مشاريع بنية تحتية داعمة للمزارعين الذين تقع أراضيهم خلف الجدار العنصري، والسعي لتأهيل الآبار وشبكات الري .

1.8.2 تعقيب على الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة العديد من المحاور والمواضيع المتعلقة بعنوان دراستنا وهو (تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية)، وجاء ذلك في دراسة صوافطة (2015) التي سلطت الضوء على تأثير سياسات إسرائيل الاستيطانية في الأغوار الفلسطينية، إضافة إلى التعرف على أبرز أسباب الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد سعت تلك الدراسة للتعرف على السياسة الاستيطانية للاحتلال الإسرائيلي الفلسطيني، وبالأخص مناطق الأغوار الفلسطينية، وذلك لمعرفة أبعاد ذلك اقتصادياً على سكان الأغوار وأراضيهم، وتأثيره على كافة مجالات حياتهم .

وتناولت كذلك الدراسة التي أجراها سلامة (2008) السياسة المائية الإسرائيلية، وتأثيراتها على مناطق الضفة الغربية، حيث قامت بعرض الواقع والأساس التاريخي للصراع المائي الفلسطيني، إضافة إلى كشف مخططات إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية .

كما بحثت الدراسة التي أعدها سليمية (2006) ما تخلقه المستعمرات الإسرائيلية من تأثير على التطور العمراني للتجمعات السكانية، وتمّ أخذ مدينة الخليل كحالة دراسية بسبب ما تتعرض له من هجمات استيطانية شرسة، حيث تمّ تحليل وضع التطور العمراني للتجمعات السكانية الفلسطينية في

ظل وجود الاستيطان الإسرائيلي، إضافة إلى تحديد الاحتياجات التي تواجه تلك التجمعات السكانية، وإبراز مخاطر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي على التطور المستقبلي للتجمعات السكانية الفلسطينية.

وقد تطرقت دراسة صالح (2012) إلى ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة، وكانت فلسطين نموذجاً لتلك الدراسة، حيث تعرضت هذه الدراسة إلى الحديث عن أهمية الزراعة فلسطينياً.

التي تعدّ أحد أهم وسائل الحفاظ على الأرض والصمود في مواجهة التوسع الاستيطاني، كذلك عرضت المشاكل التي تعيق تطور القطاع الزراعي الفلسطيني، سواء تلك التي يقف الاحتلال الإسرائيلي وراءها أو المشاكل والعقبات الذاتية .

أما دراسة الشريدة (2010) فقد انصب تركيزها على منطقة الأغوار الفلسطينية من خلال دراسة ميدانية تم تخصيصها للانتهاكات الإسرائيلية لمنطقة الأغوار .

أما دراسة وهدان (2013) التي كانت تتمحور حول اتجاهات التوسع العمراني وتأثيره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس، حيث تعرضت تلك الدراسة لتوضيح تأثير الاحتلال الإسرائيلي على التوسع العمراني في المناطق المصنفة "ج"، ومنع إعطاء تراخيص بناء للفلسطينيين هناك ؛ مما يضطرهم للتوسع في الأراضي المخصصة للزراعة .

وقد بينت دراسة جاد اسحق وجولييت بنورة التي عرضت السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، وما تقوم به من استيلاء على الموارد الطبيعية، وتفتيت للقرى والمدن الفلسطينية، إضافة إلى سياسات الإغلاق المفروضة على الأراضي من خلال وضع الحواجز العسكرية .

وتعرضت دراسة سلمان (2015) للحديث عن مدى مساهمة المشاريع الزراعية في جذب السكان إلى منطقة الأغوار الفلسطينية، إضافة إلى دور تلك المشاريع وأهميتها، والمعوقات التي تتعرض لها، كما تطرقت تلك الدراسة لأهمية الأغوار الفلسطينية، والعوامل الجاذبة والطاردة للسكان منها وإليها .

أما دراسة قنام وأبو الزين (2005-2006) فقد تحدثت عن القطاع الزراعي الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية ووسائل المواجهة والتكيف الفلسطينية، حيث أخذت محافظة جنين كحالة دراسية، وتمت دراسة الوسائل التي تبناها المزارع الفلسطيني للتصدي للممارسات الإسرائيلية، وطرق التكيف معها .

أخيراً، كانت دراسة (بصلات) التي تمحورت حول التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في محافظة قلقيلية نتيجة جدار الضم والتوسع الإسرائيلي، حيث تمّ التعرف إلى الآثار التي خلقها جدار الفصل العنصري على التنمية الزراعية المستدامة في المناطق المتضررة .

ونجمل قولنا في أن الدراسات السابقة التي قمنا بإرفاقها في دراستنا قامت بالتركيز على المواضيع ذات الصلة بموضوع دراستنا، كسياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة تجاه القطاع الزراعي الفلسطيني، وكل ما يتعلق به من موارد طبيعية كالأرض والثروة المائية، إضافة إلى تأثيرها على التوسع العمراني، وما ينتج عنه من آثار سلبية على حجم الأراضي الزراعية المتاحة للاستخدام، عدا عن الحواجز المقامة على مداخل المدن والقرى الفلسطينية التي تعدّ معيقاً أساسياً لحركة العمال الفلسطينيين، ومنتجاتهم الزراعية لباقي المدن والقرى، وحتى لخارج فلسطين .

وقد ركّزت الدراسات السابقة على منطقة الأغوار وتمّ أخذها كحالة دراسية في كثير منها بسبب اعتبارها سلّة فلسطين الغذائية ؛ بما حباها الله من أرض خصبة وطقس ملائم للزراعة واحتوائها على المياه الجوفية، كما سلّطت الضوء على سياسات إسرائيل المستمرة للاستيلاء على أراضي الأغوار، والسيطرة عليها بغرض التطور الزراعي الإسرائيلي على حساب الزراعة الفلسطينية وتطورها .

كذلك تعرضت الدراسات السابقة للحديث عن جدار الضم والتوسع الإسرائيلي، وما له من تأثير على الأراضي الفلسطينية والثروة المائية فيها، وآثاره السلبية على القطاع الزراعي الفلسطيني، وقد تمّ اعتماد بعض المدن المتأثرة - بشكل مباشر من وجود الجدار - كحالة دراسية، مثل: مدينة قلقيلية التي عانت بشكل كبير من مصادرة وعزل الكثير من أراضيها نتيجة اختراق الجدار لها .

وقد اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها ألقت الضوء بشكل مباشر على موضوع (الاستيطان الزراعي) في الأراضي الفلسطينية، وآثاره السلبية على الخطط التنموية الفلسطينية، حيث يعدّ هذا الموضوع من أهم المواضيع المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع الزراعة الفلسطينية، ومعيق أساسي وكبير أمام تحقيقها، عدا عن ارتباط القطاع الزراعي الفلسطيني وتطوره بكافة القطاعات الأخرى وضمان استقرارها، حيث ينعكس تطور القطاع الزراعي على الوضع الاقتصادي في البلاد لما له من ارتباط بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة، وما يعكسه من تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تأثيره على القطاع الاجتماعي في تحقيق الأمن والاستقرار المعيشي لكثير من الأيدي العاملة والأسر الفلسطينية، بسبب استيعابه لفئة كبيرة من المواطنين الفلسطينيين العاملين فيه، والمعتمدين عليه بشكل أساسي لتأمين احتياجاتهم المعيشية، وبالتالي تحقيق الاستقرار داخل المجتمع الفلسطيني، عدا عن دوره السياسي في تحقيق الصمود والثبات الفلسطيني على الأرض، والحفاظ على الهوية الفلسطينية، ونتيجة محاولات إسرائيل المستمرة للوقوف أمام تطور الزراعة الفلسطينية من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية المرتبطة بها كالأرض والمياه، عدا عن المعوقات التي يخلقها الاحتلال لعرقلة التنمية الزراعية المستدامة، حيث قامت دراستنا بتغطية هذا الموضوع غير المدروس سابقاً .

منهجية الدراسة وإجراءاتها

من أجل تحقيق هدف الدراسة، وهو معرفة إلى أي مدى يؤثر الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الفلسطينية، فقد تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها، وكذلك إجراءات الدراسة التي اتبعتها الباحثة لاستخلاص نتائج الدراسة .

1.3 منهج الدراسة

تمّ اعتماد المنهج التاريخي، منهجاً للدراسة، الذي يُعرّف: بأنه المنهج الذي يقوم على وصف الأحداث الواقعة في الماضي والعمل على دراستها وفهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل من خلالها ، حيث تمت دراسة الاستيطان في الماضي وذلك كوسيلة لفهم الواقع الاستيطاني والتنبؤ بمستقبله وما سيصل إليه

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من الخبراء في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بحيث يُمثّل القطاعات ذات الصلة : القطاع الحكومي بمؤسساته الحكومية ذات العلاقة، متمثلة بوزارة الزراعة، وسلطة المياه، وسلطة جودة البيئة، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، والمكتب الوطني للتنسيق للمناطق المصنفة "ج"، القطاع غير الحكومي وتمثّل في الإغاثة الزراعية .

وقد تمّ اختيار عينة تمثيلية من مجتمع الدراسة تمثلت في المهندس (عصام نوفل) مدير عام المياه الزراعية والري في وزارة الزراعة، والمهندس (حسن الأشقر) مدير عام التخطيط والسياسات في

وزارة الزراعة، والسيد (مروان درزي) مدير المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المصنفة "ج" التابع لمكتب رئيس الوزراء، والسيد (يوسف عوايص) مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي في سلطة المياه، والدكتور (أيمن أبو ظاهر) مدير عام التوعية والتعليم البيئي في سلطة جودة المياه، والسيد (هشام قدومي) مستشار هيئة شؤون الجدار والاستيطان لشؤون التخطيط والعلاقات الدولية، والسيد (عزت زيدان) مدير البرامج والمشاريع في الإغاثة الزراعية .

3.3 أداة الدراسة

ولأجل تحقيق هدف الدراسة وهو : (معرفة مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية) فقد تمت مقابلة (6) من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، المتمثلة بخبراء في مجال الزراعة، وفي المشاريع التي تتعلق بها، فقد تمت المقابلة من خلال أسئلة معدة مسبقاً .

4.3 خطوات تطبيق الدراسة

قام الباحث بالخطوات الآتية :

- 1- التأكد من صدق أداة الدراسة .
- 2- أخذ الإذن الخطي بمقابلة أفراد عينة الدراسة .
- 3- إجراء المقابلات مع ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وعدد من كبار المزارعين، وخبراء في مجال الزراعة وفي المشاريع التي تتعلق في الأغوار، ومؤسسات غير حكومية .
- 4- تحليل نتائج المقابلة وفق أسئلتها .
- 5- بعد استخلاص النتائج، قام الباحث بتفسيرها ومناقشتها، ثم صاغ التوصيات المناسبة .

1.4 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية، ولتحقيق هدفها فقد تمت مقابلة عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في وزارة الزراعة، وسلطة المياه، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، والمكتب الوطني للتنسيقي للمناطق المصنفة "ج"، وسلطة جودة البيئة، ومن المؤسسات غير الحكومية تمت مقابلة بعض الخبراء في الإغاثة الزراعية

وبعد تحليل المقابلات قام الباحث بعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي تمّ إدراجها في جداول، حيث تمّ تحليل كل سؤال بجدول منفصل احتوى على النقاط التي أجمع واختلف عليها الخبراء، إضافة إلى معلومات أخرى تمّ التوصل إليها حيث أُدرجت في خانة الملاحظات، وهي كالتالي:

جدول رقم(1.4): انعكاس الاستيطان الزراعي على السياسات في الخطط الإستراتيجية المُعدّة

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المُختلف عليها	ملاحظات
السؤال الأول : ما هي انعكاسات الاستيطان الزراعي على سياسات القطاع الزراعي في الخطط الإستراتيجية ؟	• السعي لتجديد مواقف المؤسسات والمنظمات الدولية للحدّ من انتهاكات وممارسات الاحتلال المعيقة لتحقيق التنمية الزراعية خاصة فيما يتعلق في الوصول للمصادر الطبيعية والقضاء على البنية التحتية وقلع الأشجار • العمل على مأسسة النشاطات الوطنية والدولية الساعية لتعويض المزارعين الفلسطينيين عن آثار ممارسات الاحتلال على الزراعة • العمل على تطوير الموارد المالية والفنية الخاصة في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية • العمل على توفير البيئة المناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للشباب والمزارعين في المناطق "ج" والمنطقة العازلة والقدس من خلال توفير خدمات بنية تحتية للمزارعين وتقديم المشاريع الزراعية للفقراء والمهمشين والنساء الرياديات • تمكين المزارعين والمنتجين من الوصول للمحاكم للحصول على حقوقهم	تم الاختلاف في آلية التعامل مع الاستيطان الزراعي والتصدي له من مؤسسة لأخرى كل حسب اختصاصه ومسؤوليته، حيث تناغمت سياسات القطاع الزراعي بشكل كبير مع الأهداف التنموية والاقتصادية بعكس الجهات الأخرى التي ركزت على وضع سياسات مرتبطة بأهداف سياسية	• ركز المكتب الوطني التنسيق للمناطق المسماة "ج" على تسوية وتسجيل الأراضي كوسيلة لإثبات الملكية، إضافة للعمل على توجيه الاستثمار الزراعي في المناطق المهددة بالتوسع الاستيطاني • أما الإغاثة الزراعية فقد عكس الاستيطان الزراعي على سياساتها من خلال السعي لتوسعة الرقعة الزراعية (أفقي-عمودي) • أما سلطة جودة البيئة فترى أن الاستيطان الزراعي انعكس بشكل سلبي على سياساته الموضوعة في خطته الإستراتيجية من خلال إعاقه سياسات استدامة الموارد البيئية وفقدان التوازن في الأنظمة البيئية المختلفة في الأراضي الفلسطينية • ركزت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان على ضرورة التوسع الديمغرافي في المناطق المصنفة "ج" إضافة إلى تشجيع تواصل المواطنين مع أرضهم المهددة وتقديم الدعم اللازم ضمن منظومة دعم الصمود

جدول رقم (2.4) : مواجهة الاستيطان الزراعي من خلال أهداف الخطط الإستراتيجية

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال الثاني : كيف يتم العمل على مواجهة الاستيطان الزراعي من خلال الأهداف الإستراتيجية لوزارة الزراعة في الخطط الإستراتيجية ؟	- السعي لتعزيز صمود المزارعين والمزارعات والعمل على تمسكهم بأرضهم - العمل على إدارة الموارد الطبيعية الزراعية إدارة مستدامة والسعي لحمايتها من التغيرات المناخية - الحفاظ على حجم الإنتاج الزراعي وتحقيق التنافسية في السوق المحلي والأسواق الدولية - خلق أطر مؤسسية وقانونية للقطاع الزراعي بحيث تكون كفؤة وفعالة للدفاع عن الممتلكات المعتدى عليها من الاحتلال	لم يكن هناك اختلاف أو تضارب في الأهداف الإستراتيجية، وكانت متناغمة وتكمل بعضها بعضاً بهدف التصدي للاستيطان الزراعي	- ركزت الإغاثة الزراعية على ضرورة توسعة رقعة الأراضي الزراعية، وزيادة ربحيتها، إضافة إلى العمل على تحسين البنى التحتية الخاصة بالقطاع الزراعي - أما سلطة جودة البيئة فقد ركزت على دعم حملات حماية للأراضي الزراعية من أشكال التلوث وتشجيع سياسات الحصاد المائي - أما المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" فقد ركز على دعم الاستثمار في الأراضي المهددة بالتوسع الاستيطاني، إضافة إلى توفير الحوافز المالية وصناديق التعويضات لأي اعتداءات على المشاريع الزراعية المقامة هناك "درء المخاطر" كذلك ركزت على ضرورة توفير الخدمات المعيشية لتشجيع الفلسطينيين على الإقامة هناك - فيما يتعلق بهيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد اهتمت بمحور التوثيق والنشر من خلال توثيق ونشر الانتهاكات والاعتداءات الاحتلالية بما فيها عمليات الاستيطان الزراعي

جدول رقم (3.4): انعكاسات الاستيطان الزراعي على الموازنات المُعدّة

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال الثالث : هل للاستيطان الزراعي والتصدي له تأثير على الموازنة المحددة لوزارة الزراعة الفلسطينية ؟	جزء كبير من موازنة وزارة الزراعة يتم تخصيصه للمشاريع التطويرية، حيث يخصص سنوياً مبالغ مالية كبيرة للمناطق المهمشة والمناطق القريبة والمتضررة من الجدار، إضافة إلى استصلاح أراضي ميكانيكياً بأن يتم تحويلها من أراضي جبلية إلى مصاطب صالحة للزراعة إضافة إلى حفر الآبار فيها وتسييجها ومن أهم المشاريع التي تهتم وزارة الزراعة بتنفيذها مشروع تخضير فلسطين حيث يخصص من 8-10 مليون شيكل سنوياً لدعم المناطق المهدة لوقف زحف الاستيطان عليها كذلك مشروع تطوير الغابات والمحميات لحماية الأراضي من زحف الاستيطان ويخصص لها حوالي 4 مليون شيكل سنوياً بالإضافة إلى دعم مربى الثروة الحيوانية من خلال البذار العلفية (مدخلات الإنتاج) وخاصة في مناطق السفوح الشرقية عدا عن التعويضات المقدمة للمزارعين (جزء منه حكومي والباقي من الدول المانحة) بما يقرب من 17 مليون دولار سنوياً من الاتحاد الأوروبي لدعم المزارعين المتضررين من جدار الفصل العنصري حيث يتم تعويضهم بإعطائهم مبلغاً مالياً بعد تقييم قيمة الأضرار، وإنشاء مشاريع زراعية تنموية بقيمة الضرر المقدر وأخيراً توجيه شركاء التنمية مثل منظمة الفاو لتقديم الدعم للمناطق المهمشة كالسفوح الشرقية التي تعاني من الهجمات الاستيطانية لحماية أي توسع استيطاني مستقبلي	لم يكن هناك أي خلاف على تخصيص موازنة لدعم المناطق المهمشة والمناطق المتضررة القريبة من جدار الفصل العنصري، بل كانت من أولى أولويات المؤسسات والوزارات الفلسطينية كافة، حيث كان بكل المؤسسات المرتبط عملها بوزارة الزراعة (كسلطة جودة البيئة، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وسلطة المياه، والمكتب الوطني للتسقي للمناطق "ج" وغيرها) موازنة مخصصة لخطة تعزيز صمود التجمعات الواقعة بمحاذاة الجدار والمناطق المهمشة، والمهددة بالتمدد الاستيطاني عليها لكن الاختلاف كان بحجم الموازنة المخصصة بحسب البرامج والأولويات المدرجة في موازنة كل مؤسسة إضافة إلى الاختلاف في جدوى تلك الجهود المبذولة للحفاظ على الأراضي الزراعية من تهديد التوسع الاستيطاني، والسيطرة على مواردها الطبيعية، حيث ترى بعض المؤسسات أن كل تلك المحاولات من الممكن أن تذهب سدى بسبب عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على تلك الأراضي وخضوعها للسيطرة والسيادة الإسرائيلية، عدا عن ضياع الأموال والجهود المبذولة في قيام المشاريع بتلك الأراضي نتيجة ما تقوم به قوات الاحتلال من تدمير المشاريع من آبار مياه، وزرع أشجار، وتسييج للأراضي، واستيلاء على الثروة الحيوانية التي يتم تربيتها هناك، بالتالي هناك احتمال وارد وكبير لتدمير كل مشروع يتم إنشاؤه وصرف مبالغ كبيرة عليه	- تخصص الإغاثة الزراعية بموازنتها سنوياً مبلغ مخصص للتصدي للاستيطان الذي يهدد الأراضي الزراعية بالرغم من محدودية المصادر المتاحة - أما سلطة جودة البيئة فتعمل على رفع تكاليف الأنشطة والبرامج للوصول إلى مناطق مجاورة للاستيطان الزراعي في مختلف الأراضي الفلسطينية - بالنسبة للمكتب الوطني للتسقي للمناطق "ج" التابع لمجلس الوزراء الفلسطيني فيقوم سنوياً برسم خطة موجهة للمناطق "ج" والمناطق المهدة ويسعى لتنفيذها من خلال تثبيت موازنة مخصصة لتلك المناطق تعتمد وزارة المالية وذلك بإقرارها وتبنيها - وفيما يتعلق ببيئة مقاومة الجدار والاستيطان فتقوم ضمن موازنتها ومن خلال خطة تعزيز صمود التجمعات البدوية إضافة إلى الموازنة العامة للبيئة برصد موازنات خاصة لتعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم في قراهم وتجمعاتهم وعلى أراضيهم، حيث استطاعت الهيئة في هذا المجال إيصال الخدمات الأساسية للقرى والتجمعات المهدة ضمن إمكانياتها المتاحة بالإضافة إلى استصلاح الأراضي وزراعتها وتسييجها وحرث آلاف الدونمات وتقديم مستلزمات زراعية وأشتال وأشجار وأسمدة وأعلاف، وتسعى الهيئة حالياً إلى تنفيذ خطة مواجهة الهدم والتهجير القسري وتعزيز الانتشار الفلسطيني في المناطق "ج" التي ستقوم من خلالها بمواصلة تقديم الدعم اللازم لتعزيز صمود المواطنين لا سيما الحفاظ على الأرض، وتشجيع زراعتها واستغلالها

جدول رقم(4.4): الاهتمام بإعداد الأبحاث والأوراق العلمية عن الاستيطان الزراعي

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال الرابع : ما مدى اهتمام الحكومة الفلسطينية ووزارة الزراعة بإعداد الأبحاث والأوراق العلمية لقياس تآكل الأراضي والإنتاج الزراعي والثروة المائية والعمل على إيجاد الحلول بعد ذلك ؟	تم الاتفاق على اهتمام الحكومة وبشكل دوري لمتابعة وضع الأراضي في المناطق "ج" ومحاولات إسرائيل للاستيلاء عليها وضماها للتوسع الاستيطاني، حيث يُعتمد على تلك الدراسات باعتبارها جزءاً أساسياً للتخطيط وتحديث خارطة الأراضي عالية القيمة في فلسطين، إضافة لعمل مسوحات زراعية بالتعاون مع جهاز الإحصاء المركزي للحصول على بيانات دقيقة عن وضع الزراعة في فلسطين، إضافة إلى معرفة حال الموارد الطبيعية الفلسطينية وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لها، وأهمها الأرض والماء، وما للسيطرة عليها من أثر على مناحي الحياة الفلسطينية كافة	تم الاختلاف على حجم الاهتمام بإعداد الأبحاث المتعلقة بالاستيطان الزراعي والموارد الطبيعية، حيث يرى البعض بأن الاهتمام بهذا المحور ضعيف، حيث لا يوجد موازنة مخصصة ذات قيمة لدعم هذا النوع من الأبحاث، حيث يُركز الدعم على الأبحاث التطبيقية المحققة لمردود مالي سريع، إضافة لعمل أبحاث إحصائية للمساحات الزراعية المروية والبعليّة " تعداد زراعي " حيث يوجد " المركز الوطني للبحوث الزراعية " وهو مخصص للأبحاث الزراعية التطبيقية فقط .	• ترى سلطة جودة البيئة أن تشجيع الأبحاث العلمية فيما يتعلق بهذا الموضوع ينصبّ على التلوث الحاصل بسبب الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات ومخلفاتها بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية، إضافة إلى دراسات أخرى مع جهات دولية ومحلية حول مواضيع متنوعة مثل تلوث " جيشوري " للمنطقة المحاذية لها، كذلك تهتم سلطة جودة البيئة بالمشاركة في المؤتمر الدولي للمناخ المنعقد بشكل دوري بدول مختلفة • يرى المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" بأن هناك جهود مبذولة باستمرار وبشكل دوري لمتابعة وضع الأراضي واستغلالها في المناطق "ج"، والعمل على تشاركية البيانات بين قطاعات متعددة بسبب تداخل هذا الموضوع مع كافة القطاعات الفلسطينية، كذلك يهتم المكتب بهذا الموضوع لمعرفة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المستقبلية فيما يتعلق بالزراعة الفلسطينية ومواردها الطبيعية • تسعى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى إعداد التقارير عن الانتهاكات الإسرائيلية للموارد الطبيعية ومن ضمنها الأرض • ترى الإغاثة الزراعية أن الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع ضعيفة جداً والاعتماد يكون بشكل أساسي على جهاز الإحصاء المركزي في كل ما يتعلق بهذا الموضوع

جدول رقم(5.4) : إجراءات الحفاظ على الثروة المائية من الاستيطان الإسرائيلي

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال الخامس : هل هناك سعي فلسطيني لحماية الثروة المائية من الاستيطان الإسرائيلي ؟	تم الاتفاق على أن هناك الكثير من المحاولات الساعية لحماية الثروة المائية الفلسطينية من السرقة والاستيلاء عليها من إسرائيل والمستوطنات القريبة من القرى والمدن الفلسطينية والمقامة على أراضي غنية بالمياه الجوفية، حيث يتم باستمرار بناء الآبار للوصول واستغلال المياه الجوفية، إضافة إلى إقامة البرك المائية الزراعية، وبناء السدود المائية، ومد خطوط المياه للأراضي المزروعة، عدا عن إنشاء جمعيات مستخدمي المياه وعمليات الحصاد المائي لجمع المياه واستغلالها في القطاع الزراعي، وإعادة تأهيل الآبار الزراعية الجوفية، لكن هذه المشاريع تظل تحت تهديد الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى لتدميرها وإيقاف العمل بها، خاصة وأن هناك الكثير من الآبار التي قامت إسرائيل بهدمها بغرض عدم السماح للمزارع الفلسطيني بالاستفادة منها ؛ وبالتالي الوقوف بوجه تطور ونمو القطاع الزراعي الفلسطيني	تم الاختلاف على وضع السيطرة والتحكم بالثروة المائية الفلسطينية، حيث يرى بعضهم أن هناك تقدماً وتحسناً في وضع الثروة المائية وكميتها والتحكم بها، والسبب يعود إلى زيادة التقنيات المعمول بها وتطورها، حيث تم استخدام تقنيات متطورة، وتدريب الجهات العاملة في هذا المجال على كل ما هو جديد من خلال ورش العمل والمشاركة في مؤتمرات ودورات دولية وعالمية ترقى بمهارات وقدرات المسؤولين وأصحاب القرار، والتأثير في هذا المجال، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة نسبة المياه المتوفرة والمستغلة لصالح الزراعة التي أدت إلى اتساع رقعة الأراضي المزروعة، وارتفاع الإنتاج الزراعي، وزيادة في المردود المالي الفلسطيني بالمقابل يرى بعضهم أن كل تلك المحاولات تظل مقيدة ومحدودة المفعول والأثر ؛ بسبب وقوع غالبية الأراضي المزروعة والآبار والمشاريع المائية في المناطق المصنفة "ج"، وبالتالي فهي تحت السيطرة الإسرائيلية، وهناك احتمال أن يقوم الاحتلال بتدميرها، وإيقاف كل تلك المشاريع في أي وقت، مما يجعل كل تلك المحاولات تبوء بالفشل، عدا عن الموارد المادية والجهود المبذولة لإنشاء تلك المشاريع التي ستم خسارتها نتيجة ذلك، خاصة وأن هناك الكثير من المشاريع التي تم إيقاف العمل بها، ومنها ما تم تدميره بالفعل على يد القوات الإسرائيلية	- تسعى سلطة جودة البيئة لوضع خطط إدارة متكاملة للمصادر المائية لمنع تلوثها واستنزافها، وقد تم إدراج موضوع الحفاظ على الثروة المائية في أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية للأعوام 2017-2022 باعتبارها أحد أهم الموارد الطبيعية الواجب الحفاظ عليها للحفاظ على الوجود والبقاء الفلسطيني يرى مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الإستراتيجي في سلطة المياه أن هناك بعض الإجراءات التي لا ترقى لمستوى الرؤية الفلسطينية في تحقيق الأهداف المشار إليها في الخطط الإستراتيجية الخاصة بتطوير وحماية مصادر المياه - في مجال اختصاص هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تعمل الهيئة على تقديم الدعم للمواطنين لاستغلال الموارد المائية سواء من خلال إيصال خدمات المياه للقرى والتجمعات المهددة أو من خلال حفر آبار ارتوازية في بعض المناطق

جدول رقم (6.4) : سبل التعاون بين الحكومة والمؤسسات الأخرى للحفاظ على الثروة المائية

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال السادس : ما هي سبل التعاون بين الحكومة والمؤسسات المدنية والإسكانية العالمية للحفاظ على الثروة المائية واستغلالها لصالح القطاع الزراعي الفلسطيني ؟	تم الاتفاق على أن هناك جهود مبذولة لخلق تعاون بين الحكومة الفلسطينية ومؤسسات أخرى مدنية وإنسانية دولية للحفاظ على الثروة المائية الفلسطينية، والعمل على تحسين استغلالها وتنميتها، حيث يوجد تعاون محلي ودولي لزيادة كمية المياه المتاحة من خلال عدة طرق كالحصاد المائي وإقامة السدود والبرك، إضافة إلى تنظيم خزانات الماء وتشجيع عملية تكرير وتحلية المياه العادمة لإعادة استخدامها لصالح الزراعة، والعمل على إعادة تأهيل المرافق الموجودة مسبقاً التي تحتاج إلى صيانة ؛ لتحسين إنتاجيتها وتفعيل خدماتها، وهذه المشاريع غالباً ما يتم تمويلها من الخارج من خلال خلق تآلف مع الممولين باتجاه الحفاظ على الموارد المائية وتطوير سبل استغلالها (كالاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وإيطاليا، والسويد)	لم يكن هناك اختلاف في هذا الموضوع حيث أجمع الكل على سعي الحكومة بكافة مؤسساتها ذات الصلة للحفاظ على الثروة المائية والعمل على استغلالها بشتى الطرق الممكنة لصالح القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وقد كان الاختلاف بطريقة تحقيق ذلك حسب طبيعة الاختصاص لكل مؤسسة	• ترى سلطة المياه أن هناك سبلاً عديدة للتعاون فيما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني في مجال الضغط والمناصرة، أو في مجال تطوير وحماية مصادر المياه، وتنمية القطاع المائي في بُعد الإنسان والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والقانوني • أما سلطة جودة البيئة فإنها تقوم بتدعيم الجهات الدولية بالمعلومات الفنية اللازمة لغاية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين استغلال أمثل للموارد المائية، كما تقوم بتقديم مقترحات مشاريع مرتبطة بالحفاظ على المصادر المائية ومنع استنزافها، وتشجيع المؤسسات المدنية بتأهيل الموارد المائية المهددة، وإنشاء مشاريع محددة تخدم الزراعة فيها • ويقول مدير المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" بأنه يتم عقد لقاءات واجتماعات دورية بين الجهات ذات الصلة بموضوع المياه في الحكومة والممولين من الجهات المانحة، ويتم في تلك اللقاءات عرض الخطط الحكومية الخاصة بالثروة المائية والحفاظ عليها وتنميتها ومناقشتها وتحديد الأولويات من هذه الاحتياجات للشروع بتنفيذها • مدير البرامج والمشاريع في الإغاثة الزراعية يرى أن لا بدّ من بذل جهد وتنسيق دائم مع مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى أفضل الممارسات لإدارة المياه " تكنولوجيا الري الحديث"، وإيجاد المصادر البديلة، وإعادة الاستخدام للمياه المعالجة والمياه التي يتم تحليتها • أما هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فإنها تعمل بشكل منتظم على إصدار التقارير الدورية " الشهرية والسنوية " التي تلخص انتهاكات الاحتلال والمستوطنين على الأرض الفلسطينية، وإصدار البيانات الصحفية بهذا الخصوص، وتتواصل مع المؤسسات الدولية الحقوقية والإعلامية لفضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال المتواصلة فيما يتعلق بموضوع توفير المياه، سواء للزراعة أو للاحتياجات الحياتية اليومية

جدول رقم(7.4): نشاطات فضح السياسات الإسرائيلية في السيطرة على الموارد الطبيعية

والوقوف في وجه تطور القطاع الزراعي

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال السابع : ما هي نشاطات الحكومة لفضح سياسات السلب والنهب الإسرائيلي للآرض والماء، والوقوف بوجه تطور القطاع الزراعي للعالم الخارجي للحصول على الدعم الدولي والعالمي مادياً ومعنوياً كوسيلة للحفاظ عليها ؟	تسعى الحكومة خلال مشاركتها في المحافل والمؤتمرات الدولية للكشف عن خرق إسرائيل للمبادئ والقرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وتقديم البلاغات بما تقوم به من استيلاء على الأرض لصالح امتدادها الاستيطاني، وما يتبع ذلك من السيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة فيها، كما تسعى المؤسسات الحكومية باستمرار للكشف عن نقض إسرائيل لنفسها من خلال مخالفتها للاتفاقيات الدولية لحماية البيئة التي هي عضو رسمي فيها بما تقوم به من مخالفات في تخلصها من النفايات والمواد الخطرة، إضافة لتلويثها لمياه البحر والسواحل واستيلائها على المياه وتحكمها بها، وما ينتج عن ذلك من نقص حاد في المياه المتوفرة للكثير من التجمعات السكانية، وصعوبة توفير المياه للأراضي الزراعية	لم يكن هناك خلاف على الدور الذي تقوم به الحكومة ومؤسساتها لفضح ممارسات وسياسات إسرائيل بما تقوم به من استيلاء على المصادر الطبيعية الفلسطينية (الأرض والماء) والكل أجمع على سعي الحكومة بكافة مؤسساتها من خلال مشاركتها بالمؤتمرات الدولية وورش العمل والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية و عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للحكومة ومؤسساتها للكشف عما تقوم به إسرائيل في الاستيلاء على الأرض والماء، وقد كان الاختلاف بطريقة تحقيق ذلك حسب طبيعة الاختصاص والصلاحيات لكل مؤسسة.	- تتواصل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مع المؤسسات الدولية الحقوقية والإعلامية والقنصليات والممثلات الدولية لفضح ممارسات وانتهاكات الاحتلال المتواصلة على جميع الأصعدة - هناك نشاطات متعددة تقوم بها الحكومة من خلال التقارير التي يتم تحضيرها واللقاءات المنعقدة لرئاسة الوزراء مع دبلوماسيين ودول مانهة لعرض هذه الإشكاليات في محاولة لإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في السيطرة على الأرض والمياه - هناك العديد من الأنشطة والفعاليات (مؤتمرات، وورش عمل، واجتماعات رسمية وغير رسمية) تقوم بها سلطة المياه لفضح سياسات الاحتلال في السيطرة والتحكم بمصادر المياه - تقوم الإغاثة الزراعية برصد وتوثيق الانتهاكات ونشرها محلياً ودولياً، والعمل على تجنيد المصادر المالية والفنية نظراً للتغير المناخي - تشارك سلطة جودة البيئة باستمرار في المحافل الدولية للحصول على الدعم المادي والمعنوي فيما يتعلق بسياسة إسرائيل في السيطرة على المصادر الطبيعية " الأرض والمياه"، كذلك تقوم بتقديم بلاغات وطنية عن خرق إسرائيل للاتفاقيات البيئية الدولية (13 اتفاقية بيئية) إضافة إلى سعيها لتحقيق إعلام ممنهج عبر الوكالات المحلية والإقليمية والدولية لفضح سياسات الاحتلال

جدول رقم (8.4) : التصورات المستقبلية لوضع الزراعة والموارد الطبيعية الفلسطينية

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال الثامن : حسب المعطيات المتواجدة بين يدي الجهات المسؤولة في الحكومة فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي، ما هي التصورات المستقبلية لوضع الزراعة في فلسطين من ناحية الأرض الزراعية والثروة المائية والإنتاج الزراعي ؟	توافقت الآراء بأن التوقعات المستقبلية لحال الزراعة والسيطرة على المصادر الطبيعية من الأرض والماء هي توقعات سلبية، معللة ذلك بوجود عقبة سياسية كبيرة متمثلة بوجود الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته الكاملة على الأرض والثروة المائية، عدا عن استيلائه على الكثير من الأراضي بعد إنشاء جدار الفصل العنصري وتحكمه بوصول المزارعين لأراضيهم من خلال تصاريح تحكم وصولهم إليها، كما يتحكم الاحتلال الإسرائيلي بأي نشاط تنوي أي جهة حكومية الشروع بتنفيذه، خاصة وأن إسرائيل تسيطر على أهم المناطق الزراعية في فلسطين " مناطق الأغوار" التي لو كانت تحت السيطرة الفلسطينية وتم استثمارها واستغلالها بشكل كامل، وأنشئت المشاريع الزراعية فيها لارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي بما لا يقل عن مليار دولار أمريكي فعلياً زادت رقعة الأراضي المزروعة بأحدث التقنيات	يرى بعضهم أن التصورات المتوقعة لمستقبل الزراعة إيجابية نتيجة التطور الذي لحق بالقطاع الزراعي بعد الاعتماد على تقنيات زراعية حديثة، وطرق متطورة للري، وجمع المياه، وتوفير طواقم زراعية تمتلك كفاءة عالية في مجال عملها، وتزايد السعي لإعداد أبحاث علمية خاصة بالقطاع الزراعي وتطوير إنتاجيته كذلك يرى بعضهم أن مقاطعة بعض الدول لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية الزراعية هو بحد ذاته إنجاز سيؤثر سلباً على مستوى الاستيطان الزراعي في فلسطين، إضافة إلى حصول بعض المنظمات العالمية كمنظمة الأغذية والزراعة " الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .	• يتوقع مدير البرامج والمشاريع في الإغاثة الزراعية تغلغلاً وتفاقماً في اعتداءات المستوطنين، وانخفاضاً للمنتج المحلي الفلسطيني نتيجة إغراق الأسواق المحلية بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، إضافة إلى عزوف الشباب عن العمل في قطاع الزراعة نتيجة تدني الربحية • يرى مدير عام التوعية والتطوير البيئي في سلطة جودة البيئة إمكانية تطوير إستراتيجيات بيئية تهدف إلى تدعيم سيناريوهات زراعية معتمدة على المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى السعي لتطبيق سياسات معالجة المياه العادمة للأغراض الزراعية كمحطة مياه مالحة في مدينة أريحا • يرى مدير المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" أنه سيتم الاستيلاء على المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة من خلال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، مع

ازدياد صعوبة الوصول للأراضي الزراعية لما تضعه إسرائيل من عقبات تعيق حركة الفلسطينيين في أراضيهم، ناهيك عن الأراضي الزراعية المحاصرة خلف الجدار، والإقامة استخراج التصاريح للوصول إليها، وكل هذا سيؤثر سلباً - بلا شك - على الاستثمارات الزراعية • أما هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فيرى مستشار الهيئة لشؤون التخطيط بأن هناك سياسة وإستراتيجية احتلالية ممنهجة للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، والموارد الطبيعية الفلسطينية بما فيها المياه، كما أن معظم الأراضي الخصبة وخاصة في الأغوار تمّ تخصيصها للاستيطان الزراعي مما يجعل المستقبل قاتماً تجاه الوضع المتعلق بالأراضي الزراعية والثروة المائية في فلسطين .		الزراعية مما أدى إلى زيادة كمية الإنتاج، وتمّ استخدام آلات ريّ حديثه، وازدادت نسبة جمع المياه، إضافة إلى استخدام طرق أخرى لتوفير مياه لري المزارع من خلال تكرير المياه وتحليتها، وتمّ العمل على تدريب الطواقم الزراعية على كل ما هو جديد ومؤثر في تطوير القطاع الزراعي وتحسين نوعية وكمية الإنتاج، لكن طالما أن الاحتلال هو من يسيطر على المصادر الطبيعية التي تعدّ دعائم أساسية للزراعة وهي الأرض والماء سيظل التطور في القطاع الزراعي الفلسطيني وتطوره مرهوناً بتلك الجهة المسيطرة وهو الاحتلال الإسرائيلي .
--	--	---

جدول رقم (9.4) : التأثير المستقبلي للاستيطان الزراعي على باقي القطاعات

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال التاسع : ما هو تأثير الاستيطان الزراعي مستقبلاً على القطاعات التنموية الأخرى في الضفة الغربية ؟	تمّ الإجماع على أن قطاع الزراعة هو أحد أهم الركائز التنموية الفلسطينية ؛ لما له من دور في تشغيل فئة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية، بالإضافة إلى كونه مصدر توفير الغذاء للكثير من الأسر الفلسطينية، عدا عن ارتباط القطاعات الأخرى بالزراعة كالصناعة حيث يوجد الكثير من الصناعات المعتمدة على منتجات زراعية (كالتمور والأعشاب الطبية وزيت الزيتون والمخللات)، إضافة إلى القطاع التجاري (تصدير الكثير من المنتجات الزراعية لإسرائيل والخارج)، وإن استمرار التوسع الاستيطاني على حساب الأرض والماء سيؤدي في المستقبل إلى تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني، وهذا بالتأكيد سينعكس سلباً على كافة القطاعات التنموية، وسيؤثر بالتأكيد على توفير الغذاء، وازدياد حدة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وما ينتج عنها من آثار سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية	لم يكن هناك أي اختلاف في وجهات النظر، وقد أجمع الكل بأن الاستيطان الزراعي سيؤثر بشكل سلبي على كل القطاعات التنموية الفلسطينية الأخرى، ففضية الاستيطان الزراعي هي قضية شائكة، وفي تقاوم مستمر نتيجة عدم وجود نوايا إسرائيلية لإيقاف الاستيطان، بل على العكس من ذلك تماماً فإسرائيل تسعى جاهدة بكل ما أوتيت من قوة لزيادة عدد المستوطنات وتوسيعها، وهذا بالتأكيد سيكون على حساب الأرض والماء التي تعد الركائز الأساسية للزراعة ونموها وتطورها، عدا عن مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وهذا كله سيؤدي إلى ضعف القطاع الزراعي وتراجع وتقلص الأراضي الزراعية، مما سيصيب كل القطاعات التنموية الأخرى المعتمدة على الزراعة بالشلل والتراجع، وكل ذلك سينعكس على المجتمع الفلسطيني واستقراره وتماسكه وارتقائه .	- سلطة جودة البيئة ترى أن الاستيطان الزراعي يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام تحقيق التنمية في بعده الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى إحداث اختلال توازن المخطط المكاني والتوسع على حساب الأراضي الزراعية - ترى الإغاثة الزراعية أن تأثير الاستيطان الزراعي على القطاعات التنموية الأخرى سيكون سلبياً جداً، حيث تعدّ قطاع الزراعة " الرافعة " لكافة القطاعات التنموية الأخرى، والزراعة تعاني من تهديد كبير، لذا فإن تراجع الزراعة يعني تراجعاً لباقي القطاعات التنموية الأخرى بالكامل - المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" يتوقع تراجعاً كبيراً للعائدات

الاقتصادية للمناطق المسماة "ج" نتيجة استمرار التوسع الاستيطاني فيها، وإقامة المستوطنات الزراعية وخاصة في مناطق الأغوار • هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ترى أن الزراعة تشكل أحد المفاصل التنموية الأساسية للفلسطينيين، عدا عن كونها مصدر أمن غذائي لآلاف الأسر، وأن حرمان الفلسطينيين من استغلال أراضيهم ومياههم سيساهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وسيكون عائقاً أمام محاولات تحقيق تنمية مستقبلية أو نهوض اقتصادي لفلسطينيين .		والصحية، إضافة إلى التأثير على مستوى التعليم وتسرب الطلاب بسبب الحاجة للعمل في المستوطنات القريبة من أماكن سكنهم، وبالتالي ستتأثر كل مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني مما سيؤدي بالتأكيد إلى انتشار الآفات الاجتماعية .	
--	--	--	--

جدول رقم (10.4): خطط التعاون المستقبلية بين المؤسسات ذات الصلة للتصدي للاستيطان

الزراعي

أسئلة المقابلات	النقاط المتفق عليها	النقاط المختلف عليها	ملاحظات
السؤال العاشر : هل هناك خطط مستقبلية للتعاون بين الوزارات والمؤسسات الحكومية للتصدي للتوسع الاستيطاني الزراعي المتنامي ؟	تم الاتفاق على أن هناك جهوداً كثيرة تُبذل بالتعاون والاشتراك بين جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية للتصدي للتوسع في الاستيطان الزراعي، حيث يتم التخطيط من جانب وزارة العمل للقيام بمبادرة لتشغيل الشباب في الأغوار، وتخصيص صندوق تمكين للخريجين الشباب والعاطلين عن العمل . كذلك تم الحديث عن ضرورة قيام وزارة الأوقاف بوضع برامج تطوير أراضي الأوقاف الإسلامية في المناطق المهددة بالتوسع الاستيطاني، إضافة إلى سعي وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع برامج الحماية الاجتماعية للفقراء في المناطق المهمشة متخصصة في إعداد المشاريع الزراعية . كما تقوم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بالعديد من النشاطات ووضع خطط عمل متقاطعة مع كل الوزارات لمحاربة للاستيطان بكافة أشكاله بما فيه الاستيطان الزراعي، حيث تقوم بتقديم الدعم للمزارعين وخاصة في المناطق المسماة "ج"، إضافة إلى دفاعها المستمر عن حق الفلسطينيين بأرضهم والسيطرة على كل ما تحويه من مصادر طبيعية وخاصة المياه . وهناك أيضاً جهود تُبذل من وزارة الحكم المحلي فيما يتعلق بتوفير الخدمات للتجمعات السكانية في المناطق المهددة بالاستيطان كالعزل على شق الشوارع فيها، وتوفير خدمات الماء والكهرباء كما تقوم سلطة المياه بالاشتراك مع وزارة الزراعة	لم يكن هناك أي خلاف على جهود الحكومة الفلسطينية بالتعاون والتشارك مع جميع مؤسساتها لوضع خطط مستقبلية لمواجهة التوسع الاستيطاني الزراعي حسب اختصاص كل منها، لكن يرى بعضهم ضرورة الإسراع بتفعيل كل تلك الخطط الموضوعية التي تم إعدادها ؛ لأن الامتداد الاستيطاني في تزايد كبير مما يجعل الزراعة الفلسطينية في موضع الخطر .	- تسعى سلطة جودة البيئة لعمل صندوق تغير المناخ (13 قطاع) مع المؤسسات الحكومية، إضافة إلى إستراتيجية البيئة في فلسطين وهي إستراتيجية <u>عبر قطاعية</u> تتداخل فيها جميع القطاعات الأخرى في فلسطين، وتتطلع سلطة جودة البيئة لتطوير السياحة البيئية التي تُشجع التعرف إلى الطبيعة والاستجمام فيها ؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية في مناطق مهمة كمناطق البحر الميت وودادي القلط وعين العوجا، إضافة إلى تطوير المحميات الطبيعية للحفاظ على المصادر الطبيعية ومنع استنزافها - يرى المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" أن هناك جهوداً تتطور بشكل كبير، وأن هناك استعداداً حكومياً ونضوياً مؤسساتياً أكبر، وتطلعاً لإنشاء مدينة صناعية زراعية في مناطق الأغوار لاستغلال مقومات هذه

الأرض، وزيادة عدد السكان الفلسطينيين المقيمين فيها لحمايتها من المزيد من الاستيطان • ترى الإغاثة الزراعية أن التنسيق موجود لكنه يحتاج إلى تفعيل يُفضي إلى سياسات داعمة وممكنة لدعم المزارعين بشكل خاص والقطاع الزراعي بشكل عام • تتعاون هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مع وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة في هذا السياق، وهناك شبه تنسيق منتظم للأنشطة الخاصة بتقديم الدعم للمزارعين وخاصة في المناطق المسماة "ج" .		بالسعي لتأهيل الآبار الزراعية، وإنشاء مشاريع الحصاد المائي الكبرى، وإعادة استخدام المياه العادمة في مناطق نابلس وجنين وأريحا من خلال إنشاء محطات التنقية، وإقامة البرك والسدود وخطوط المياه والخزانات في المناطق التي تعاني من مشكلة توفير المياه للزراعة، وإنشاء جمعيات مستخدمي المياه والعمل على تأطير المزارعين ضمن أطر معينة لتسهيل الدعم والإرشاد للخدمات المقدمة من الجهات الحكومية وغير الحكومية وتسعى الحكومة للعمل على توجيه المساعدات الدولية للقطاع الزراعي من خلال العمل على جمع أرقام وبيانات جغرافية باستمرار عن حال الزراعة ومقوماتها، وما تتعرض له من انتهاكات إسرائيلية ؛ وذلك لتسهيل التعامل مع المانحين وخلق مشاريع تنموية زراعية وقد تم مؤخراً إنشاء المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" الذي يختص بكل ما يتعلق بالمناطق "ج" وحمايتها من الاستيطان ولضمان التنسيق الكافي بين الدول المانحة والمؤسسات الحكومية الفلسطينية أما مجلس الوزراء الفلسطيني فيقوم باستمرار بمناقشة كل الخطط الخاصة بالزراعة، ومراقبة تنفيذها بوساطة مختصين، ومراقبة تنفيذ الموازنات لها، وتقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بمراقبة تنفيذ الخطط الزراعية وتحضير تقارير دوريه عن كل ما تم إنجازه .
---	--	---

2.4 مناقشة نتائج الدراسة :

تفسر الباحثة النتائج التي جاءت بها المقابلات التي تم إجراؤها مع المؤسسات الحكومية - أن إسرائيل تسعى لتوسيع نطاق سيطرتها على الموارد الطبيعية الفلسطينية، سواء كانت سيطرة على الأرض أو الثروة المائية، أو التحكم اللامباشر بالموارد البشرية من خلال إجبار المواطن الفلسطيني على العمل بالمستوطنات، وهذا بالتأكيد سيزيد من تسارع حدة الاستيطان الزراعي، ويجعله يمتد على ما تبقى من أراضٍ وموارد مائية فلسطينية، وبالتأكيد هذا سينعكس على الاقتصاد الفلسطيني وقوته، وعلى التوسع السكاني والعمراني الطبيعي، وهناك سعي حثيث وواضح للوقوف بوجه كل السياسات الإسرائيلية الهادفة للامتداد الاستيطاني الزراعي، لكنّ كل تلك الجهود تبقى رهينة النفوذ الإسرائيلي السياسي والاقتصادي، عدا عن الافتقار للتكامل في السياسات الفلسطينية الموضوعة لمواجهة كل ذلك، وجدير بالذكر أنه كلما تمّ تجاهل وتباطؤ الامتداد الزراعي الفلسطيني في الأراضي المصنفة "ج" فإن ذلك سيشجع سيطرة إسرائيل عليها، وضمّها للمستوطنات المحاذية لها، سواء لأغراض إقامة وحدات سكنية أفقية، أو للامتداد الزراعي الذي تلجأ إليه إسرائيل في حال عدم مقدرتها على جذب السكان للإقامة بتلك المناطق، وخاصة في مناطق الأغوار التي تسعى إسرائيل بكل الطرق لجعلها منطقة منفصلة عن باقي أراضي الضفة الغربية، من هنا لا بدّ من تسليط الضوء على فكرة تطوير واستحداث المشاريع الزراعية المستدامة في تلك المناطق ؛ لزيادة جذب السكان والإقامة هناك من خلال العمل في تلك المشاريع .

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما أتت به دراسة (صوافطة، 2015) التي توصلت إلى نتيجة استمرار التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، وما لهذا التوسع من فوائد على الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الوضع الاقتصادي الفلسطيني والتطور والاستثمار في القطاع الزراعي .

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع دراسة (سلامة، 2008) التي أتت بنتيجة محورية وهي استمرار سيطرة إسرائيل على الثروة المائية الفلسطينية وتنامي حصتها المائية على حساب حصة الفلسطينيين، وهذا بالتأكيد سيؤثر - فلسطينياً - على كل المجالات .

وتتفق نتائج دراسة الباحثة مع نتائج دراسة (سليمية، 2006) في أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وامتداد الاستيطان، سواء لإقامة مستوطنات سكنية أو لأغراض زراعية سيؤدي إلى خلق مشاكل ومعوقات أمام التوسع السكاني والعمراني الفلسطيني بوضعه الطبيعي .

وتتشابه نتيجة هذه الدراسة مع ما أتت به دراسة (صالح، 2012) التي توصلت إلى نتيجة مفادها ضرورة الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني، والنهوض به من خلال خلق المشاريع التنموية الفاعلة، وذلك للوصول للإرادة السياسية الوطنية الحرة لدعم صمود شعبنا الفلسطيني . كما تلتقي نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة مركز الشرق العربي (2010) التي خُصّصت للحديث عن مناطق الأغوار الفلسطينية، وسعي إسرائيل الدؤوب لمدّ وبسط سيطرتها على المزيد من أراضي الأغوار، وإقامة المستوطنات وتشجيع هجرة اليهود إليها والإقامة فيها لإحكام قبضتها عليها .

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (وهدان، 2013) في إظهار تأثير الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الزراعية من خلال التوسع العمراني فيها .

وتتسجم نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة (اسحاق، بنورة) لمعهد الأبحاث التطبيقية " أريج " التي تعرضت للسياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، واستنتجت سعي إسرائيل المتواصل لتشجيع إقامة المستوطنين هناك، وزيادة الكثافة السكانية فيها .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (سلمان، 2015) في أنّ للمشاريع الزراعية التنموية في مناطق الأغوار دوراً كبيراً في جذب السكان للإقامة والعمل هناك، مما يساهم في الحفاظ على أراضيها من السيطرة الإسرائيلية، إذ يتوجب على السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأخرى غير الحكومية السعي لزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة في مناطق الأغوار، وفي كافة القطاعات الإنتاجية الأخرى .

وتتناغم نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (فَنَام وأبو الزين) التي توصلت إلى نتيجة أثر الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتواصلة على الزراعة ومقوماتها في محافظة جنين، والمتمثلة بشكل أساسي في منع المزارعين من الوصول لمزارعهم، وتجريف الأراضي الزراعية، ومصادرة مساحات من الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار وإتلاف الثمار .

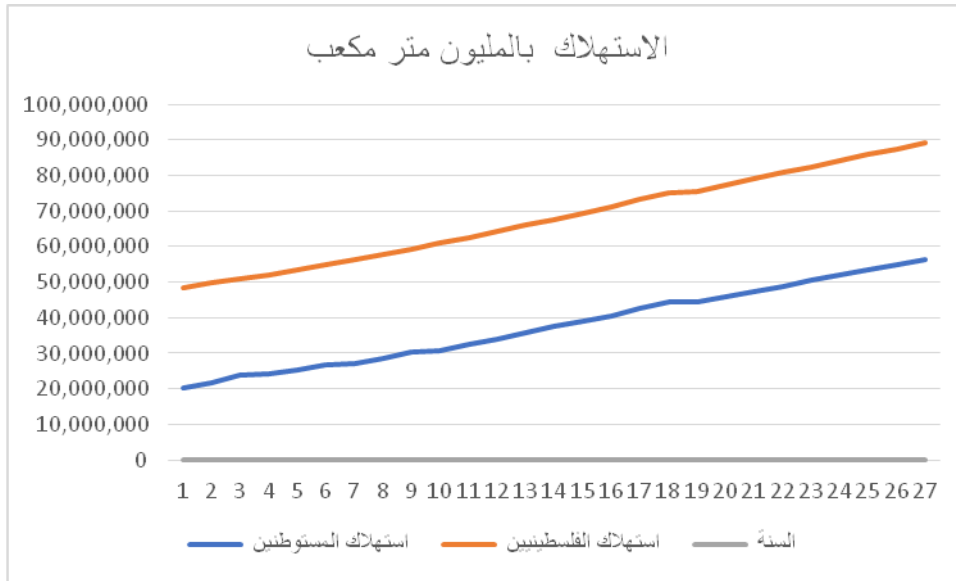
وتتشابه الدراسة مع ما جاءت به دراسة (بصلات) في إبراز تصاعد السياسة الإسرائيلية بخلق العقبات أمام التنمية الزراعية الفلسطينية المستدامة، والمتمثلة في بناء جدار الفصل العنصري، وما له من انعكاسات كبيرة على كافة الأطر بما فيها الزراعة الفلسطينية وإعاقة نموها.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لعلّ من أبرز أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة تتمثل فيما يأتي:

1- الدراسة الحالية ركزت على مدى تأثير الاستيطان الزراعي الإسرائيلي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية، بينما الدراسات التي تمّ عرضها سابقاً لم تتعرض بشكل مباشر لهذا الموضوع .

2- الدراسة الحالية تناولت المواضيع التالية: (مفهوم الاستيطان الزراعي وما له من تأثير على الزراعة الفلسطينية وتطورها وعلى خطط التنمية للقطاع الزراعي الفلسطيني)، أما الدراسات السابقة فقد تخصصت بمواضيع محددة ، وخاصة على قطاع المياه حيث أوضح نموذج رياضي أن استهلاك المستوطنين من المياه في الضفة الغربية سيزداد بشكل ملحوظ بسبب التوسع السكاني والزراعي والصناعي في المستوطنات



شكل 1.4 توقعات لزيادة استهلاك المياه في المستوطنات نتيجة التنامي السكاني والمشاريع الصناعية والزراعية

3- اختلاف نتائج الدراسة الحالية عن نتائج الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمدة الزمنية وطبيعة النتائج ومجتمع الدراسة .

ومن هنا ترى الباحثة بأن هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة التي تبحث في مدى تأثير الاستيطان الزراعي الإسرائيلي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية بشكل تفصيلي، من خلال دراسة مفهوم الاستيطان الزراعي وأثره على الزراعة الفلسطينية، وعلى خطط التنمية الفلسطينية لقطاع الزراعة .

وبناءً على ما ورد فإن السيناريوهات المتوقعة فيما يخص الاستيطان الزراعي هي كالاتي :

1- السيناريو الأول : بقاء الحال على ما عليه، أو ما يعرف (بسيناريو الوضع القائم) ؛ أي توقف مستوى الاستيطان الزراعي الإسرائيلي على ما هو عليه الآن، وبنفس قدر سيطرتها على الأرض والماء واكتفائها بما أنشأته من مستوطنات زراعية، وعدم تطلعها للسير بوضع المزيد من السياسات المعيقة للزراعة الفلسطينية .

2- السيناريو الثاني المحتمل : حيث أشار الخبراء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أن التوسع الاستيطاني الزراعي سيتزايد في المستقبل، وستمتد سيطرة إسرائيل على الموارد

الطبيعية الفلسطينية من الأرض والثروة المائية، مع تزايد عزوف الكثير من المزارعين الفلسطينيين عن العمل في الزراعة، وسيتحولون للعمل في المستوطنات الزراعية ؛ بسبب ازدياد الصعوبات في وصول المزارعين لأراضيهم، وتدني المردود المالي من عملهم الزراعي ؛ وبسبب تفوّق وتمدد وتطور الزراعة الإسرائيلية على حساب الزراعة الفلسطينية، ومحاربتها للمنتجات الزراعية الفلسطينية، مع تنامي ظاهرة التوسع العمراني الفلسطيني على حساب الأراضي الزراعية، وتقلّص رقعة الأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع الصادرات الزراعية من الخارج والاعتماد عليها كبديل لكثير من المنتجات الزراعية المحلية، وكل ذلك ممكن ومحتمل نتيجة نفوذ إسرائيل المسيطر سياسياً واقتصادياً .

3- السيناريو الأسوأ (قابل للحدوث) : وهو السيناريو الذي يُتوقع فيه سيطرة إسرائيل على كامل المناطق المصنفة "ج" والأغوار الفلسطينية بما تحويه من موارد طبيعية (الماء والأرض) بشكل تام، ويأتي ذلك بسبب تكثيف الاستيطان هناك، وتهجير البدو، وتناقص المياه والبطالة وغيرها، مما سيجعل الكثافة السكانية للفلسطينيين في المناطق "ج" والأغوار تتراجع بشكل كبير جداً، وستفقد فيه الأغوار الميزة الاقتصادية والاجتماعية فلسطينياً، وهذا سيشل بالتأكيد النمو السكاني الفلسطيني هناك، كذلك يندرج تحت هذا السيناريو تراجع القطاع الزراعي للقطاعات الإنتاجية الثانوية بعد أن كان القطاع الإنتاجي الأول من نوعه في فلسطين، ومن المتوقع إبقاء الفلسطينيين كأنهم يقيمون في سجن كبير مغلق نتيجة تزايد الحواجز بين البلدات والمدن الفلسطينية، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية عن بعضها وصعوبة الوصول إليها .

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاستيطان الزراعي الإسرائيلي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية، وبعد عملية جمع البيانات من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، كوزارة الزراعة وسلطة المياه وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان والمكتب الوطني للتنسيق للمناطق المصنفة "ج" وسلطة جودة البيئة، وخبراء في مجال الاستيطان الزراعي في مؤسسات غير حكومية ممثلة بالإغاثة الزراعية - فقد قامت الباحثة بمعالجتها كيفياً بتحليل أسئلة المقابلات، وفي ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج، تورد الباحثة ملخصاً لنتائج الدراسة والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها .

1.5 أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- أولاً : أجمع المبحوثين كافة على أن المشاريع الزراعية هي المشاريع الأكثر جذباً للسكان والعمالة، وأن التوسع الديمغرافي هو الأهم لحماية الأرض وإمكانية استغلال مواردها الطبيعية المختلفة .
- ثانياً : عدم وجود سياسة متكاملة ومتراكمة تمتلك نظرة مستقبلية في موضوع مواجهة الاستيطان .
- ثالثاً : منظومة السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية والزراعية في الأغوار مستمرة، ولا يمكن مواجهتها إلا بإعطاء الأغوار أولوية وطنية وأهمية تنموية من الطراز الأول .
- رابعاً : هناك ثمانية عوامل مركزية ناتجة عن سياسة التوسع الاستيطاني :
 - منع التواصل الجغرافي في المناطق الزراعية والعمرانية .
 - خلق ظروف تحدّ وتقلص من التوسع الزراعي الفلسطيني بسبب الحدود المادية التي خلقها الاستيطان .
 - التحضير بشكل سريع وممنهج من قبل إسرائيل لجعل الأغوار منطقة منفصلة عن الضفة الغربية.

- التكامل بين الأبعاد الأمنية والاستيطانية والاقتصادية في السياسة الإسرائيلية .
 - الرغبة في تحويل المزارعين الفلسطينيين إلى عمالة رخيصة في المستوطنات الزراعية، الأمر الذي يجعل الزراعة الفلسطينية في تلاشي .
 - الربط العضوي في المصالح بين المزارعين الفلسطينيين والمستوطنات الزراعية من حيث التحكم بمدخلات الإنتاج .
 - عدم حصر العمل الزراعي في مناطق "أ" و "ب" والتوسع في مناطق "ج" قدر الإمكان .
 - لوحظ أنّ هناك توسع في الأراضي الزراعية الخاضعة للمستوطنات لعدم القدرة على جذب سكان عاديّين .
 - تسيطر إسرائيل على 80% من المياه الجوفية و75% من نهر الأردن وهذا يمنع الفلسطينيون من استغلال المياه لأغراض التنمية الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، وتقدر خسائر فلسطين في هذا الجانب وفقا لحسابات تقريبية حوالي 45 مليار دولار كان يمكن أن يشكل عائد من المياه الزراعية طيلة ما يقارب 49 عام، وتسيطر إسرائيل على المناطق الزراعية، خسر الاقتصاد الفلسطيني (عمالة ومنتجات) ما يقارب 33 مليار دولار طيلة أعوام الاحتلال منذ عام 1967.
- وبناء على المؤشرات الواردة أعلاه يتبين ان الفرضية الأولى وهي ان هناك علاقة طردية بين توسع الاستيطان وتناقص المساحات الزراعية حيث ان الأراضي الزراعية تناقصت من 27% من مساحة الاغوار عام 1967 الى 3.4% في عام 2017
- اما بالنسبة للفرضية الثانية فان المياه المتاحة لزراعة تناقصت كما ونوعا في منطقة الاغوار وكما تبين من المقابلات التي أجرتها الباحثة ان الاغوار تعاني من التملح السريع للمياه الجوفية وتناقص الكميات بتسارع كبير كما توضح سابقا وذلك بسبب الحفر التزايد للآبار لصالح المستوطنات وخاصة في الاغوار الشمالية ومنطقة عين ساميه.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما أنتت به الدراسة من نتائج، فإنّ الباحثة توصي بما يأتي :

أولاً : ضرورة الإسراع الفلسطيني في وضع برنامج موحد، ونموذج تنموي متكامل لمواجهة الاستيطان الإسرائيلي من خلال :

- زيادة الكثافة السكانية الفلسطينية في الأغوار .
- تطوير مشاريع إنتاجية ومتكاملة (صناعية وزراعية وسياحية).
- ثانياً : دعم المزارعين الفلسطينيين وخاصة البدو لجعلهم ينتشرون في كافة مناطق الأغوار .
- ثالثاً : أية عملية تفاوض مستقبلية دون النظر للحقائق التي أقامتها إسرائيل على الأرض ومواجهتها بفرض حقائق فلسطينية منها :

- إنشاء كلية زراعة في الأغوار .
- إنشاء معهد تدريب زراعي في الأغوار .
- إعداد ورش عمل للمكينات الزراعية وصيانتها .
- رابعاً : ضرورة تكامل النظرة الاقتصادية مع النظرة السياسية التي تركز على إيجاد كثافة سكانية فلسطينية في الأغوار، حيث إن نسبة زيادة أعداد المستوطنين في تسارع، ونسبة أعداد الفلسطينيين في تناقص بسبب البطالة .

خامساً : منح أراضي الأوقاف للخريجين لبناء مشاريع زراعية

سادساً : إعطاء حوافز اقتصادية للمستثمرين المحليين والأجانب

3.5 توصيات الدراسة العلمية

- أولاً : إعداد خطة متكاملة وشاملة لتنمية الأغوار (دراسة أكاديمية واقتصادية وسياسية)
- ثانياً : تحفيز البحث العلمي في مجال المحاصيل الزراعية التي لا تحتاج إلى مياه كثيرة .
- ثالثاً : دراسة إمكانية تطوير مصادر المياه عن طريق بناء نموذج كلي لإدارة مصادر المياه .

قائمة المراجع والمصادر

- إبراهيم، ب (2010) الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
- أبو بكر، ر. 21-4-2015، كيف يعيش سكان القرى الفلسطينية القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، الحدث. <https://www.alhadath.ps/article>
- اشّية، م.(2009): "موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية" ط 2، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، البيرة، فلسطين.
- بتسيلم، كانون أول 2016، إخلاء -بناء -استغلال: طرائق اسرائيل في الاستيلاء على الحيز القروي الفلسطيني. <https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries>
- بتسيلم، 11 تشرين ثاني 2017، عنف المستوطنين: عدم تطبيق القانون.
- بتسيلم، تشرين أول 2012، الحياة في ظل المضايقات: تأثير الجدار على المدى البعيد. <https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries>
- بتسيلم، 7 آذار 2017، الإدارة المدنية هدمت مرافق المياه وأبقت مزارعين فلسطينيين بلا مصدر مياه لأسرهم، لأغنامهم ولمحاصيلهم الزراعية https://www.btselem.org/arabicdemolition_of_water_infrastructure_khashm_a_daraj
- بتسيلم، حزيران 2013، تفعل ما تشاء: سياسة اسرائيل بمناطق "C" في الضفة الغربية. https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201306_acting_the_landlord
- بتسيلم، 11 تشرين ثاني 2017، سياسة التخطيط في الضفة الغربية.
- https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building
- بتسيلم، 11 تشرين ثاني 2017، سياسة التخطيط في الضفة الغربية.
- https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building
- بتسيلم، (2002) سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية.
- بتسيلم : خلفية عن منطقة الأغوار

- تفكجي، خ. الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة: واقع وإشكاليات.
- التميمي. ع. 2011. الآثار غير المرئية للاستيطان.
- التميمي. ع. 2015. الأغوار الفلسطينية، جامعة القدس الفلسطينية
- الجزيرة، ريمكس فلسطين: ما هي المستوطنات الاسرائيلية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني pcbs. Gov.ps
- الحمود، ح. (2012) القطاع الزراعي في فلسطين ودور وزارة الزراعة، دنيا الوطن.
- https://www.alwatanvoice.com (2018-8-23)
- حنيطي، أ. 2016، السياسة الاسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- دنيا الوطن (2011) خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح
- https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/01/19/218540 (12-3-2019)
- رسن. س (2011) التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- الزماعرة، م. 2012. المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على المسار التفاوضي الفلسطيني بعد أوسلو، جامعة القدس. فلسطين.
- فلسطين، وزارة الإعلام الفلسطينية، الاستيطان الاسرائيلي، وزارة الإعلام، رام الله.
- http://www.minfo.gov.ps/docs/11%estitan.doc minfo.gov.ps (22-12-2018)
- فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. 2017.
- فلسطين، وزارة الزراعة (2017) استراتيجية قطاع الزراعة (2017-2022)، وزارة الزراعة، رام الله.
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/.../2015/12/18/ الاستيطان
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا): الاحتلال الاسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين. info.wafa.ps/ (2019-3-15)
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا): اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) -13/9/1993 info.wafa.ps/ (2019-3-15)

- مركز الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" : الأغوار الفلسطينية. info.wafa.ps/ (2019-1-25)
- مركز الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" : الأقاليم الزراعية في الأراضي الفلسطينية info.wafa.ps/ (2019-1-15).
- مركز الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" : مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين info.wafa.ps/ (2018-12-25).
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا): جدار الفصل العنصري :حقائق وأرقام info.wafa.ps/ (2019-3-15)
- معهد الأبحاث التطبيقية -القدس "أريج"
- موسوعة الجزيرة (2015): الاستيطان
- موضوع، 18 سبتمبر 2016، أنواع المزروعات الفلسطينية وأماكن زراعتها. https://mawdoo3.com (2019-1-22)
- وثيقة اتفاق أوسلو 1995.

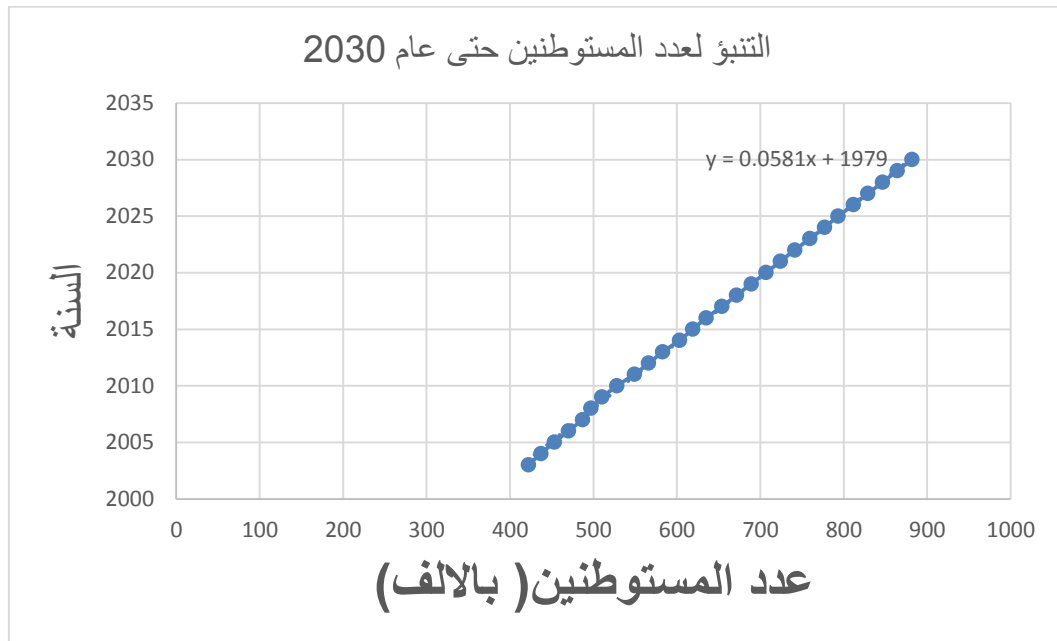
ملحق رقم : (1) حجم التهجير في أريحا ومخيماتها الكبرى

عدد السكان سنة 2014	عدد السكان سنة 1994	عدد السكان في المدة 1948-1967	التجمع السكاني
8608	8000	55.000	مخيم عقبة جبر
3790	3000	20.000	مخيم عين السلطان
1493	مسحته إسرائيل سنة 1980	18.000	مخيم النويعة
38.364	30.000	15.000	محافظة أريحا (باستثناء المخيمات)

ملحق رقم : (2) مساحة المنطقة التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها في وادي الأردن وشمال البحر الميت

التصنيف	بالدونمات	النسبة المئوية بالنسبة إلى وادي الأردن وشمال البحر الميت	النسبة المئوية بالنسبة إلى الضفة الغربية
المناطق البلدية للمستوطنات	191.143	11,8	3,4
أراضي دولة	861.397	53,4	15,4
أراضي مغلقة : إطلاق نار وتدريبات الجيش	736.437	45,7	13,1
محميات طبيعية	317.890	20	5,6
الألغام	16.973	1	0,3
جدار الفصل العنصري	2500	0,15	0,004
المجموع (باستثناء المساحات المتداخلة)	1.249.003	77,5	22,3

ملحق رقم (4): التنبؤ لعدد المستوطنين حتى عام 2030م.



ملحق رقم (5): توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية

السنة	عدد المستوطنين (بالالف)
2003	422
2004	437
2005	453
2006	470
2007	487
2008	497
2009	510
2010	528
2011	549
2012	566
2013	583
2014	603
2015	619
2016	635
2017	654
2018	671.43
2019	689.07
2020	706.70
2021	723.85
2022	741.27
2023	759.34
2024	776.96
2025	793.26
2026	811.65
2027	828.96
2028	846.51
2029	863.99

ملحق رقم (6) : قائمة بأسماء المقابلين :

- المؤسسات الحكومية والوزارات :

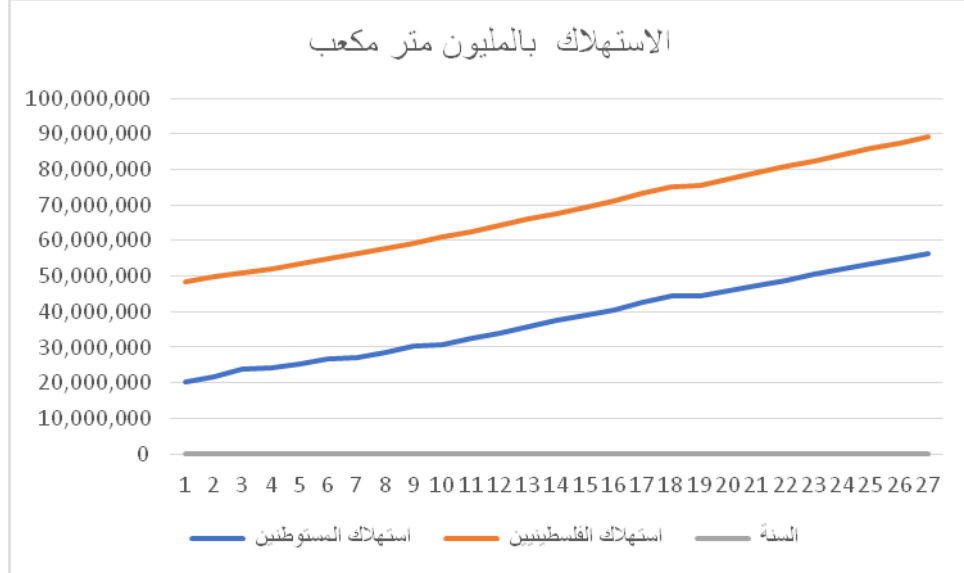
- عصام نوفل : مدير عام المياه الزراعية والري في وزارة الزراعة.
- مروان درزي : مدير المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج" التابع لمجلس الوزراء الفلسطيني.
- حسن الأشقر : مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة.
- أيمن أبو ظاهر : مدير عام التوعية والتعليم البيئي في سلطة جودة البيئة.
- يوسف عوايص : مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الاستراتيجي في سلطة المياه.
- هشام قدومي : مستشار هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لشؤون التخطيط والعلاقات الدولية.

- المؤسسات غير الحكومية :

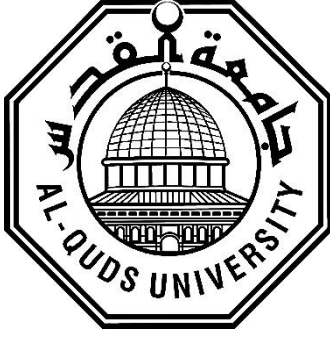
- عزت زيدان : مدير البرامج والمشاريع في الإغاثة الزراعية.

ملحق رقم (7) : مناقشة نتائج الدراسة.

(توقعات لازدياد استهلاك المياه في المستوطنات نتيجة التنامي السكاني والمشاريع الصناعية والزراعية)



ملحق رقم (8) : المقابلة



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية

تحية طيبة وبعد،،،

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الاستيطان الزراعي على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية خلال السنوات 2010 حتى 2018، وذلك من خلال التعرف إلى تأثير التوسع الاستيطاني الحالي والمستقبلي على القطاع الزراعي الفلسطيني، إضافة إلى الحصول على آراء الخبراء وأصحاب الاختصاص في الاستيطان الزراعي وما يؤثره على خطط التنمية الزراعية الفلسطينية .

شكرا لتعاونكم،،،

الباحثة : هبة عبدالرحمن فياض

- الاسم:
- مكان العمل :
- المسمى الوظيفي :
- تاريخ المقابلة :
- زمن المقابلة :

أسئلة المقابلة :

1. ما هي انعكاسات الاستيطان الزراعي على سياسات القطاع الزراعي في الخطط الإستراتيجية المعدة منذ العام 2010 ؟

.....
.....

2. كيف يتم العمل على مواجهة الاستيطان الزراعي من خلال الأهداف الإستراتيجية لوزارة الزراعة في الخطط الإستراتيجية ؟

.....
.....

3. هل للاستيطان الزراعي والتصدي له تأثير على الموازنة المحددة لوزارة الزراعة الفلسطينية ؟

.....
.....

4. ما مدى اهتمام الحكومة الفلسطينية ووزارة الزراعة بإعداد الأبحاث والأوراق العلمية لقياس تآكل الأراضي والإنتاج الزراعي والثروة المائية، والعمل على إيجاد الحلول بعد ذلك ؟

.....
.....

5. هل هناك سعي فلسطيني لحماية الثروة المائية من الاستيطان الإسرائيلي ؟

.....
.....

6. ما هي سبل التعاون بين الحكومة والمؤسسات المدنية والإنسانية العالمية للحفاظ على الثروة المائية واستغلالها لصالح قطاع الزراعة الفلسطيني ؟

.....
.....

7. ما هي نشاطات الحكومة لفصح سياسات السلب والنهب الإسرائيلي للأرض والماء والوقوف بوجه تطور القطاع الزراعي للعالم الخارجي للحصول على الدعم الدولي والعالمي مادياً ومعنوياً كوسيلة للحفاظ عليها ؟

.....
.....

8. حسب المعطيات المتواجدة بين يدي الجهات المسؤولة في الحكومة فيما يتعلق بالاستيطان الزراعي، ما هي التصورات المستقبلية لوضع الزراعة في فلسطين من ناحية الأرض الزراعية والثروة المائية والإنتاج الزراعي ؟

.....
.....

9. ما هو تأثير الاستيطان الزراعي مستقبلاً على القطاعات التنموية الأخرى في الضفة الغربية ؟

.....
.....

10. هل هناك خطط مستقبلية للتعاون بين وزارة الزراعة وباقي الوزارات والمؤسسات الحكومية للتصدي للتوسع الاستيطاني الزراعي المتنامي ؟

.....
.....

شكراً لتعاونكم،،

ملحق رقم (9): المستعمرات 2003-2017

الرقم المتسلسل	اسم المستعمرة	المحافظة	سنة التأسيس	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	017
1	شيلات	رام الله	1977	352	360	376	375	389	373	427	485	512	564	624	653	679	689	739
2	كفار روت	رام الله	1977	210	221	224	230	231	206	205	204	198	199	199	204	208	217	226
3	مكابيم-روت	رام الله	1986	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600	10,600
4	شاني /ليفنا	الخليل	1990	438	443	424	416	417	399	423	441	442	430	446	463	471	502	540
5	ليبد	رام الله	1996	2,176	2,228	2,247	2,265	2,343	2,451	2,431	2,497	2,529	2,543	2,524	2,505	2,551	2,520	2,485
6	كفار عتصيون	بيت لحم	1967	404	416	422	448	455	858	818	804	872	975	1,022	1,060	1,071	1,099	1,145
7	ننيف هجنود	اريجا	1975	120	132	127	125	114	151	175	186	176	162	170	179	181	190	191
8	ألموغ	اريجا	1977	141	142	159	192	188	154	153	170	159	178	175	179	207	239	250
9	كدوميم	قلقيلية	1975	2,934	3,010	3,087	3,208	3,382	3,693	3,774	3,877	3,904	4,124	4,174	4,187	4,338	4,323	4,481
10	تومر	اريجا	1978	298	296	281	282	290	234	233	234	236	228	226	232	247	262	266
11	ألكانا	سلفيت	1977	3,050	2,983	2,963	2,968	3,000	3,407	3,483	3,587	3,746	3,860	3,871	3,871	3,945	3,898	3,884
12	مجدال عوز	الخليل	1977	298	313	334	345	332	444	436	412	435	512	505	447	439	605	605
13	تقواع	بيت لحم	1977	1,116	1,179	1,243	1,343	1,455	1,443	1,596	1,808	2,157	2,518	2,752	3,200	3,495	3,633	3,750
14	كوخاف هشاحر	رام الله	1975	1,367	1,365	1,449	1,530	1,619	1,386	1,423	1,557	1,596	1,548	1,596	1,829	1,945	1,985	2,053
15	ريمونيم	رام الله	1980	512	536	561	565	619	631	616	632	566	572	544	564	598	625	675
16	يافيت	اريجا	1980	95	101	99	104	111	106	107	107	106	124	126	136	149	139	164
17	سلعيت	طولكرم	1979	441	443	447	429	474	493	498	525	524	542	558	604	693	818	1,010
18	ريحان	جنين	1977	129	148	150	153	158	157	164	177	181	174	185	183	213	224	265
19	ميفو دوتان	جنين	1981	289	287	303	311	315	262	281	280	272	276	272	330	364	386	393

19,626	19,220	18,717	18,391	18,089	18,176	17,849	17,668	17,559	17,561	16,613	16,432	16,520	16,414	16,503	1978	سلفيت	أرئيل	20
900	897	879	863	784	745	728	688	712	692	650	631	606	539	604	1978	نابلس	شافى شومرون	21
1,166	1,071	970	900	916	1,207	1,070	1,025	919	874	798	721	648	593	523	1978	سلفيت	كفار تفوح	22
1,314	1,328	1,278	1,282	1,172	1,144	1,153	1,090	1,054	1,039	956	975	941	931	915	1977	رام الله	حلميش	23
6,101	6,115	6,046	5,991	5,899	5,897	5,808	5,626	5,499	5,345	5,288	5,163	4,967	4,763	4,627	1977	رام الله	بيت ايل	24
1,274	1,240	1,228	1,218	1,175	1,149	1,118	1,115	1,024	936	979	900	848	825	822	1977	رام الله	بيت حورون	25
2,394	2,319	2,307	2,270	2,164	2,115	1,946	1,851	1,754	1,733	1,701	1,641	1,536	1,469	1,430	1978	اريجا	مزيبه يريحو	26
652	608	553	544	540	512	508	494	493	460	542	536	516	517	507	1978	طوباس	شدّموت محولا	27
1,912	1,861	1,794	1,773	1,653	1,632	1,514	1,447	1,433	1,358	1,322	1,314	1,212	1,152	1,097	1980	نابلس	إلون موريه	28
128	131	133	128	130	132	163	169	166	173	170	166	166	166	169	1971	اريجا	أرجمان	29
537	517	471	467	436	429	421	400	377	353	357	351	362	360	327	1969	طوباس	محولا	30
399	386	394	390	374	360	324	306	300	294	274	266	271	260	260	1974	القدس	كاليا	31
934	934	915	910	908	855	730	606	555	526	470	422	364	298	263	1969	بيت لحم	روش زوريم	32
1,568	1,570	1,505	1,438	1,262	952	670	602	566	529	462	415	381	371	365	1976	بيت لحم	هار جيلو	33
3,213	3,180	3,218	3,141	3,112	3,066	3,051	3,033	2,951	2,852	3,291	3,330	3,291	3,229	3,146	1971	بيت لحم	ألون شيفوت	34
161	162	148	149	149	153	148	141	136	133	136	142	136	140	145	1969	اريجا	مسواه	35
180	178	171	169	168	167	167	166	172	165	148	162	164	164	162	1973	اريجا	جلجال	36
327	321	279	249	225	195	167	139	118	124	187	175	156	141	136	1969	اريجا	بيطاف	37
1,205	1,209	1,206	1,145	1,098	1,119	1,197	1,250	1,270	1,297	1,377	1,384	1,423	1,456	1,443	1970	اريجا	معاليه إفرائيم	38
126	124	127	124	114	110	94	88	91	92	119	132	132	125	131	1971	نابلس	حمره	39

40	مزيبه شاليم	بيت لحم	1977	193	192	180	169	171	160	164	166	164	173	171	173	173	174	184
41	كريات أربع	الخليل	1968	6,605	6,651	6,819	6,958	7,039	7,008	7,096	7,248	7,433	7,593	7,166	6,951	7,108	7,272	7,339
42	بَقَعوت	طوباس	1972	145	152	156	171	175	156	160	162	165	175	172	171	182	187	184
43	جيتيت	اريجا	1972	119	161	191	214	214	238	259	297	302	308	324	362	376	430	457
44	مخوراه	نابلس	1973	125	119	120	114	112	120	122	131	116	112	129	138	141	142	136
45	بيزائيل	اريجا	1972	213	215	215	214	217	206	205	214	209	216	223	244	250	257	262
46	معاليه أدوميم	القدس	1975	27,259	28,923	30,162	31,754	33,019	33,575	34,324	35,673	36,089	36,862	37,138	37,404	37,525	37,670	37,817
47	عوفرا	رام الله	1975	2,214	2,264	2,384	2,531	2,664	3,151	3,183	3,296	3,400	3,489	3,552	3,137	3,189	3,605	3,607
48	أليعازر	بيت لحم	1975	882	993	1,131	1,314	1,547	1,733	1,837	1,905	2,081	2,302	2,389	2,532	2,577	2,568	2,571
49	روعي	طوباس	1978	118	115	117	128	126	152	150	157	153	154	148	153	162	165	168
50	نيران	اريجا	1977	52	53	49	52	56	50	54	52	58	69	71	81	85	91	92
51	معاليه شومرون	قلقيلية	1980	533	549	574	570	577	709	789	837	860	863	935	965	1,015	1,037	1,045
52	كفار أدوميم	القدس	1979	1,866	2,006	2,127	2,312	2,542	2,887	3,099	3,286	3,434	3,527	3,722	3,952	4,145	4,271	4,381
53	ويريد يريحو	اريجا	1980	161	161	156	180	190	191	194	196	195	221	221	221	239	252	298
54	كارني شومرون	قلقيلية	1977	6,093	6,170	6,280	6,333	6,439	6,218	6,210	6,284	6,449	6,570	6,560	6,650	6,905	7,102	7,369
55	شيلو	نابلس	1978	1,810	1,825	1,945	2,068	2,171	1,955	2,005	2,172	2,407	2,706	2,948	3,113	3,379	3,727	3,988
56	حينانيت	جنين	1980	669	707	760	779	811	756	768	813	874	945	979	1,101	1,089	1,164	1,295
57	جفعون هحداشاه	القدس	1980	1,224	1,179	1,147	1,181	1,192	1,100	1,113	1,097	1,072	1,131	1,152	1,161	1,151	1,135	1,139
58	بيت هعرفاه	اريجا	1980	54	69	83	87	102	100	95	120	122	119	132	134	159	183	222

248	230	233	209	182	186	174	178	176	178	163	147	140	120	107	1982	طوباس	ناحال حمدا	59
2,056	1,901	1,863	1,821	1,716	1,645	1,463	1,285	1,207	1,117	1,088	1,025	984	960	932	1981	سلفيت	ياكير	60
802	772	698	663	607	568	484	465	457	445	1,371	1,355	1,353	1,347	1,365	1979	رام الله	منتياهو	61
936	864	851	779	744	724	686	661	614	586	525	536	527	509	524	1981	جنين	شاكيد	62
9,116	8,658	8,301	8,131	7,912	7,812	7,685	7,454	7,183	6,945	8,015	7,714	7,428	7,273	7,037	1979	بيت لحم	إفراتا	63
1,402	1,323	1,351	1,319	1,287	1,251	1,172	1,104	1,079	1,057	1,229	1,184	1,126	1,055	980	1981	رام الله	معاليه مخماس	64
4,955	4,842	4,721	4,516	4,322	4,166	4,057	3,909	3,711	3,579	3,606	3,502	3,457	3,446	2,522	1982	رام الله	بيت أرييه وعوفاريم	65
421	390	384	352	323	332	264	255	264	267	326	344	340	319	299	1981	بيت لحم	معاليه عاموس	66
1,825	1,798	1,741	1,627	1,536	1,502	1,464	1,401	1,359	1,297	1,267	1,257	1,231	1,215	1,217	1981	سلفيت	بركان	67
1,597	1,552	1,438	1,276	1,076	968	884	846	846	868	912	886	852	829	806	1981	رام الله	نيلي	68
422	401	407	419	389	378	394	383	379	363	378	357	330	319	321	1981	الخليل	كرمل	69
560	539	502	488	461	454	418	357	368	342	381	370	347	308	327	1980	الخليل	ماعون	70
897	875	894	848	803	775	740	770	763	686	438	406	373	350	349	1981	رام الله	عطيرت	71
1,848	1,847	1,902	1,904	1,775	1,728	1,693	1,658	1,563	1,503	1,545	1,489	1,464	1,388	1,278	1981	رام الله	بساجوت	72
3,440	3,309	3,253	3,197	3,115	3,013	2,952	2,948	2,901	2,810	2,775	2,678	2,583	2,585	2,455	1981	سلفيت	عمانويل	73
2,589	2,566	2,517	2,425	2,274	2,147	1,929	1,771	1,593	1,431	1,169	1,037	950	827	712	1969	رام الله	ميفو حورون	74
2,468	2,339	2,267	2,195	2,047	1,922	1,769	1,691	1,533	1,388	1,275	1,182	1,094	970	880	1983	نابلس	براخا	75
800	749	711	691	684	662	620	604	566	530	569	571	538	468	473	1981	طولكرم	عيناب	76
135	116	118	107	100	98	95	100	102	103	128	129	130	127	123	1979	اريجا	نُعومي	77
1,391	1,329	1,286	1,214	1,190	1,132	1,033	893	827	797	854	808	762	739	726	1983	القدس	علمون	78

																	(عناُتوت)	
79	حرميش	جنين	1983	229	229	212	202	201	165	177	184	180	189	191	203	219	223	215
80	ناحال إلبشع	اريجا	1977	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
81	تيلم	الخليل	1982	127	141	152	167	192	200	217	241	262	241	261	278	336	362	391
82	شعاري تكوا	قلقيلية	1983	3,692	3,685	3,709	3,773	3,931	4,304	4,493	4,727	4,930	5,100	5,259	5,451	5,638	5,811	5,921
83	إشكُوت	الخليل	1982	220	231	225	225	229	524	578	619	661	510	491	494	494	515	521
84	بيني هيفر (معاليه هيفر)	الخليل	1983	376	377	375	392	396	361	370	380	380	398	431	423	432	548	561
85	نيجوهوت	الخليل	1984	134	135	150	172	182	189	223	245	266	258	277	271	288	289	332
86	نفي دانيال	بيت لحم	1982	1,073	1,225	1,467	1,609	1,760	1,675	1,735	1,824	1,978	2,058	2,149	2,174	2,275	2,278	2,370
87	نوكديم	بيت لحم	1982	646	674	729	782	828	1,193	1,308	1,413	1,461	1,561	1,708	1,836	1,937	2,052	2,160
88	إيلي زهاف	سلفيت	1982	424	429	684	723	772	431	458	498	690	462	737	983	1,300	1,643	2,133
89	جفعات زئيف	القدس	1977	10,790	10,635	10,656	10,796	10,873	10,417	10,779	11,764	12,632	13,466	14,349	15,094	16,123	16,865	17,323
90	تينا (معاليه عوماريم)	الخليل	1982	563	538	532	650	658	540	562	608	645	658	727	758	756	768	799
91	مزادوت يهودا (بيت ياتير)	الخليل	1977	412	425	431	462	474	396	382	379	399	414	437	478	467	466	492
92	كريات نتافيم	سلفيت	1983	384	419	438	472	479	564	634	690	744	749	758	824	865	910	929
93	دولف	رام الله	1983	973	963	1,034	1,100	1,154	1,107	1,137	1,195	1,282	1,306	1,310	1,281	1,302	1,331	1,400
94	أوتيانيل	الخليل	1980	698	692	747	752	763	779	802	787	846	927	953	862	909	976	1,003
95	يزهار	نابلس	1983	440	534	590	673	743	848	895	982	1,106	1,172	1,220	1,279	1,380	1,468	1,553
96	ألفي منشه	قلقيلية	1981	5,347	5,433	5,541	5,826	6,164	6,343	6,718	7,079	7,423	7,574	7,583	7,614	7,638	7,780	7,801

335	305	269	204	150	147	138	142	137	126	139	142	150	151	152	1984	نابلس	مجداليم	97
813	826	766	758	734	724	720	686	713	719	559	556	545	514	497	1984	نابلس	معاليه لِقُونَه	98
729	688	583	535	510	469	410	401	377	287	263	257	258	275	232	1983	الخليل	أَسْفَار (مِتْسَاد)	99
1,170	1,115	1,041	1,014	978	950	971	923	841	786	754	737	700	663	643	1983	الخليل	سوسيا	100
440	421	404	367	330	278	268	240	257	254	248	220	206	186	191	1982	الخليل	أُدُورَا	101
8,655	8,652	8,495	8,086	7,626	7,195	6,600	6,205	5,917	5,656	5,987	5,782	5,585	5,458	5,316	1983	قلقيلية	أُورَانِيَت	102
1,199	1,151	1,305	1,275	1,026	1,024	1,181	1,101	1,032	968	750	698	651	600	557	1984	نابلس	اِيْتِمَار (ئِلْ حَايِيم)	103
5,409	5,278	5,232	5,065	4,860	4,674	4,487	4,370	4,157	3,859	3,574	3,183	2,436	2,032	1,801	1983	القدس	حِفْعَا بِنْيَامِين (أَدَم)	104
596	573	592	547	552	541	512	502	489	459	545	477	452	429	388	1984	الخليل	هَاجَاي	105
4,281	4,233	4,092	3,947	3,649	3,521	3,220	3,108	2,928	2,854	2,625	2,530	2,420	2,308	2,058	1984	نابلس	عِيلِي	106
1,037	1,047	1,036	1,011	975	872	756	725	691	668	729	696	713	665	623	1984	الخليل	كَرْمِي زُور	107
663	639	665	583	548	496	464	412	392	385	335	278	264	282	248	1984	رام الله	نَحَالْتِيل	108
1,746	1,682	1,622	1,475	1,371	1,315	1,246	1,185	1,096	1,080	1,168	1,116	1,113	1,219	1,088	1984	سلفيت	بِدُونِيل	109
4,058	3,980	3,858	3,776	3,757	3,701	3,622	3,426	3,211	2,904	2,743	2,438	2,260	2,074	1,839	1985	القدس	هَارِ أَدَار (جِفْعَات هَارَادَار)	110
2,820	2,826	2,762	2,638	2,661	2,573	2,643	2,610	2,588	2,521	2,506	2,359	2,225	2,235	2,097	1985	رام الله	حَشْمُونِيم	111
2,204	2,022	1,822	1,550	1,225	864	806	760	731	669	704	679	642	627	617	1982	سلفيت	إِيْزِ إِفْرَايِم	112
7,687	7,394	7,313	6,993	6,694	6,476	6,340	6,006	5,811	5,556	5,627	5,268	4,919	4,389	3,819	1984	القدس	كُوحَاف يَاقُوف (أَبِير يَاقُوف)	113
54,557	51,636	49,343	46,874	44,927	42,467	39,710	37,575	34,999	32,919	32,182	29,126	26,996	24,895	22,926	1989	بيت لحم	بِيْتَار عِيلِيَت	114

1,590	1,555	1,490	1,384	1,294	1,246	1,138	1,028	960	823	801	782	728	658	624	1984	القدس	كدار	115
207	196	168	157	131	110	-	-	-	-	-	-	..	-	-	1984	طوباس	ناحال روثم	116
649	592	538	475	404	375	315	316	304	305	370	368	349	344	357	1989	الخليل	شمعه	117
276	253	206	192	159	135	72	-	-	-	-	-	..	-	-	1986	طوباس	ناحال مسكيوت	118
201	193	128	110	112	97	119	101	100	-	-	-	..	-	-	1983	بيت لحم	ناحال أفينات	119
1,804	1,661	1,573	1,441	1,324	1,203	1,094	1,035	935	884	710	655	623	600	556	1982	رام الله	نعاليه	120
4,058	3,879	3,704	3,486	3,321	3,202	3,073	2,797	2,580	2,357	2,350	2,135	1,964	1,760	1,618	1989	رام الله	ظلمون	121
720	690	638	549	464	437	433	421	409	402	406	409	400	414	402	1986	سلفيت	نوفيم	122
2,188	2,087	1,976	1,815	1,622	1,484	1,338	1,251	1,129	1,052	1,143	1,082	1,043	1,048	1,040	1990	قلقيلية	زوفين	123
1,836	1,759	1,709	1,658	1,675	1,614	1,545	1,553	1,412	1,295	1,328	1,247	1,127	1,038	964	1987	طولكرم	أفني حقتس	124
1,428	1,307	1,226	1,196	1,186	1,117	1,034	987	900	883	906	866	804	796	767	1989	الخليل	بات عين (تسوريف)	125
2,389	2,181	1,974	1,805	1,682	1,545	1,395	1,262	1,113	986	989	909	827	738	703	1991	سلفيت	رفافا	126
2,708	2,678	2,700	2,668	2,667	2,644	2,542	2,509	2,440	2,339	2,028	1,917	1,804	1,610	1,409	1998	رام الله	منوره (كفار ها اورانيم)	127
70,081	66,847	64,179	63,187	60,046	55,494	52,060	48,639	46,245	40,858	38,047	34,482	30,484	27,386	24,290	1996	رام الله	موديعين عيليت (كريات سيفر)	128
919	818	719	675	602	479	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1999	سلفيت	بروقين	129
2,216	2,232	2,129	2,113	2,172	2,187	2,208	2,195	2,124	2,082	2,490	2,497	2,468	2,377	2,284	1994	رام الله	نوف ايالون	130
408	377	334	284	245	189	-	-	-	-	268	244	202	179	171	1997	الخليل	سنسانه	131
287	267	265	243	234	234	236	230	223	220	211	200	189	180	160	1983	رام الله	نيفي شالوم	132
747	668	583	529	414	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2013	نابلس	رحاليم	133

970	977	1,169	1,191	1,213	1,207	1,173	1,132	1,082	1,028	1,139	1,115	1,089	1,068	1,035	1982	قلفيلية	نيرات	134
7,270	7,190	7,110	6,960	6,860	6,770	6,669	6,517	6,301	6,219	6,176	11,908	11,723	11,559	11,339	1968	القدس	رمات إشكول وجفعات هامقتار	135
3,290	3,240	3,260	3,080	3,040	2,940	2,050	2,720	2,610	3,732	3,735	11,908	11,723	11,559	11,339	1968	القدس	معالوت دفنا	136
4,330	4,250	4,220	4,230	4,290	4,250	4,197	4,094	3,993	4,959	5,001	11,908	11,723	11,559	11,339	9999	القدس	سانهدريا هامور هيفت وهار هاهوز فيم	137
10,170	10,220	10,530	10,530	10,580	10,730	10,690	10,851	10,506	15,123	14,911	11,908	11,723	11,559	11,339	1990	القدس	رامات شلومو (ريخس شعفاط) وهار هاهوز فيم	138
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,908	11,723	11,559	11,339	1970	القدس	عطاروت	139
51,700	50,710	49,540	48,640	47,810	46,840	45,546	45,113	44,134	42,246	41,448	11,908	11,723	11,559	11,339	1970	القدس	رمات ألون	140
23,350	22,350	21,780	21,260	20,690	20,370	19,477	19,703	18,605	20,383	20,230	11,908	11,723	11,559	11,339	1972	القدس	النبي يعقوب	141
42,250	41,960	41,210	40,650	40,750	40,240	39,794	40,402	39,748	42,115	41,882	11,908	11,723	11,559	11,339	1985	القدس	بسغات زئيف	142
8,730	8,620	8,010	7,950	6,030	6,390	9,319	8,660	8,998	8,178	7,993	11,908	11,723	11,559	11,339	1968	القدس	الثلة الفرنسية وجبل سكوبس	143
14,710	14,460	14,380	14,020	13,850	13,660	13,757	13,984	13,727	12,186	12,241	11,908	11,723	11,559	11,339	1973	القدس	تلبوت الشرقية	144
30,930	30,900	30,840	30,310	29,920	29,410	29,567	29,559	28,980	26,929	27,087	11,908	11,723	11,559	11,339	1971	القدس	جبلو	145
16,830	16,400	16,170	15,670	15,320	13,740	13,887	9,463	10,646	9,615	7,545	11,908	11,723	11,559	11,339	1997	القدس	هار حوما وجفعات همتوس	146
3,070	3,140	3,110	3,030	2,880	2,650	2,474	2,011	1,328	1,539	1,380	11,908	11,723	11,559	11,339	1970	القدس	ميثام رامات راحيل	147
3,620	3,520	3,430	3,450	3,440	3,430	3,458	3,385	3,271	-	-	11,908	11,723	11,559	11,339	1990	القدس	ماميلا (قرية) داوود	148
2,831	2,831	2,831	2,790	2,740	2,690	2,640	2,590	2,530	2,485	2,555	11,908	11,723	11,559	11,339	1968	القدس	الحي اليهودي- البلدة القديمة	149
2,056	1,964	1,876	1,792	1,712	1,636	1,563	1,493	1,426	1,362	1,301	11,914	11,728	11,559	11,340	1978	القدس	الاحياء العربية- البلدة القديمة	150

- : لا يوجد بيانات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: بيانات غير منشورة

2019. رام الله - فلسطين

فهرس الملاحق

- ملحق رقم : (1) حجم التهجير في أريحا ومخيماتها الكبرى.....110
- ملحق رقم : (2) مساحة المنطقة التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها في وادي الأردن وشمال
البحر الميت.....111
- ملحق رقم: (3) توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية.....112
- ملحق رقم (4): التنبؤ لعدد المستوطنين حتى عام 2030م.....113
- ملحق رقم (5): توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية.....114
- ملحق رقم (6) : قائمة بأسماء المقابليين :115
- ملحق رقم (7) : مناقشة نتائج الدراسة.....116
- ملحق رقم (8) : المقابلة.....117
- ملحق رقم (9): المستعمرات 2003-2017.....120

فهرس الأشكال

34.....	خريطة 1.2: توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية
51.....	شكل 2.2: التنبؤ لعدد المستوطنين حتى عام 2030م.
	شكل 1.4 توقعات لازدياد استهلاك المياه في المستوطنات نتيجة التنامي السكاني والمشاريع
102.....	الصناعية والزراعية

فهرس الجداول

جدول رقم (1.2): حجم التهجير في أريحا ومخيماتها الكبرى	19
جدول رقم (2.2) مساحة المنطقة التي يُمنع الفلسطينيون من استخدامها في وادي الأردن وشمال	
البحر الميت :	23
جدول (3.2): توزيع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية	52
جدول رقم(1.4): انعكاس الاستيطان الزراعي على السياسات في الخطط الإستراتيجية المُعدة...86	
جدول رقم (2.4) : مواجهة الاستيطان الزراعي من خلال أهداف الخطط الإستراتيجية.....87	
جدول رقم (3.4): انعكاسات الاستيطان الزراعي على الموازنات المُعدة.....88	
جدول رقم(4.4): الاهتمام بإعداد الأبحاث والأوراق العلمية عن الاستيطان الزراعي.....89	
جدول رقم(5.4) : إجراءات الحفاظ على الثروة المائية من الاستيطان الإسرائيلي.....90	
جدول رقم(6.4) : سبل التعاون بين الحكومة والمؤسسات الأخرى للحفاظ على الثروة المائية...91	
جدول رقم(7.4): نشاطات فضح السياسات الإسرائيلية في السيطرة على الموارد الطبيعية والوقوف	
في وجه تطور القطاع الزراعي.....92	
جدول رقم (8.4) : التصورات المستقبلية لوضع الزراعة والموارد الطبيعية الفلسطينية.....93	
جدول رقم (9.4) : التأثير المستقبلي للاستيطان الزراعي على باقي القطاعات95	
جدول رقم (10.4): خطط التعاون المستقبلية بين المؤسسات ذات الصلة للتصدي للاستيطان	
الزراعي.....97	

فهرس المحتويات

إقرار	أ.....
شكر وعرفان	ب.....
مصطلحات الدراسة	ج.....
ملخص الدراسة	ح.....
Abstract	ي.....
الفصل الأول: خلفية الدراسة	1.....
1.1 مقدمة الدراسة...	1.....
2.1 مشكلة الدراسة	4.....
3.1 مبررات الدراسة	5.....
4.1 أهمية الدراسة	5.....
5.1 أهداف الدراسة	6.....
6.1 أسئلة الدراسة	6.....
7.1 فرضيات الدراسة	7.....
8.1 حدود الدراسة	7.....
9.1 هيكلية الدراسة	7.....
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	8.....
2. خلفية تاريخية عن الاستيطان	8.....
1.2 الاستيطان في الفكر اليهودي	8.....
2.2 الاستيطان بعد المؤتمر الصهيوني (1897 م)	9.....
3.2 الموجات الاستيطانية	10.....
4.2 الاستيطان بين عام 1948-1967م	10.....
5.2 الاستيطان بعد عام 1967م	11.....
6.2 الاستيطان الزراعي في الأغوار	16.....
1.6.2 تعريف بمنطقة الأغوار	16.....
2.6.2 الوضع الديمغرافي في الأغوار	19.....

20.....	3.6.2 مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار
23.....	4.6.2 إقامة المستوطنات وتمويلها
24.....	5.6.2 استغلال الموارد الطبيعية في منطقة الأغوار
26.....	6.6.2 القيود المفروضة على التنقل والوصول
27.....	7.6.2 القيود المفروضة على أعمال الهدم والبناء
28.....	8.6.2 تأثير الاستيطان على الأرض والثروة المائية
28.....	1.8.6.2 الأرض :
32.....	2.8.6.2 أجهزة التخطيط
32.....	3.8.6.2 التوزيع الجغرافي للمستوطنات
35.....	4.8.6.2 الاستيطان والأمن المائي
39.....	9.6.2 الاستيطان والتوسع العمراني المستقبلي في فلسطين
39.....	1.9.6.2 سياسة التخطيط الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية
43.....	2.9.6.2 السيطرة على الثروة المائية
44.....	3.9.6.2 جدار الفصل العنصري والتوسع العمراني الفلسطيني
47.....	4.9.6.2 ممارسات المستوطنين والتوسع العمراني الفلسطيني
52.....	7.2 الزراعة في فلسطين
52.....	1.7.2 قطاع الزراعة ودوره في الاقتصاد والعمالة الفلسطينية
53.....	2.7.2 قطاع الزراعة ودوره في الصمود الفلسطيني وأهم العقبات التي تحاصره
56.....	3.7.2 أنواع الزراعة في فلسطين
57.....	4.7.2 الأقاليم الزراعية الفلسطينية
58.....	5.7.2 إستراتيجية الحكومة الفلسطينية تجاه قطاع الزراعة
62.....	المبحث الثاني
62.....	8.2 الدراسات السابقة :
79.....	1.8.2 تعقيب على الدراسات السابقة :
83.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
83.....	1.3 منهج الدراسة
83.....	2.3 مجتمع الدراسة وعينتها
84.....	3.3 أداة الدراسة

84.....	4.3 خطوات تطبيق الدراسة
85.....	الفصل الرابع
85.....	1.4 نتائج الدراسة
99.....	2.4 مناقشة نتائج الدراسة :
101.....	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
104.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
104.....	1.5 أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة
106.....	2.5 توصيات الدراسة
106.....	3.5 توصيات الدراسة العلمية
107.....	قائمة المراجع والمصادر
110.....	الملاحق
128.....	فهرس الملاحق
129.....	فهرس الأشكال
130.....	فهرس الجداول
131.....	فهرس المحتويات